



# الرأي العام الشبابي حول السياسة غير الطائفية في لبنان

تقرير الأدلة الميدانية ضمن مشروع  
"القادة الشباب من أجل سياسة غير طائفية في لبنان: البرلمان الشبابي النموذجي"

إعداد  
مركز رشاد للحوكمة الثقافية في مؤسسة أديان

أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

مؤسسة أديان  
صندوق البريد: ١١٦- ٥٣٠٣  
بيروت - لبنان

البريد الإلكتروني  
contact@adyanfoundation.org

الموقع الإلكتروني  
www.adyanfoundation.org

أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

© حقوق النشر محفوظة لمؤسسة أديان  
التقرير يوزع مجاناً، وغير مخصص للبيع

لا يمثل مضمون هذا التقرير بالضرورة رأي مؤسسة أديان ولا رأي الجهة الداعمة



٤	..... مقَدِّمة
٦	..... القسم الأول - وصف العيِّنة ومنهجية البحث والأنشطة المختلفة
٨	..... ١. استطلاع رأي
١١	..... ٢. تحليل الاستطلاع
١١	..... ٣. جلسة نقاش
١٢	..... ٤. منتديات الحوار
١٥	..... ٥. التحديات
١٧	..... ٦. النتائج
١٩	..... القسم الثاني -المحاور الرئيسة لمواقف الشباب
٢١	..... ١. الطائفية
١٧	..... ٢. التعددية
٣٤	..... ٣. النظام السياسي
٤٩	..... ٤. مشاركة الشباب في الشأن العام
٦٢	..... ٥. مواضيع أخرى طرحها الشباب
٧٢	..... القسم الثالث - تحليل عام وتوصيات
٧٤	..... ١. قراءة لأبرز الاستنتاجات
٧٦	..... ٢. توصيات على المستوى السياسي العام

## مقدمة

تتأثر السياسة في لبنان بشكل كبير بالطائفية، إذ يتبع الأحزاب والسياسيون اللبنانيون خطابات طائفية، لـ "خدمة" مصالح الطوائف التي يمثلونها. إضافة إلى ذلك، فقد تسبب النظام السياسي الطائفي بالكثير من الانقسامات والنزاعات على مرّ السنين؛ ما أدى إلى تراجع ثقة المواطنين بحقوقهم الديمقراطية، وتراجع نسبة مشاركة الفئات الشبابية والنساء في الحياة السياسية في لبنان.

بناءً على هذا الواقع، وبناءً على مشاريع سابقة نفذتها مؤسسة "أديان" حول دور الشباب في الحياة الديمقراطية في لبنان؛ أُطلق مشروع "القادة الشباب من أجل سياسة غير طائفية في لبنان: البرلمان الشبابي النموذجي"، في آب/أغسطس ٢٠١٩، ليُدوم حتى آب/أغسطس ٢٠٢٢، بتنفيذ من مركز رشاد للحوكمة الثقافية في مؤسسة أديان، وبتنفيذ من سفارة مملكة هولندا في لبنان. يهدف المشروع إلى تمكين الناشطين الشباب وتحفيزهم إلى المساهمة في تطوير الحياة السياسية على قواعد غير طائفية، وإلى المشاركة الفعالة فيها، إضافة إلى زيادة الوعي والدعم الشعبي لفكرة دولة المواطنة الحاضنة للتنوع.

يمتدّ هذا المشروع ضمن مرحلة ثلاث سنوات على النحو الآتي: في العام الأوّل تُستشرف آراء الشباب حول الطائفية السياسية، من خلال استطلاع للرأي ومنتديات للحوار. في العام الثاني يُعمل على تطوير قانون انتخابي خارج القيد الطائفي، وتنظيم برنامج لتدريب الشباب وبناء قدراتهم حول المواضيع المطروحة. في العام الثالث والأخير تُجرى انتخابات نموذجية خارج القيد الطائفي، ويُنشأ البرلمان الشبابي النموذجي، الذي سيعمل بدوره على تطوير سياسات تُخدم مصالح الشباب وأولوياتهم، وتهدف إلى الوصول نحو الدولة الحاضنة للتنوع بعيداً عن الطائفية.

يأتي هذا التقرير الميداني نتيجةً لدراستين أُنجرتا ضمن العام الأول من تنفيذ المشروع. ففي الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠١٩، جرى استطلاع رأي وطني للشباب اللبناني حول الطائفية والسياسة، بالشراكة مع "الدولية للمعلومات"، وقد نتج منه تقريرٌ مفصّل حول العيّنة والأسئلة وإجابات الشباب. تلا هذا النشاط منتديات حوار وطنية، استقبلت شباباً وشابات من مختلف المناطق والمكوّنات اللبنانية، وأعطتهم فرصة للتعبير عن آرائهم بكل حرية حول الطائفية والسياسة ومواضيع أخرى شائكة ومهمّة بالنسبة إليهم. أقيمت المنتديات بالشراكة مع "الفريق اللبناني لتحويل النزاعات" (Peace Labs) بين آذار/مارس وتموز/يوليو ٢٠٢٠، صدر بعدها تقرير مفصّل يشرح أبرز ما عبّر عنه الشباب اللبناني خلال مشاركاتهم.

جرت الدراستان في ظروف استثنائية، مرّ بها لبنان منذ أواخر العام ٢٠١٩ حتى تاريخ كتابة هذا التقرير. فبعدما شهد لبنان في الأعوام الماضية تصعيداً غير مسبوق في الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، انطلق في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ حوار شعبي ضخم لم يشهد مثله لبنان من قبل، وكان علامة واضحة لعدم قبول اللبنانيين للواقع الذي يعيشونه، ولوصول الطبقة السياسية والممارسات المعهودة إلى طريق مسدود؛ ما طرح على نحو خاص علامات استفهام حول النظام السياسي بكامله، والحاجة إلى إعادة النظر فيه. لمّا كان الشباب العنصر الأساسي في الحركة الاعتراضية، ولمّا كانوا هم أكثر تأثراً في

مستقبل البلاد؛ كان لا بد من التواصل معهم والإصغاء إليهم، وإعطائهم المساحة الآمنة والفرصة المناسبة للتعبير عن نظرتهم إلى الأمور، وإلى الأزمة الحالية، وإلى النظام بشكل عام، وإلى كيفية الخروج من المأزق نحو وضع أفضل ودولة أقوى ومنظومة سياسية تُناسب تطلعاتهم وطموحاتهم.

يتضمن هذا التقرير الميداني ثلاثة أقسام رئيسية. يُظهر القسم الأول العيّنة أو المنهجية التي استندت إليها الدراسات، لاستشراف آراء الشباب اللبناني، ومدى تنوع الفئات الشبابية المشاركة، إن على صعيد الجنس أو المناطق أو الطوائف أو على صُعدٍ أخرى. في القسم الثاني، تُدرج الآراء المختلفة التي عبّر عنها الشباب من خلال الدراساتين ضمن مَحاوِر رئيسية، تُتيح للقيّمين على المشروع ولأدبيّ جهة أخرى قراءة هذه الآراء وتحليلها. أخيرًا، يُبرز القسم الثالث من هذا التقرير تحليلًا للاستنتاجات العامة التي تعكس الرأي العام الشبابي حول المواضيع المطروحة، وأيضًا يضمّ بعض التوصيات على المستوى السياسي العام، التي قد تجيب عن هواجسهم وتطلعاتهم إلى المستقبل -حسب ما عبّروا عنها في الأقسام السابقة-.



# القسم الأول

## وصف العيّنة ومنهجية البحث والأنشطة المختلفة



يُستند هذا التقرير إلى مجموعة من أدوات البحث العلمي التي طُبِّقت خلال عام، وهي كالآتي:

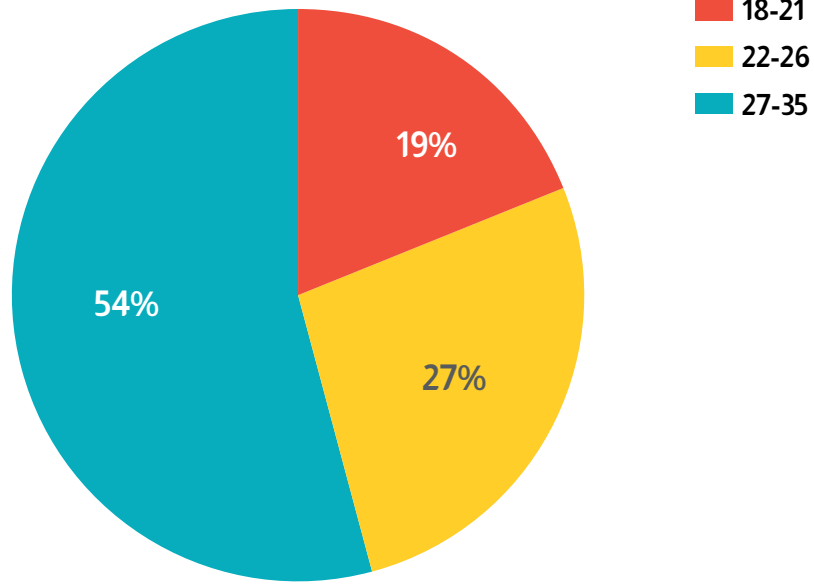
## ١. استطلاع رأي

أجرى مركز رشاد للحكومة الثقافية في مؤسسة أديان -بواسطة الشركة الدولية للمعلومات- استطلاعاً لرأي الشباب اللبناني، بوصفه جزءاً من مشروع برلمان الشباب النموذجي (YMP)، حول مواقف الشباب وآرائهم حول الطائفية والسياسة في لبنان. استهدف هذا الاستطلاع تعميق فهم الشباب حول التعددية في لبنان، والهويّات الدينية والوطنية، والاهتمامات والرؤى المتعلقة بلبنان، إضافة إلى دورهم في بناء الوطن من منظور الانتخابات البرلمانية المقبلة عام ٢٠٢٢. جرى الاستطلاع في الفترة الممتدة بين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وشمل ١,٨٠٠ شخص بين ١٨ و٣٥ سنة من العمر (٥٠,٣% من الذكور، و٤٩,٧% من الإناث)، تُوِّجوا بطريقة تناسبية على الأقضية اللبنانية وفقاً لعدد المقيمين/ات. الجداول والمخططات الآتية تُفصّل العيّنات المشاركة، تبعاً لما صدر في "استطلاع رأي الشباب اللبناني حول السياسة والطائفية - تقرير الدراسة".

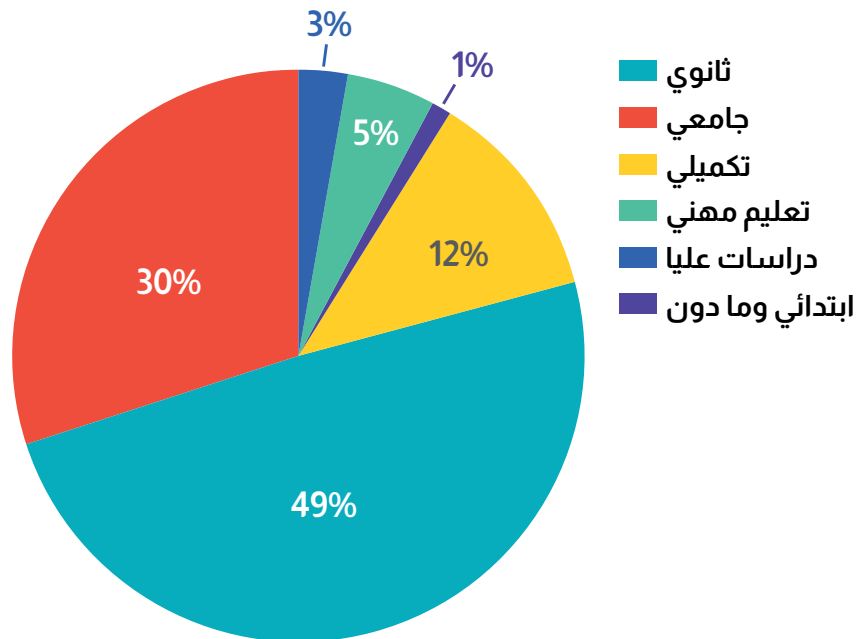
النسبة المئوية (%)	عدد المشاركين في الاستطلاع	الطائفة
20.0	360	ماروني
6.6	119	أرثوذكس
4.4	80	كاثوليك
2.6	47	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك
1.5	27	أقليات مسيحية
28.2	507	سني
28.4	511	شيوعي
5.7	102	درزي
0.9	17	علوي
1.7	30	لا جواب
100	1800	المجموع

النسبة المئوية (%)	عدد المشاركين في الاستطلاع	القضاء
3.7	66	بيروت الأولى
9.3	168	بيروت الثانية
4.8	87	المتن
2.6	46	كسروان
2.2	40	جبيل
4.4	80	بعبدا
3.5	62	عاليه
5.4	98	الشوف
2.5	45	البقاع الغربي
1.3	24	راشيا
4.7	84	زحلة
7.0	126	بعلبك
1.4	25	الهرمل
1.7	30	مدينة صيدا
3.0	54	الزهراني (قرى صيدا)
1.6	29	جزين
3.9	71	النبطية
5.1	91	صور
4.0	72	بنت جبيل
3.1	55	مرجعيون
1.3	23	حاصبيا
6.1	110	طرابلس
3.2	58	المنية والضنية
1.6	29	الكورة
1.6	29	البترون
2.1	38	زغرتا
1.3	24	بشري
7.6	136	عكار
100.0	1800	المجموع

توزع الفئات العمرية للمستطلعين



أعلى مستوى تعليمي للمستطلعين



## II. تحليل الاستطلاع

على أثر صدور نتائج الاستطلاع، قام خبيران سياسيان وأكاديميان، هما: د. كريم المفتي (جامعة الحكمة) و د. إيلي الهندي (جامعة سيدة اللويزة)، بتحليل نتائج الاستطلاع وإجابات الشباب في مختلف المواضيع لاستقاء أبرز الخلاصات. على أثر دراسة النتائج، قدّم كلٌّ من الخبيرين ورقة تحليلية حول هذه النتائج ومعانيها السياسية، وانعكاساتها على نظرة الشباب إلى السياسة والطائفية والترابط بينهما. أيضًا استشرفت الورقتان مستقبل الحراك الشعبي، وإمكانية تأثيره في مستقبل لبنان، وفي تعديل النظام السياسي، وفي السعي لخلق علاقة مؤاظنيّة حقيقية في لبنان.

## III. جلسة نقاش

نظّم مركز رشاد في شباط/فبراير ٢٠٢٠ جلسة نقاش، ضمّت مجموعة كبيرة من الخبراء والباحثين والناشطين في المجتمع المدني والشباب، وعُرِضت فيها نتائج الاستطلاع والورقتان التحليليتان، واسْتُمع فيها لعدد من مداخلات الخبراء الذين علّقوا على النتائج والتحليل. بعد ذلك، جرى النقاش مع المشاركين حول قراءتهم الخاصة.

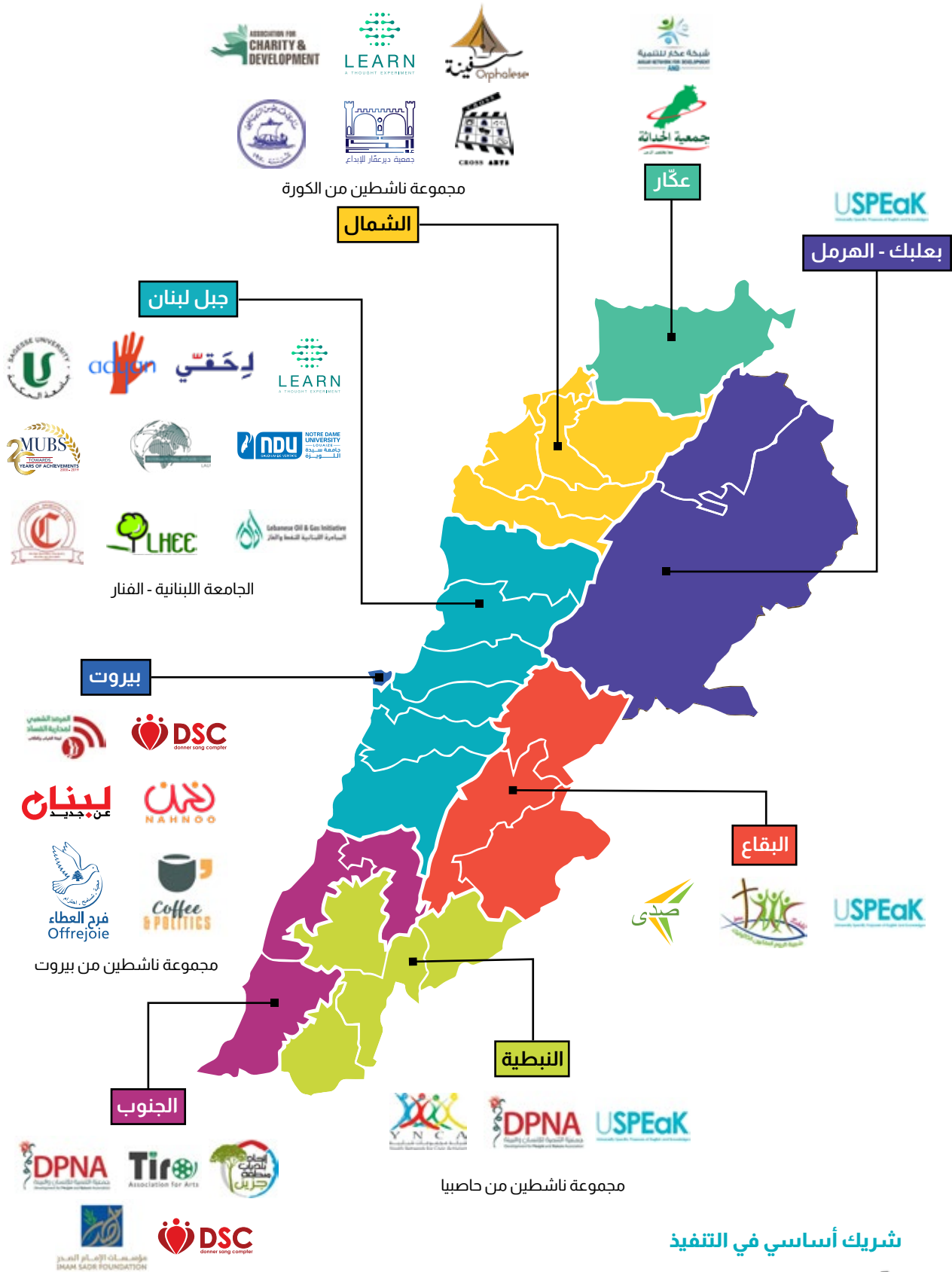


## ١٧. منتديات الحوار

قام مركز رشاد بالشراكة مع الفريق اللبناني لتحويل النزاعات (Peace Labs) بتنظيم منتديات حوار وطني للشباب، طالت أكثر من ٩٠ شاب وشابة من مختلف المناطق اللبنانية. كانت المنتديات عبارة عن اجتماعات جماعية مغلقة، جرى تنظيمها بين ٦ آذار/ مارس ٢٠٢٠ و١٠ تموز/ يوليو ٢٠٢٠، للسماح للشباب بالتعبير بحرية وعلانية عن آرائهم حول الطائفية والتعددية والسياسة والمسائل الأخرى ذات الصلة، استنادًا إلى نتائج استطلاع الرأي وتحليلاته. كان الهدف تنظيم ٣٠ منتدًى شبابيًا لمجموعات من ٣٠ شابًا (أي ما مجموعه ٩٠ مشارك)، تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥ عامًا، مع الحفاظ على مشاركة الإناث بنسبة ٥٠٪ على الأقل. أيضًا كان الهدف إشراك المنظمات المحلية من ٢٦ منطقة/ قضاء في لبنان، لتغطية جميع المناطق. لذلك، جرى إعداد كل منتدى بدعم من أحد الشركاء المحليين، لا سيما الجامعات أو المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية أو المجموعات السياسية الناشطة (غير الأحزاب). الجدير بالذكر أن المشروع عمل مع مجموعة متنوعة من الشركاء المحليين، من أجل تأمين مزيج جيد من الشباب من حيث الخلفية والمواقف والقدرات.



## خارطة لبنان مع توزيع الشركاء المحليين حسب المحافظة



شريك أساسي في التنفيذ

**Peace Labs**  
الفريق اللبناني لتحويل النزاعات

على أثر الانتهاء من المنتديات، قدّم الفريق اللبناني لتحويل النزاعات تقريرًا ختامياً تحليلاً تضمّن أبرز مجريات المنتديات، والخلاصات والتحليل لمضمونها، مدعّمًا بمقابلات مع خبراء ومسهّلي المنتديات وفريق العمل في أديان. أيضًا تضمّن التقرير توصيات للمستقبل، حول الوضع اللبناني العام فيما خص الطائفية والسياسة، وحول كيفية الاستمرار في المرحلة الثانية من المشروع.

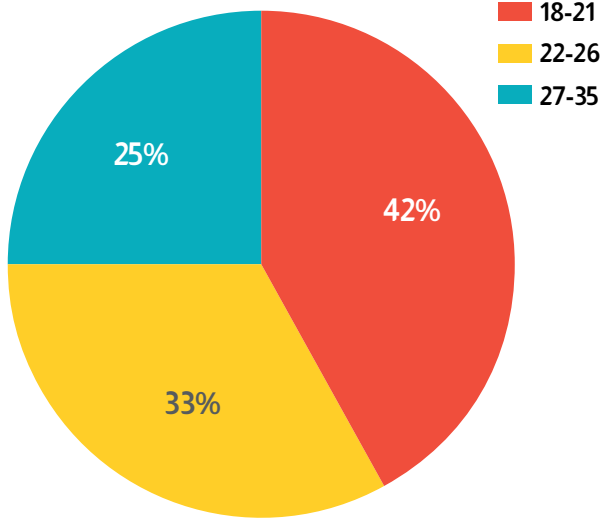
يأتي هذا التقرير ليقدم خلاصة كل ما سبق من أدوات بحث علمي، بهدف إتمام المرحلة الأولى من المشروع، وإعطاء التوصيات للمرحلة الثانية منه. يعرض التقرير الخلاصات والتوصيات بشكل منهجي، من خلال أربعة محاور كانت قد برزت في مختلف المراحل، وهي: الطائفية والتعددية والنظام السياسي والمشاركة في الشأن العام؛ إضافة إلى محور خامس يضمن أية مواضيع متفرقة جرى التطرق إليها، دون أن تكون ضمن أحد المحاور السابق ذكرها.



## ٧. التحديات

خلال هذه المرحلة الأولى من المشروع، واجه مركزُ رشاد والشركاء عدة عقبات كبيرة عرقلت التنفيذ. أبرزُ هذه العراقيل هو مواجهة العالم عمومًا - ولبنان خصوصًا - جائحة كوفيد ١٩؛ ما أدى إلى تغيير جوهرى في نمط الحياة، وعرقلة إمكانيّة التنقل واللقاء الفعلي وتنظيم الاجتماعات. حول ما يخص تنفيذ المشروع، وبسبب الإغلاق والإجراءات المفروضة منذ آذار/مارس ٢٠٢٠، لم يتمكن الفريق اللبناني لتحويل النزاعات من إجراء المنتديات، كاللقاءات المباشرة وجهًا لوجه مع المشاركين (باستثناء أول اثنين منها). فتقرّر الاستعاضة عنها والمضيّ قدمًا بمنتديات إلكترونية عبر الإنترنت باستخدام تطبيق "Microsoft Teams"؛ ما فرض تقليل عدد المشاركين في كل جلسة حوارية إلى النصف لتحسين التواصل الافتراضي، وزيادة عدد المنتديات إلى الضعف لتأمين إجمالي عدد الشباب المستهدف. ومع أنّ التواصل الافتراضي يبقى محدودًا بطبيعته، ولا يتيح للميسّرين القيام بكل النشاطات المقرّرة أو التفاعل مع المشاركين بكل الحواس والطرق، فإنّ فريق العمل كان راضيًا عن نتائج المنتديات، وتمكّن من تحقيق الأهداف المطلوبة من ناحية الأعداد، ومن ناحية مشاركة الشباب في رأيهم بكل حرية حول المواضيع المطروحة. في المحصّلة أُقيم ٦٠ منتدًى، وتمكّن فريق العمل من تحقيق الهدف المنشود، والوصول إلى مجموع (٩٠٢) من المشاركين في المنتديات، مع نسبة عالية لمشاركة الشباب بلغت (٦٠٪). وفيما يأتي جداول ومخططات تُعرض عيّنة المشاركين/ات في هذه المنتديات.

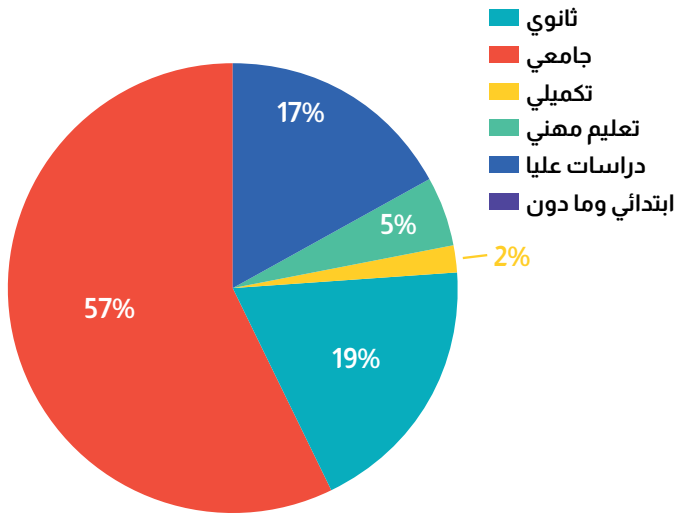
توزع الفئات العمرية للمشاركين



المحافظة	عدد المشاركين	النسبة (%)
بيروت	110	12
جبل لبنان	167	18
البقاع	73	8
بعلبك-الهرمل	69	8
الجنوب	161	18
النبطية	65	7
الشمال	131	15
عكار	66	7
في الاغتراب	60	7
المجموع	902	100



أعلى مستوى تعليمي للمشاركين



المهنة	العدد	النسبة (%)
طالب	484	54
موظف في القطاع الخاص	157	17
موظف في جمعية	86	10
مهنة حرة	80	9
عاطل من العمل	67	7
موظف في القطاع العام	28	3
المجموع	902	100

إضافة إلى العقبات، فرّض الإغلاقُ صعوبةً أكبر في إدارة المنتديات والتنسيق مع الشركاء المحليين، وتأخيرًا في مشاركة النتائج وكتابة التقارير. يجدر الذكر أيضًا أن بعض الصعوبات في تغطية كل الأفضية كانت تتعلّق بالطابع السياسي الطاغي في المنطقة، حيث وُجد فريقُ التنسيق صعوبات في تحديد شركاء محتقّلين، لكن الجهود المكثّفة أدّت إلى الوصول إلى مجموعات شبابية في كل الأفضية.

عقبة كبرى أخرى واجهها المشروع، وهي الأوضاع الاقتصادية التي يواجهها لبنان منذ عام، والتي فرضت على كل شخص -لا سيما الشباب والشابات- ضغوطًا غير مسبوقة، من ناحية تأمين لقمة العيش والطبابة والعلم والتنقل وغيرها من ضرورات الحياة. وقد ساهم هذا العامل بشكل جوهري في تكوين نظرة الشباب إلى الوضع الحالي، وإلى أنفسهم، وإلى وطنهم، وإلى الآخر.

إضافة إلى الأزمّتين الصحية والاقتصادية، مرّ لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بأزمة سياسية هي بدورها غير مسبوقة، مع حراك شعبي عارم امتد إلى كل المناطق واستمر أشهْرًا عديدة. وقد تزامن تنفيذ المشروع مع هذه الأزمة، ومِن ثَمَّ كان رأي الشباب يتأثر مباشرة وبشكل ملموس بمُجريات هذه الأزمة، كلما تعقّدت أو انفجرت أو ظهرت إمكانية حلّ، أو خيبة أمل في التغيير، أو غير ذلك. وفي تقرير "الفريق اللبناني لتحويل النزاعات" حول المنتديات، ظهر اختلاف في الأجواء وردود أفعال الشباب وتعليقاتهم، في الفترة ما بين المنتدى الأول في آذار/مارس والأخيرين في حزيران/يونيو وتموز/يوليو، على وقع اشتداد الأزمة.

أما النقطة التي أفاضت كوب الماء، فقد كانت انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب/أغسطس، الذي دمر ثلث العاصمة وأصاب جميع اللبنانيين إصابةً في الصميم، أمباشرةً كانت أم جسدية أم مادية أم معنوية أم نفسية. وتوقّف العمل والإنتاجية بشكل شبه تام أيامًا وأسابيع بعد هذه الفاجعة؛ ما ترجم تأخيرًا في إصدار تقرير المنتديات، ومِن ثَمَّ تأخير التقرير الشامل للمرحلة الأولى.

عمل فريق مركز رشاد مع الخبراء والشركاء، وأيضاً مع المشاركين، على تخطي هذه العقبات والتأقلم مع هذه الظروف غير المستقرة، بالوسائل المتاحة من تكنولوجيا وُسن تواضّل وقدرة على التأقلم وتأجيل بعض النشاطات قدر المستطاع. وقد تمكّن -على الرغم من بعض التأخير المبرّر- من إنهاء كل النشاطات التي كانت مقرّرة، ومن تحقيق الأهداف الموضوعة مُقدّمًا.

## ٧١. النتائج

في قراءة واقعية لسعة المشاركة وتنوع المشاركين/ات في الاستطلاع وفي المنتديات، وأيضاً حول الطاولة المستديرة، يفكّن الارتكاز على أن مضمون هذا التقرير يعكس بشكل علمي واقع الرأي العام لدى الشباب اللبناني، ونظرتهم إلى المواضيع التي يشملها المشروع.

أعطى استطلاع الرأي نظرة عامة أولية حول الرأي العام للشباب، دون أية تصفية أو تنقيح، وأظهر الطريق لباقي المراحل مُسلّطاً الضوء على المواضيع الأساسية، وعلى ما يستفز الشباب، وعلى نظرتهم إلى المواضيع المطروحة ومدى استعدادهم للانخراط في مسار التغيير، وعلى مدى وضوح الرؤية لديهم حول أي تغيير يريدون، وأي بدائل يقترحونها. أظهرت إجابات الشباب عن أسئلة الاستطلاع فكرة واضحة عن علاقتهم بالدين، وكيفية تأثير ذلك فيهم وفي خياراتهم وعلاقتهم بالآخرين، وأظهرت تفاوتاً في فهمهم للتعبير والمصطلحات. أيضاً تناولت أسئلة الاستطلاع مبدأ التعددية بالمطلق، وليس التعددية الطائفية فقط، في محاولة لتقدير احترام الشباب للحق في الاختلاف بالمطلق، ولكيفية تنظيم هذه الاختلافات أو التنوع الموجود في المجتمع اللبناني. عبّر الشباب بشكل واضح وصريح عن نظرتهم تجاه "النظام الطائفي"، المتبع حالياً في لبنان. وهنا، ينبغي محاولة فهم على أيّ أساس أجاب المستطلعون، وما الذي فهموه من عبارة "النظام الطائفي". فهل يُحمّلون التركيبة التوافقية اللبنانية مسؤولية الفشل الحاصل في إدارة الشأن العام، أم المُحاصصة السياسية الممارسة حالياً، أم الطائفية في المجتمع والتعصب الطائفي؟ أيضاً أظهر الاستطلاع مؤشرات تدل على أن الشباب غير مقتنعين بقدرتهم على التغيير، أو على العبور من الوضع الحالي إلى الدولة التي يتمنون.

بعد ذلك جرت مناقشة هذه النتائج وتحليلها ومحاولة فهمها، من خلال الورقتين التحليليتين ومن خلال جلسة النقاش. وبذلك، أعطى مركز رشاد الخبراء والناشطين والقياديين المجتمعيين، الفرصة لاستشراف الواقع وتحليله والبناء عليه للمستقبل. وعلى الرغم من بعض الاختلافات في المقاربات والقراءات والأولويات، ظهرت من خلال هذا الجهد قراءة واضحة لنتائج الاستطلاع، وتصور مشترك لكيفية الاستمرار في النشاطات المقبلة والمرحلة التالية من المشروع. وعلى أثر ذلك أعدّ ملخص لأبرز خلاصات الاستطلاع وأرقامه، واستعمل هذا الملخص لتعريف المُيسرين من "الفريق اللبناني لتحويل النزاعات" بنتائج الاستطلاع.

أيضاً عمل فريق المُيسرين على استخدام هذه الخلاصات وأبرز النتائج، في تمرين لكسر الجليد وإطلاق النقاش في المنتديات. وتبيّن من مختلف المنتديات، أن استخدام نتائج الاستطلاع -لا سيما المفاجئة أو الحاسمة منها- كان وسيلة ممتازة إلى إشراك الشباب، ودفعهم إلى إعطاء رأيهم والتعليق على المواضيع المطروحة والأوضاع العامة. عرّف فريقاً "أديان" و "الفريق اللبناني لتحويل النزاعات" أهداف المنتديات، على النحو الآتي: أ- توفير مساحة "آمنة" للشباب

اللبناني للتعبير عن أنفسهم بحرية وصراحة، في الأمور المتعلقة بالطائفية والتعددية والنظام السياسي اللبناني وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة. ب- تعريف الشباب بالمشروع وزيادة اهتمامهم بالمشاركة في مراحل لاحقة منه، مثل: بناء القدرات، والحملات الانتخابية، والانتخابات النموذجية... إلخ. ج- خلق حوارات بين الشباب وتحفيز الرأي العام حول الموضوعات التي جرت مناقشتها. د- إقامة التشبيك وتعزيزه بين مؤسسة أديان والمجموعات الأخرى، التي تعمل أيضًا على تفعيل دور الشباب في إحداث التغيير، وإشراكهم بشكل أكبر في المشروع.

بشكل عام، كان الشباب مهتمين بنحو متساوٍ وشديد، بكلٍّ من مستقبل بلادهم ومستقبلهم الفردي. وعلى الرغم من الأزمات المتتالية التي مرَّ بها لبنان عندما انعقدت المنتديات، كان ٣٨,٧% من الشباب المشاركين على استعداد للمشاركة في الأنشطة التالية للمشروع، وهو رقم معبّر عن إيمانهم وأملهم الحاضر -ولو كان ضئيلاً- في التغيير. كانت نسبة مشاركة الإناث في الحوارات التي جرت استثنائية (٦٠%)، ووقّرت أساسًا جيدًا للأمل في مشاركة المرأة بشكل فعّال في التغيير السياسي في لبنان. أظهرت المنتديات أنه رغم افتقار الشباب إلى الفهم الصحيح لبعض المصطلحات الأساسية المتعلقة بمواضيع المنتديات، فإنهم أظهروا اهتمامًا وحماسًا كبيرين في أن يكونوا جزءًا من الحوارات المتعلقة بالمستقبل السياسي لبلادهم. ولكن في الوقت نفسه، كان من الواضح أيضًا أن الشباب لم يكن لديهم إحساس بأن التغيير هو أمر يعُود لهم، أو بأنه في يدهم. في الخلاصة، يمكن اعتبار أن المنتديات قد حققت الأهداف المرجوة منها؛ إذ بنّت على الاستطلاع والأوراق التحليلية، لتُعطي مادة إضافية تُعكس رأي الشباب في المواضيع المطروحة.

الأقسام الآتية من هذا التقرير، تُفضّل أبرز الخلاصات من مجمل الأدوات البحثية السابق ذكرها، مقسّمة في خمسة محاور (هي المواضيع الأساسية)، وتوصيات عملية للوضع العام من جهة، وللمرحلة التالية للمشروع من جهة أخرى.



## القسم الثاني

## المحاور الرئيسية لمواقف الشباب

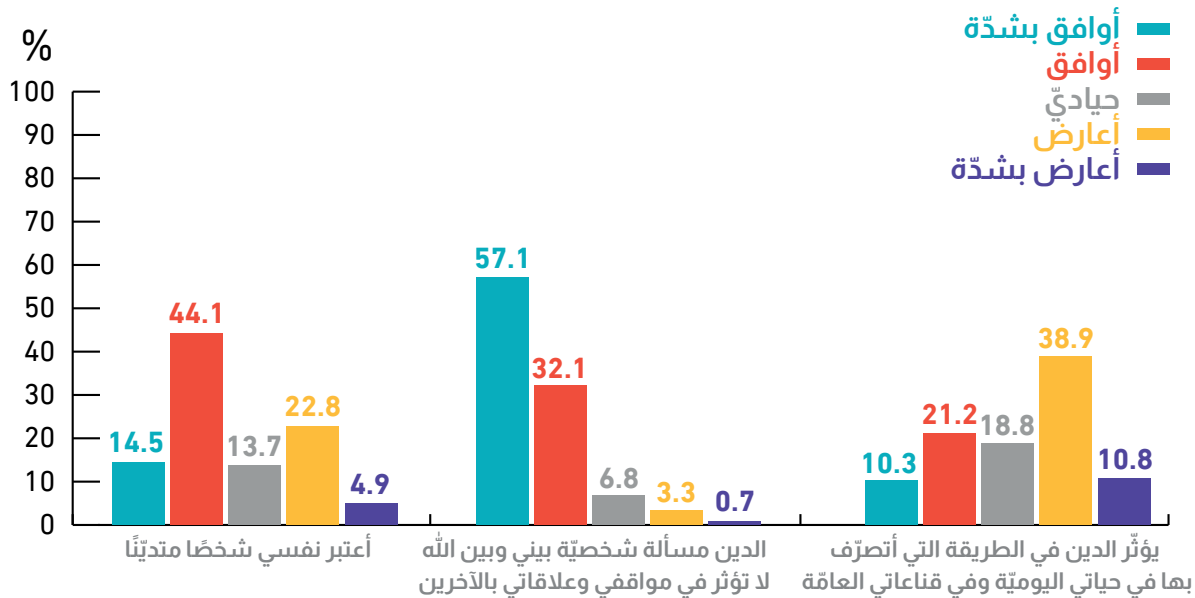
## ١. الطائفية

### • مفهوم الطائفية لدى الشباب

في البداية، تركزت الدراسة الميدانية على معرفة مفهوم الشباب للطائفية بشكل عام، وعلى حالة كونهم يميّزون بينها وبين التدين، وبين الطائفية السياسية والتعددية. لذلك، تنوعت الأسئلة في الاستطلاع وتكاملت مع النقاشات التي دارت في المنتديات، كي تتضح نظرة الشباب إلى هذه المواضيع ومقاربتهم لها.

تعطينا الأجوبة عن أسئلة الاستطلاع فكرة واضحة عن علاقة الشباب بالدين، وكيفية تأثير ذلك فيهم وفي خياراتهم وعلاقاتهم بالآخرين، وتوضح فهمهم لتعبير "الطائفية". فقد ذكّر ما يفوق نصف المستطلعين الشباب أنهم يعتبرون أنفسهم متديّنين، غير أن الدين بالنسبة إلي الغالبية الكبرى من المستطلعين (ما يقارب ٩٠٪)، هو مسألة شخصية بينهم وبين الله، لا تؤثر في مواقفهم وعلاقاتهم بالآخرين. أيضاً عارض نصف الشباب تقريباً فكرة أن الدين يؤثر في الطريقة التي يتصرفون بها في حياتهم اليومية، أو في قناعاتهم الخاصة. مع العلم أن نسبة الذين وافقوا على تلك الفكرة لا يستهان بها، وقد بلغت الثلث تقريباً.

### رسم ١: إلى أي مدى تُوافق على البيانات الآتية المتعلقة بالدين؟



في ترتيب الطوائف بحسب نسبة التدين، كان العلويون هم الأوائل (ما يفوق ٨٠٪)، يليهم السنة ثم الشيعة ثم الطوائف المسيحية، مع جِدّة أكبر لدى الطوائف المسيحية من غير القوارنة. والأقلّ تديّناً هم الدرّوز (ما يقارب الثلث).

جدول رقم ١: هل تعتبر نفسك شخصًا متدينًا؟ -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
14.5%	0.0%	11.8%	2.9%	17.0%	17.2%	18.5%	12.8%	12.5%	9.2%	13.9%	أوافق بشدة
44.1%	26.7%	70.6%	30.4%	45.6%	49.9%	44.4%	46.8%	40.0%	41.2%	39.4%	أوافق
13.7%	6.7%	0.0%	19.6%	13.7%	15.0%	3.7%	10.6%	20.0%	14.3%	10.8%	حيادي
22.8%	36.7%	5.9%	42.2%	21.1%	14.8%	18.5%	17.0%	25.0%	28.6%	29.4%	أعارض
4.9%	30.0%	11.8%	4.9%	2.5%	3.2%	14.8%	12.8%	2.5%	6.7%	6.4%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

أيضاً أظهرت التفاصيل أن الإناث اللواتي أُجِبْنَ بالموافقة أو الموافقة بشدة عن سؤال التدين، كنَّ أعلى نسبة من الذكور (أكثر من ١٢٪). وقد يكون تفسير ذلك أن التدين لدى الإناث قد يعني "المحافظة" والتعلق بالقيم، في حين قد يكون الذكور فضّلوا تفادي تصنيف أنفسهم متديّنين، خوفاً من فهم ذلك على اعتبار أنه "تطرّف" أو "إرهاب".

جدول رقم ٢: هل تعتبر نفسك شخصًا متدينًا؟ -وفقًا للجنس-

المجموع	أنثى	ذكر	
14.5%	17.2%	11.8%	أوافق بشدة
44.1%	47.6%	40.7%	أوافق
13.7%	11.8%	15.5%	حيادي
22.8%	19.7%	26.0%	أعارض
4.9%	3.7%	6.1%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

توافق تقرير المنتديات مع هذه النتائج، إذ ذكّر أنه -بشكل عام- كان من الواضح أن الشباب اللبنانيين لديهم ارتباطات عميقة ومرتسّخة بمذاهبهم (طوائفهم)، وأن انتماءاتهم الدينية هي جزء من هوياتهم -وفي بعض الأحيان هي كامل هويتهم-، مع افتراض أن مثل هذا الارتباط في بعض الأحيان قد يكون له تأثير سلبي في حياتهم اليومية.

أيضاً اعتبر شباب مشاركون في المنتديات أن تبنّي -أو "وراثة"- الشعور الطائفي "السلبي"، يعود بنحو كبير إلى أن أهلهم وعائلاتهم ما زالوا متأثرين بالحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠). واعتبروا أن هذه المشاعر الموروثة قد غدّت عقولهم بافتراضات سلبية و"مخاوف غير واقعية"، حول الطوائف والمجموعات الدينية الأخرى في البلاد. لذلك، رأوا أن الارتباط بالأديان -أو حتى

بالانتماءات الدينية المتنوعة في البلاد- ليس بالضرورة أمرًا سيئًا أو سلبيًا، ولكن الترابط بين الدين والسياسة كان يُنظر إليه على اعتبار أنه حالة غير صحية. فاعتبروا أن للمدارس والنظام التربوي دورًا رئيسيًا في بناء الأجيال القادمة، وخفض مستويات الطائفية بينهم. وأثناء التعبير عن هذه الأفكار خلال المنتديات، أشار الجزء الأكبر من الشباب أيضًا إلى أن المستويات العالية من ترابط اللبنانيين بطوائفهم، ربما لعبت دورًا كبيرًا في إبطاء التقدم الاجتماعي في البلد.

**”تتمثل الطائفية في لبنان بمبدأ إلغاء الآخر. لذلك، أُشدد على ضرورة إنشاء منظومة لإدارة هذا التنوع بشكلٍ يُطمئن جميع مكونات المجتمع اللبناني“**  
(إحدى المشاركات في المنتديات)

أما فيما يخص تأثير "الانتماء الطائفي" في التوجهات السياسية، فقد أجاب الشباب في الاستطلاع بنسبة مرتفعة تقارب النصف بأنه لا تأثير له أبدًا، مع أن من أقرُّوا بوجود تأثير ما بنسب متفاوتة ما زالوا أكثرية بفارق بسيط. في التوزيع الطائفي، كان أكثر من أجابوا بأن توجهاتهم لا تتأثر "أبدًا" هم الدرّوز ثم الأرثوذكس، وأقلهم الكاثوليك. إلا أن الكاثوليك كانوا كذلك أقل من قالوا إن التأثير هو إلى حد بعيد فقط. وعلى هذا، فإن تأثير الانتماء في خيارات الكاثوليك هو الأوسع، ولكنه أقل جدّة، في حين ربع الشيعة تقريبًا يتأثر توجههم السياسي بانتمائهم الطائفي "إلى حدّ بعيد"، وهي النسبة/الجدّة العليا بين الطوائف.

**جدول رقم ٣: إلى أيّ مدى يؤثّر انتماءك الطائفي في توجهاتك السياسية؟ -وفقًا للطائفة-**

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
11.8%	0.0%	5.9%	10.8%	25.8%	5.9%	7.4%	10.6%	2.5%	4.2%	6.9%	إلى حد بعيد
23.1%	0.0%	41.2%	18.6%	20.2%	24.1%	29.6%	17.0%	37.5%	24.4%	25.0%	إلى حد ما
16.8%	3.3%	11.8%	15.7%	9.0%	21.5%	18.5%	19.1%	23.8%	21.8%	19.4%	قليلاً
47.5%	96.7%	41.2%	54.9%	43.8%	47.9%	44.4%	51.1%	36.3%	49.6%	47.8%	أبدًا
0.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.6%	لا أعرف
0.6%	0.0%	0.0%	0.0%	1.2%	0.6%	0.0%	2.1%	0.0%	0.0%	0.3%	لا جواب
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

أما في توزيع المستطلعين بحسب مشاركتهم في مظاهرات ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، فإن نسبة الذين شاركوا في المظاهرات وأجابوا بأن انتماءهم الديني "لا يؤثّر أبدًا" في توجهاتهم السياسية، ارتفعت أكثر من ٧٪ مقارنةً بنسبة من لم يشاركوا. أيضًا يُلاحظ أن نسبة من ذكروا أن انتماءهم الطائفي يؤثّر "إلى حد بعيد" في توجهاتهم السياسية، كانت أقل بكثير لدى من شاركوا في التظاهرات، وأنها ترتفع إلى ثلاثة أضعاف لدى من لم يشاركوا.

جدول رقم ٤: إلى أيّ مدى يؤثر انتماءك الطائفي في توجهاتك السياسية؟  
-وفقًا للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
11.8%	16.4%	5.6%	إلى حد بعيد
23.1%	21.5%	25.3%	إلى حد ما
16.8%	16.6%	17.1%	قليلاً
47.5%	44.3%	51.8%	أبداً
0.1%	0.2%	0.0%	لا أعرف
0.6%	1.0%	0.1%	لا جواب
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

أيضاً ظهر فارق ملحوظ في الإجابات بين الفئات العمرية، إذ إن الفئة العمرية الصغرى كانت خياراتها السياسية أقلّ تأثراً بانتماءاتها الطائفية. فتدرّج التأثير "إلى حد بعيد" من أدناه لدى فئة ١٨-٢١، إلى أعلاه لدى فئة ٢٧-٣٥. وتدرّج تنازلياً في إجابة "لا تأثير أبداً" من أعلى نسبة (تفوق النصف) لدى فئة ١٨-٢١، إلى أدناه لدى فئة ٢٧-٣٥ بفارق يفوق ٦٪.

جدول رقم ٥: إلى أيّ مدى يؤثر انتماءك الطائفي في توجهاتك السياسية؟ -وفقًا للفئة العمرية-

المجموع	27-35	22-26	18-21	
13.5%	13.5%	10.1%	9.5%	إلى حد بعيد
23.3%	23.3%	22.1%	23.9%	إلى حد ما
16.4%	16.4%	20.0%	13.5%	قليلاً
46.0%	46.0%	46.9%	52.4%	أبداً
0.1%	0.1%	0.0%	0.3%	لا أعرف
0.6%	0.6%	0.8%	0.3%	لا جواب
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

في المنتديات، عبّر الشباب المشاركون بوضوح عن أن الطائفية أو "السياسة الطائفية"، قد استُخدمت بشكل خاطئ من قبل الأحزاب السياسية القائمة، بوصفها جزءاً من أيديولوجيتها وخطابها السياسي وأدائها؛ ما أدى إلى انخفاض المُساءلة والمصداقية وارتفاع الزبائنية. واعتبروا أن الطائفية مترسّخة بعمق داخل هذه الأحزاب السياسية وأتباعها، في حين كانت طروحات كهذه أقلّ حضوراً وتأثيراً في المجتمع المدني "المختلط دينياً". وذكر شباب في عدة مرات أن الأتباع لا يحاسبون أحزابهم على أدائهم، لأن الانتماء الطائفي يُعطى الأولوية، في كل

مرة يُنتقد فيها زعيمهم -الذي يُعتبر "زعيم الطائفة" - أو حزبه. أيضًا اعتُبر عدد من الشباب أن الطائفية عامل مهم كبير في التوظيف، في القطاعين العام والخاص. بعبارة أخرى، لا تهم كفاءة الفرد بقدر انتمائه إلى طائفة أو مذهب معيّن في سوق العمل. ووفقًا لهم، فإن هذا يؤثر كثيرًا في انضمام الشباب إلى الأحزاب، التي يشعرون تجاهها بأنها تؤثر في تسهيل عملية الحصول على وظيفة، في بلد الفرص فيه محدودة للغاية.

**“ليس النظام الطائفي ما أوصلنا إلى واقعنا اليوم، بل التعصّب الطائفي. هناك فرق كبير بين تمثيل الطوائف في الدولة والتقيد بالنظام والتعصّب الطائفي. وعدم التفرقة بينها أوصلنا إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نعانيها اليوم، وإلى ضرب مبدأ التعايش بين المجتمعات “**  
**(إحدى المشاركات في المنتديات)**

من الأسئلة الأخرى في الاستطلاع، المتعلقة بطريقة غير مباشرة بالانتماء الديني والطائفي، نرى الآتي: في الجواب عن الضمانات والنتائج التي تؤمنها الطائفية السياسية، نرى أن "حرية الدين والمعتقد" و"الحفاظ على الوجود" قد ذُكِرَا، ولكن من قبل أقلية (أقل من ١٥٪). أما عن "رغبتهم في المحافظة على الطابع الطائفي الخاص للمناطق"، فوافق الربع فقط من الشباب ورفض أكثر من ٦٠٪. وحول رغبتهم في الحفاظ على تعددية التمثيل السياسي للطوائف ووافق أقل من ٢٠٪ فقط، في حين وصلت نسبة من وافق أو عارض التعددية في السياسات العامة نحو ٤٠٪.

في القراءة يمكن أن نستخلص بوضوح أن معظم الشباب اللبنانيين يهتمون بالدين بشكل كبير، وأنه لا يزال عاملًا مهمًا ومؤثرًا في حياتهم وفي تحديد قيمهم. وهذا أمر لا يجب اعتباره سلبياً أبداً؛ إذ الانتماء الديني والطائفي يجسد مجموعة قيم ومفاهيم، من الطبيعي أن يرغب المؤمن في أن يعكسها على توجهاته السياسية، وأن تنعكس بالنتيجة على القوانين والأنظمة التي تُنظّم الشأن العام.

في المقابل، نرى حرصًا واضحًا لدى الشباب على ألا يُعطوا الدين أبعادًا "سياسية"، أو على ألا يجعلوه عامل تفرقة، مع ملاحظة أن بعض المستطلعين ربّما قد فسّروا كلمة "متدين" بمعنى "متشدد" أو "متطرف"، ومن ثمّ تفادوا الإجابة بالموافقة. وهم يرفضون بشكل كبير المُحاصصة الطائفية، وتقسيم المناصب والناس والمناطق على أسس طائفية. وهذا أمر يمكن البناء عليه لتطوير نظامنا السياسي والانتخابي.

لقد أيد المشاركون في المنتديات فكرة تنفيذ برامج ومبادرات، تهدف إلى تلاقي الشباب من خلفيات مختلفة، مُشيرين إلى أن مثل هذه الأنشطة يمكن أن تعزز الانفتاح المناطقي والسياسي والاجتماعي للشباب. أيضًا شجعوا المشاركة في الاحتفالات الدينية للطوائف الأخرى، لافتين إلى أنها سمة طبيعية ومجتمعية تكسر حواجز الخوف والقلق بين المجتمعات، لا سيما أن هذه المجتمعات تشترك في لغة وجغرافيا وتاريخ وثقافة مشتركة. واعتبر الشباب أن الهدف المشترك والحاجات المشتركة ظهرت بوضوح، وتجلت خلال ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر انخفاضًا في مستوى الطائفية. لذلك ولتحقيق تغيير إيجابي في النظام السياسي، شدّد الشباب على ضرورة تحويل ولاءات المواطنين من الولاء الطائفي إلى الولاء الوطني، وعلى تثبيت ذلك ضمن خرائط الطريق المقترحة للخروج من الأزمة الحالية.

## • توصيات

مما سبق يمكن استخلاص التوصيات الآتية:

- العمل على التمييز في الخطاب العام بين "الانتماء الطائفي/المذهبي" الديني الإيجابي من جهة، و"الطائفية" السلبية من جهة أخرى. فالانتماء الطائفي ينعكس على سُلم القيم المجتمعي وعلى قبول الآخر واحترام التنوع، وهو لا يتعارض أبدًا مع المواطنة أو الديمقراطية بأي شكل، ما دام أنه تحت سقف القانون واحترام حقوق الإنسان وحرية الدين والمعتقد. وهذا التمسك بالانتماء الطائفي وبالتدين، هو إحدى ميزات المجتمع المشرقي وطبيعة أهله. أما "الطائفية" من حيث التقوقع ضمن المجموعة التي يتشارك فيها المرء في "انتمائه الطائفي" بشكل يفصله عن الآخر، لا بل يضعه في مواجهة الآخر، فهي آفة ينبغي التخلص منها عبر تنظيم التعددية الطائفية في لبنان بشكل مناسب، يحافظ على التنوع ويفسح المجال لممارسة حرية الدين والمعتقد بشكل إيجابي، دون أن يكون ذلك على حساب المواطنة وعلاقة المواطن الفرد بمؤسسات الدولة، المحكومة بالمساواة أمام القانون وبتكافؤ الفرص، دون أي تمييز على أي أساس.

- العمل على زيادة البرامج والنشاطات المختلطة، التي تفسح المجال للشباب من مختلف الطوائف للالتقاء حول أهداف وهموم مشتركة، وتنظيم انخراطهم في الشأن العام بمبادرات ومجموعات وتنظيمات غير طائفية؛ ما يتيح للشباب أن يدركوا بشكل ملموس أن ما يجمعهم هو أكثر وأكبر بكثير مما يجعلهم مختلفين. أيضًا تُتيح هذه البرامج للشباب تخطّي الخوف من الآخر المجهول أو "المخاوف غير الواقعية" أو حتى الواقعية منها، عبر فهم منطلقات الآخر وهواجسه.

- العمل على تطوير المناهج التربوية، لا سيما مواد التربية والدين والتاريخ، بشكل يؤسس لتربية وطنية لاطائفية، تبني الانتماء الوطني المشترك، وتُعرّف بالآخر ودينه وخصائصه وتاريخه، وتُركّز على أهمية المواطنة الحاضرة للتنوع التي تُحفظ مكان الجميع، وتحترم الاختلاف، وتحتفل بالتنوع بوصفه غنى.

- العمل مع رجال الدين والمرجعيات الدينية، على التطوير والنشر للتفسيرات والشروحات الدينية التي تتبنى هذه المقاربة، والسعي لإدخال هذه المبادئ في المؤسسة الدينية والتربوية ومراكز تنشئة رجال الدين. وأيضًا السعي لزيادة التواصل والعلاقات الاجتماعية والشخصية بين رجال الدين من مختلف الطوائف، لا سيما في المناطق المختلطة، ليتحولوا إلى علامة انفتاح ودعاة تواصل وشبكة أمان، للسلم المجتمعي في أوقات الأزمات.

- العمل على تطوير العمل الحزبي وعمل مؤسسات الدولة والوظيفة العامة، بشكل غير طائفي يطبق مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون (سنتفضّل هذه النقاط في محور النظام السياسي).



## II. التعددية

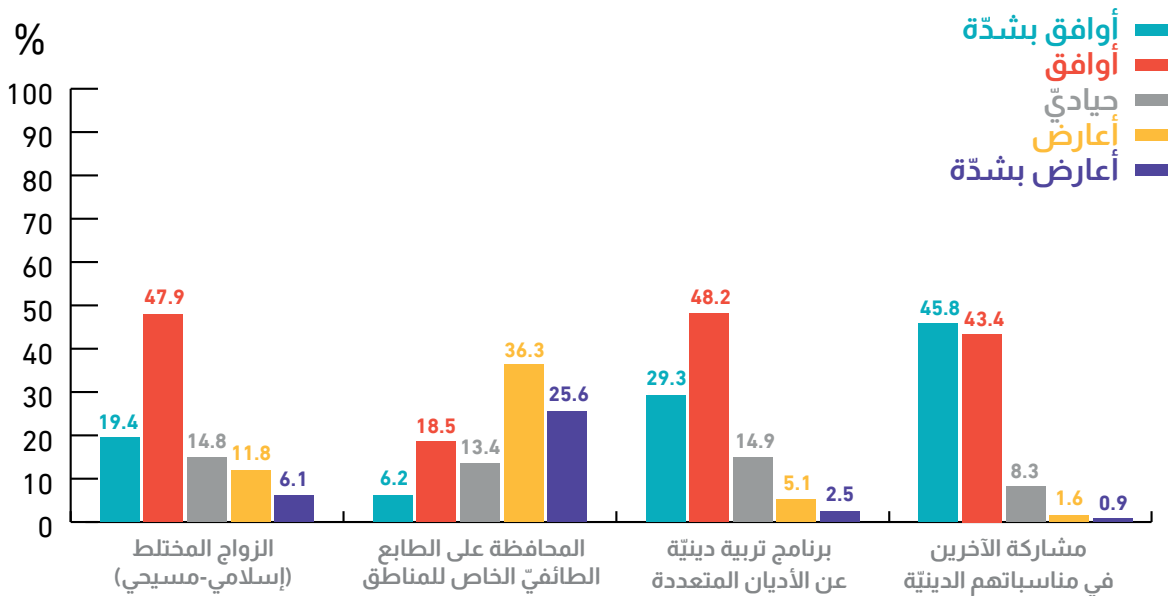
### • مفهوم التعددية لدى الشباب

"التعددية" هي الإطار الناظم للتنوع الثقافي، الذي يُيسر المبادلات الثقافية، ويحفّز ازدهار القدرات الإبداعية التي تغدّي الحياة العامّة. وبذلك، تهدف التعددية إلى ضمان التفاعل المنسجم وتعزيز الترابط الاجتماعي، ضمن حيويّة المجتمع المدني والعيش معًا بسلام. في لبنان، يُعتبر مفهوم التعددية أساسياً لقبول التنوع وتقديره، سواء على المستوى الاجتماعي أو الديني أو العرقي. تُظهر المواضيع والأفكار الواردة في هذا القسم كيف ينظر الشباب اللبناني إلى التنوع والتعددية والتعايش والترابط الاجتماعي، مع العلم أنه في العديد من المناسبات، خلط الشباب بين مُصطلحي "التعددية" و"التنوع"، معتقدين أنّ كليهما لهما نفس المعنى.

في ظل اعتبار جزء لا يُستهان به من الشباب خاصّة، ومن اللبنانيين عامّة، أن الدين أو الانتماء الطائفي هو عامل مؤثر في الحياة العامة، توسّعت أسئلة الاستطلاع إلى مبدأ التعددية بالمطلق، وليس إلى التعددية الطائفية فقط، في محاولة لتقدير احترام الشباب للحق في الاختلاف بالمطلق، ولكيفية تنظيم هذه الاختلافات أو التنوع الموجود في المجتمع اللبناني.

إعتبر الشباب المستطلعون بنسبة كبيرة أن التعددية الدينية هي مصدرٌ غنّي في المجالات الآتية: "مشاركة الآخرين في مناسباتهم الدينية"، و"برامج تربية دينية عن الأديان المختلفة"، و"الزواج المختلط" الذي هو بنسبة أقل ولكنها بقيت أكثرية واضحة. أمّا أغلبية الشباب، فرفضوا اعتبار "المحافظة على الطابع الطائفي للمناطق" غنّي، وأيد ذلك أقل من ربع المستطلعين؛ ما يدلّ على درجة عالية من الانفتاح، الذي يشكّل ركناً أساسياً من عوامل النموذج المجتمعي اللبناني.

رسم ٢: إلى أيّ مدى تُوافق على أن التعددية الدينية في لبنان في المجالات الآتية هي مصدرٌ غنّي للفرد والمجتمع؟



بين المؤيدين، كانت النسبة العليا بالتدرج لدى العلويين والمسيحيين والدروز، إذ وافقوا على المحافظة على الطابع الطائفي الخاص بالمناطق، في حين انخفض التأييد إلى أقل من الربع لدى السنة، وإلى أقل من 10% لدى الشيعة. أما الزواج المختلط، فتفاوت التأييد له، وكان أعلاه عند المسيحيين ثم الشيعة ثم الدروز، وأدناه عند السنة.

جدول رقم 6: إلى أي مدى توافقت على أن الزواج المختلط في لبنان هو مصدر غنى للفرد والمجتمع؟ -وفقاً للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
19.4%	56.7%	17.6%	8.8%	16.8%	13.8%	33.3%	21.3%	26.3%	29.4%	24.7%	أوافق بشدة
47.9%	26.7%	52.9%	48.0%	54.0%	38.5%	18.5%	46.8%	56.3%	51.3%	53.3%	أوافق
14.8%	13.3%	11.8%	10.8%	10.8%	23.7%	22.2%	10.6%	11.3%	10.9%	11.4%	حيادي
11.8%	3.3%	5.9%	23.5%	9.8%	17.8%	14.8%	14.9%	3.8%	7.6%	6.4%	أعارض
6.2%	0.0%	11.8%	8.8%	8.6%	6.3%	11.1%	6.4%	2.5%	0.8%	4.2%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

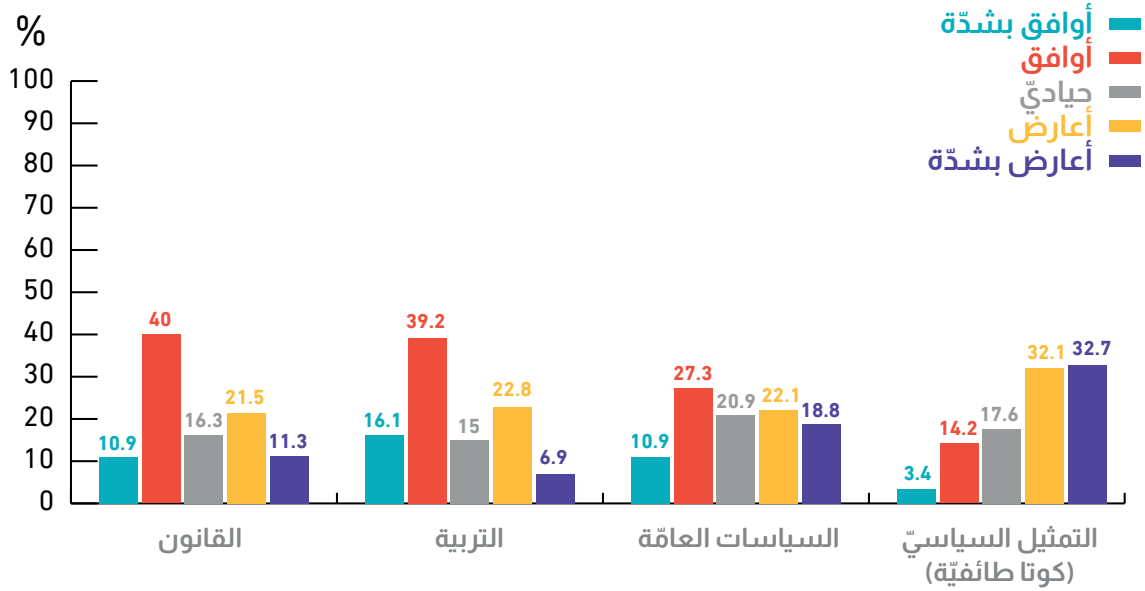
جدول رقم 7: إلى أي مدى توافقت على أن المحافظة على الطابع الطائفي الخاص للمناطق هو مصدر غنى للفرد والمجتمع؟ -وفقاً للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
6.2%	0.0%	0.0%	6.9%	2.0%	2.6%	18.5%	12.8%	12.5%	11.8%	12.8%	أوافق بشدة
18.5%	0.0%	58.8%	26.5%	7.4%	19.5%	14.8%	31.9%	23.8%	22.7%	26.1%	أوافق
13.4%	0.0%	0.0%	10.8%	11.2%	12.2%	7.4%	14.9%	16.3%	22.7%	17.2%	حيادي
36.3%	43.3%	17.6%	45.1%	53.2%	31.2%	44.4%	21.3%	28.8%	24.4%	24.2%	أعارض
25.7%	56.7%	23.5%	10.8%	26.2%	34.5%	14.8%	19.1%	18.8%	18.5%	19.7%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

اعتبر الشباب في الاستطلاع أنه يجب المحافظة على التعددية في مجالات التربية والقانون، في حين رفض أغلبهم التعددية في السياسات العامة، وفي التمثيل السياسي/كوتا طائفية. وهنا، يُشار إلى عصب العقدة اللبنانية، في حين يميز الشباب اللبناني بين الامتيازات الاجتماعية المُعطاة للطوائف من باب التعددية الدينية، وما تحويه من أهمية في جوهر هويتهم من جهة، والامتيازات السياسية المرفوضة من معظم المستطلعين من جهة أخرى. لكن المستغرب قبولهم لتعددية القوانين، ورفضهم لتعدد السياسات العامة، علماً أن القوانين هي الأساس،

في حين تتغير السياسات بحسب الحاجة والظروف، راوَّح التأييدُ الطائفي لتعددية السياسات العامة بين ما يقارب النصف عند المستطلعين السُّنَّة والمسيحيين، وأقلَّ من ٢٠% فقط لدى الشيعة.

### رسم ٣: إلى أيِّ مدى تُوافق على ضرورة الحفاظ على التعددية في المجالات الآتية؟



حول المسائل المتعلقة بالتعايش بين الثقافات والمجتمعات المتعددة في بلد "صغير" نسبياً مثل لبنان، اعتُبر الكثير من الشباب المشاركين في المنتديات هذا التنوع مصدرًا لإثراء البلد، ما دام أن كل مجتمع لا يسعى إلى "ابتلاع" الآخرين، سواء بالهيمنة بالأعداد الديمغرافية أو بالسلطة السياسية أو بالقوة العسكرية. إضافة إلى ذلك، ذكّرت الغالبية العظمى أنها شاركت في المناسبات أو الأعياد الرسمية للطوائف الأخرى. على سبيل المثال: ذكر المسيحيون أنهم شاركوا بل ونظّموا أحياناً "إفطاراً" لأصدقائهم المسلمين، في حين ذكر المسلمون أنهم شاركوا في مناسبات مسيحية مثل عيد الميلاد. من ناحية أخرى، أعرب أولئك الذين اعتبروا أنفسهم "أقليات" من حيث العدد -مقارنةً بالطوائف الأخرى- عن مخاوفهم من الاضمحلال تحت ضغط الآخرين، خاصة إن ألغى نظام تقاسم السلطة الطائفي، وحكمت المجموعات الكبرى البلاد. وعبروا عن أن قلقهم هو بشأن من يتولى السلطة، الذي قد يفرض تغييرات على عادات حياتهم اليومية، مثل: ارتداء الحجاب وشرب الكحول وحرية المعتقد، وما إلى ذلك.

في الاستطلاع، سُئل الشباب عن مدى تأييدهم لعبارات مرتبطة بكيفية إدارة التعددية. فرأينا في الإجابات موافقة كبيرة على فكرة "السماح بحرية التعبير دون أية قيود"، ولكن أيضاً على "تجريم التعرض للمقامات والرموز الدينية"، بتناقض واضح في آن معاً. إن أردنا تفسير هذا، يمكننا اعتبار أن الأغلبية هم مع حرية تعبير مسؤولية تسمح بحرية واسعة، ولكنها تضع ضوابط قانونية تمنع تحويل حرية التعبير إلى تعريض للمقامات الدينية، أو ازدراء للأديان، أو إهانة للذات الإلهية!

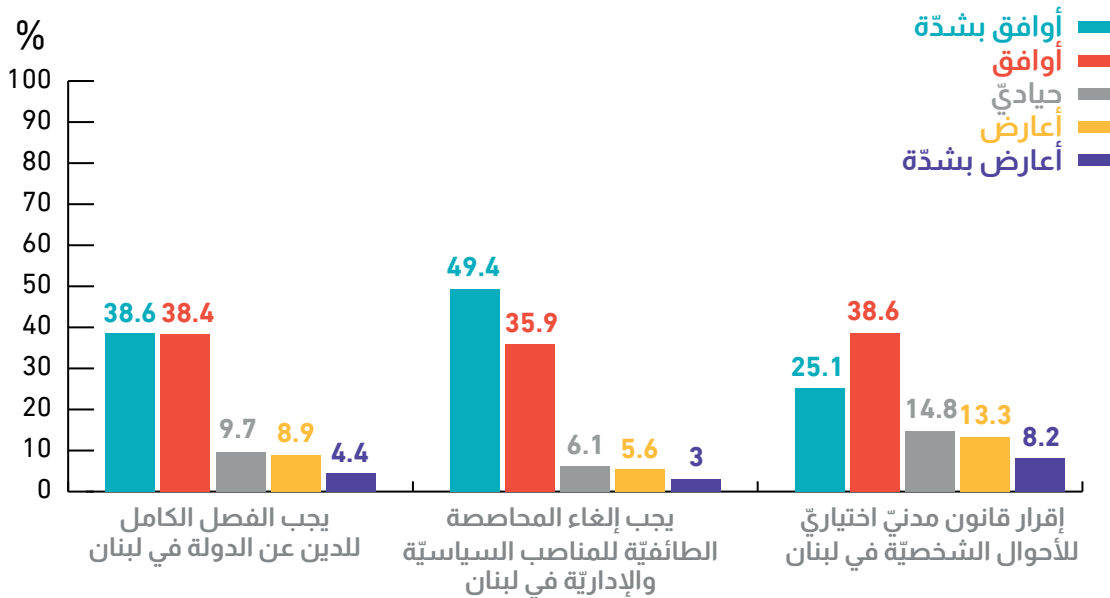
١. إن منظمات حقوق الإنسان بشكل عام وجمعية أديان، تعتبر أن الضوابط يجب أن تكون شخصية أخلاقية، حرصاً على العلاقات واحتراماً للآخر واختلافه، لأن فتح المجال لوضع قوانين تحدّ من حرية التعبير لحماية المقامات والرموز، سيؤدي إلى ما نسميه "منزلق خطير" (Slippery Slope)، يمكن أن يُستغل من قِبَل قُوَى الأمر الواقع السياسية أو الدينية، لكبت المعارضين وقمع الحريات وتوقيف المخالفين/المختلفين، عبر توسيع مفهوم المقامات والمحظورات بحجج الأمن القومي والسلم الأهلي والوُحدة الوطنية.



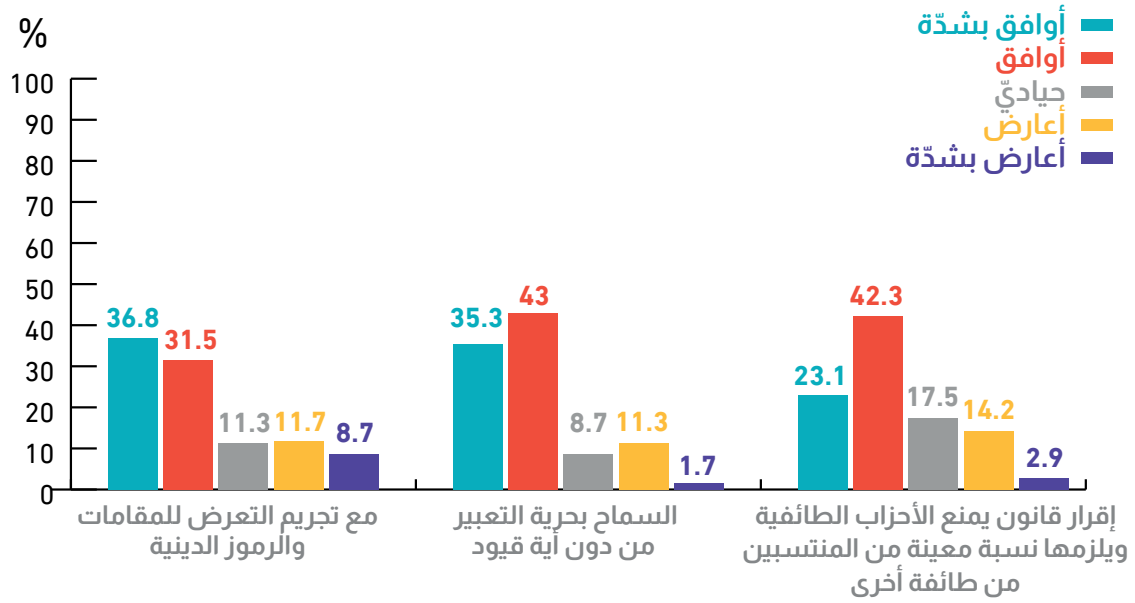
أيضاً أيد معظم المشاركين في المنتديات -كما المستطلعين- حرية الدين والمعتقد، وأشاد معظمهم بهذه الحرية واعتبروها ميزة إضافية للبنان. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالتعايش بين المجتمعات، أعرب الكثير من الشباب عن قلقهم من بعض التفسيرات الدينية التي لا تتسامح مع الآخر، ومن تنامي التطرف -ليس بالضرورة في لبنان ولكن بالتأكيد في البلدان المجاورة-. افترض عدد قليل منهم أن التطرف "ينمو" في الغالب في المناطق النائية، التي تعاني نقص الوعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية. وأيضاً أعرب بعض المشاركين غير المتدينين عن معاناتهم من كونهم ملحدين، أو على الأقل غير ممارسين داخل مجتمعاتهم المحافظة، وقدّموا أمثلة لبعض الذين تعرّضوا للهجوم شخصياً، سواء جسدياً أو عبر الإنترنت، لمجرد عدم تديّنهم.

بالعودة للاستطلاع، أيد معظم الشباب المستطلعين بشكل كبير إقرار "قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية"، وتقرّب الموافقون والمعترضون على "نظام لامركزي يتيح لكل منطقة أن تُشرّع قوانينها"، في حين رفضت الأغلبية إقرار "قانون يمنع المظاهر الدينية في الأماكن العامة". ينبغي هنا ملاحظة الاختلافات الكبيرة حول هذه المواضيع بين الطوائف، إذ ارتفع التأييد للقانون المدني الاختياري عند المسيحيين والدروز فوق المعدل، في حين انخفض تحت المعدل عند الشيعة، وبلغ أدناه عند السُنّة. حصلت اللامركزية الموسّعة -ومن ضمنها حق التشريع- على أعلى نسبة لدى الشباب السُنّة ثم المسيحيين، لكنها انخفضت لدى الدروز، ووصلت أدناها لدى الشيعة.

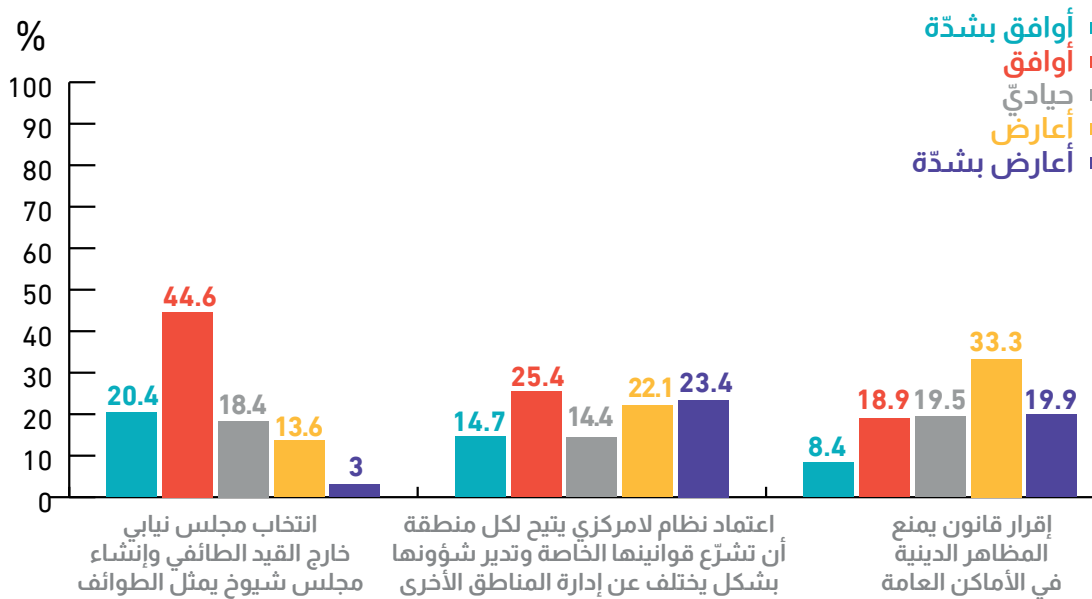
#### رسم ٤ - ١: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارات الآتية؟



رسم ٤ - ٢: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارات الآتية؟



رسم ٤ - ٣: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارات الآتية؟



خلال معظم المنتديات، كانت المناقشات المتعلقة بالزواج المدني تتكرر مرارًا، نظرًا إلى ارتباطها ببعض الحالات الفعلية التي مرّ بها المشاركون أنفسهم، أو أفراد عائلاتهم في بعض الأحيان. وكان الجزء الأكبر من المشاركين يؤيدون السماح بالزواج المدني في لبنان، معتبرين أن كل ما يترتب على المَعْنِيِّين فعله هو أن يسافروا ببساطة إلى بلدان مجاورة للزواج، ثم العودة إلى لبنان حيث تُقرّ السلطات عقد زواجهم وتقوم بتسجيله. وبينما ربط بعضهم الزواج المدني بوجود قانون "مدني" للأحوال الشخصية خارج حدود الأديان، ذكر بعضهم الآخر أن السماح بمثل هذه الزيجات من شأنه في الواقع أن يقلل من مستويات الطائفية في البلاد، ويساعد على كسر الحدود النفسية بين الطوائف. وقد أوصى عدد قليل من المشاركين بجعل مثل هذا القانون المدني اختياريًا وليس إلزاميًا، من أجل عدم إحداث أي نقلة نوعية أو صدمات ثقافية للأشخاص الذين لا يزالون مرتبطين بشدة بأديانهم. لكن، قلة من المشاركين ذكروا بوضوح أن الزواج المدني و/أو قانون الأحوال الشخصية المدني، لن يكون ممكنًا في لبنان بسبب التأثير الكبير لرجال الدين في صانعي القرار في البلاد، والعكس صحيح. فقالوا إن السماح بذلك سيقلل من تأثير رجال الدين في حياة الناس اليومية، ومن ثمّ يمهد الطريق أمام الناس ليكونوا "أقلّ تدينًا". ثم إن هناك أيضًا عددًا قليلًا من المشاركين الذين أعربوا عن "خوفهم" من الزواج المدني الإلزامي، لأن هذا -وفقًا لهم- يتعارض مع ممارساتهم ومعتقداتهم الدينية، ولا يمكن التسامح أو تسهيل مثل هذه الممارسات.

**“أنا شخصيًا لست مع الزواج مع شخص ينتمي إلى غير طائفتي. لكن، لا مانع لديّ إن حصل ذلك مع شخص أعرفه. المهم هو إعطاء الأولاد الحرية في اختيار دينهم أو مذهبهم”**  
(إحدى المشاركات في المنتديات)

في المسائل المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية تحديدًا، ذكر المشاركون في المنتديات أن طريق الوصول إلى دولة مدنية -أو علمانية-، سيكون عن طريق فصل الشؤون الدينية عن الدولة، وتغيير القوانين -وخاصة قانون الأحوال الشخصية-، وتمكين المحاكم المدنية والمحاميين من معالجة القضايا المتعلقة بالطلاق والميراث وحضانة الأطفال وغيرها. من ناحية أخرى، اقترح بعضهم ترك الخيار للأفراد الأكثرين تحفظًا من اتباع القوانين ووفقًا لانتماءاتهم الدينية على سبيل اختياري. يعتقد المشاركون الذين اقترحوا وأيدوا هذه التوصيات والتغييرات اعتقادًا راسدًا، أنه عندما يصبح مثل هذا القانون إلزاميًا، سيكون الناس أقلّ تأثرًا تدريجيًا بسلطة القادة الدينيين والقادة السياسيين (أولئك الذين يدعون -بحسب رأي الشباب- حماية حقوق الطوائف). وأيد آخرون إجراء تغيير تدريجي في النظام، وإنشاء خطة بديلة لجعل قانون الأحوال الشخصية المدني اختياريًا، ومن ثمّ خفض احتمال الصدام أو ربما المعارضة الكاملة للقانون. يعطي هذا الاقتراح اللبنانيين إمكانية اختبار النظام المدني واكتشاف مزاياه، والتحقق من أنه البديل الأفضل لهم. أيضًا أعرب بعض الشباب الذين يرفضون الانتماء إلى أي طائفة أو مذهب، عن مخاوفهم من التعرض للقمع أو النظر إليهم بطريقة سيئة، وقالوا: إن قانون الأحوال الشخصية المدني هو طريقهم الوحيد إلى "الاعتراف بهم رسميًا"، بوصفهم مواطنين من قبل الدولة والجميع. من جهة أخرى، عارض بعض المشاركين الدولة المدنية، لاعتقادهم أنها تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية.

**“قد تكون الدولة المدنية هي الحلّ، وقد يساعد على العبور إليها إعطاء الناس الخيار في قوانين الأحوال الشخصية. لا يمكننا فصل الدين عن الدولة بالكامل في طريقة سريعة ومفاجئة، قد تستفزّ الناس وتنتشر القلق بين الطوائف”**  
(إحدى المشاركات في المنتديات)

أخيراً، اتَّفَقَ غالبية المشاركين/ات في المنتديات وفي الاستطلاع، على أن اللبنانيين يُظهرون قناعة بأن الطوائف المختلفة متسامحة وتقبل بعضها بعضاً، في حين يؤمنون بقوة من جهة أخرى بأن بعضهم يخاف من بعض. فاقترحوا أن يقوم حوارٌ وطني بين القادة الدينيين والسياسيين بشكلٍ مستمر، يأتي بنتائج مثبتة قد تساعد على تعزيز احترام التعددية والعيش معاً بسلام.

**”ندعي نحن الشباب اللبناني كُلاً أننا غير طائفيين. نتمنى ذلك، لكن الواقع هو العكس. نحن أيضاً نلعب دوراً كبيراً في الانقسام الطائفي حين نصنّف أنفسنا مسلمين أو مسيحيين أو دروزاً. لقد حان الوقت للانفتاح على الآخر وللتعرف إليه أكثر رغم اختلافاتنا“**  
(إحدى المشاركات في المنتديات)

تصّب هذه الإجابات في نفس الاتجاه الذي ظهر في فقرة الطائفية، إذ يعبّر الشباب عن رغبة في الإبقاء على المظاهر الدينية في المجتمع والمساحات العامة، ولكن دون أن تعزل المناطق نفسها وتتخذ هويات طائفية. أيضاً يؤيدون في المقابل بشكل كبير سنّ قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، لتشجيع التواصل والزيارات المختلطة والحرية الدينية المطلقة. إلا أنه لا يمكن إغفال واقع اختلاف المجموعات الطائفية، في نسب تأييدها للتعددية وفهمها وقبولها وقوّنتها.

#### • توصيات

مما سبق يمكن استخلاص توصيات الشباب الآتية حول الوضع العام:

- العمل بشكلٍ جدّي على إنشاء شبكة تعاؤن شبابي، تعمل على إعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية لمن لا يرغبون في التصريح بانتماهم إلى أي دين/طائفة، أو لمن ينتمون إلى أديان/طوائف غير معترف بها؛ وذلك كأن يُسمح مثلاً بإقرار قانون مدني اختياري يضمن لهم عيش حياة طبيعية، والتمتع بحقوقهم وواجباتهم بوصفهم مواطنين متساوين أمام القانون.

- العمل مع اللجان النيابية والقيادات الروحية كافة، على إقرار سلسلة من القوانين العابرة (مثل قوانين الأحوال الشخصية الخاصة) لكل الطوائف، بشكل يؤمّن اعتماد حقوق الإنسان والحد الأدنى من المعايير الدولية، وفقاً للمعاهدات التي أبرمها لبنان، بما خص المواضيع الإنسانية البحتة ضمن الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية (العنف الأسري، وحقوق الطفل، والحضانة، والمساواة بين الجنسين، والعمر الأدنى للزواج... إلخ).

- العمل على إقرار قانون خاص بحرية الدين والمعتقد، يركز على المعايير الدولية وعلى المادة الدستورية الموجودة، ويعزز تطبيقها.

- تطوير القوانين التي ترعى حرية التعبير، وتحميها من الممارسات والتجاوزات الأمنية والقضائية التعسفية.

- العمل على إقرار قانون اللامركزية الموسّعة بحسب ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق "الطائف")، بما يتيح لكل منطقة إدارة شؤونها الخاصة حسبما يناسبها ضمن الأطر

العامّة التي تضعها الدولة المركزية، على أن تحافظ التقسيمات على العيش المشترك، وألا تكون مبنية على أسس طائفية تعزل المواطنين بعضهم عن بعضهم، أو تصنّفهم بحسب طوائفهم. فينوّج من إقرار اللامركزية الحدّ من الصراع الطائفي على المناصب في السلطة المركزية، أو من فرض الخيارات الثقافية أو الدينية من قبل مجموعة أو أكثرية ما على الجميع.

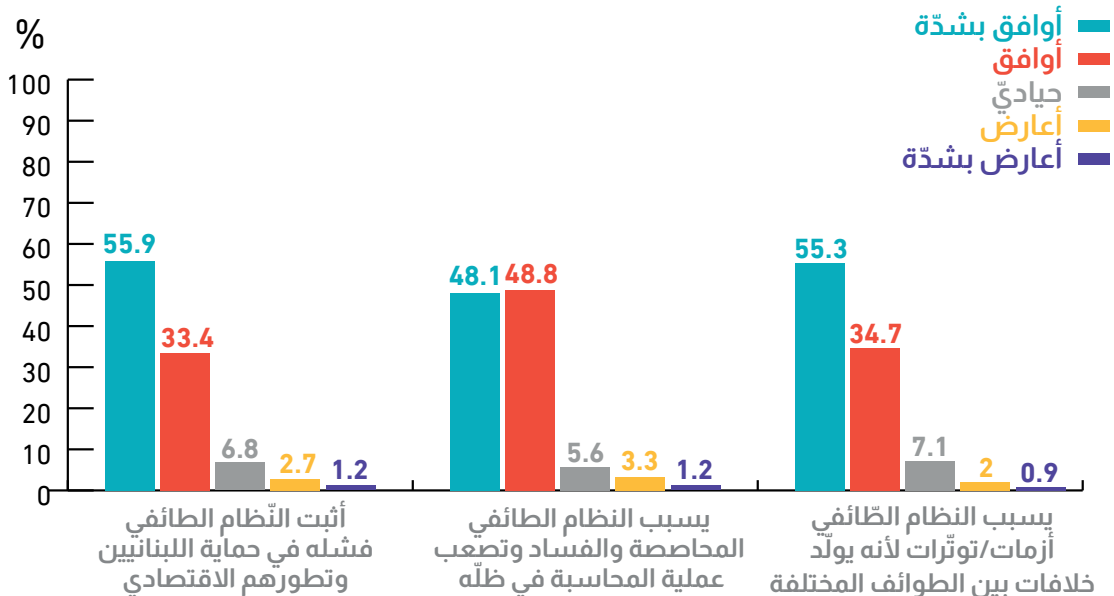
- التركيز على تعددية النظام التربوي ضمن الأطر العامّة التي تضعها الدولة اللبنانية، وإصدار منهج جديد يحدّد المضمون المشترك الأدنى لمواد التاريخ والتربية والثقافة الدينية، حيث تلتزمه كلّ المدارس على اختلاف نُظُمها.

### III. النظام السياسي

#### • مفهوم النظام السياسي اللبناني والطائفية السياسية لدى الشباب

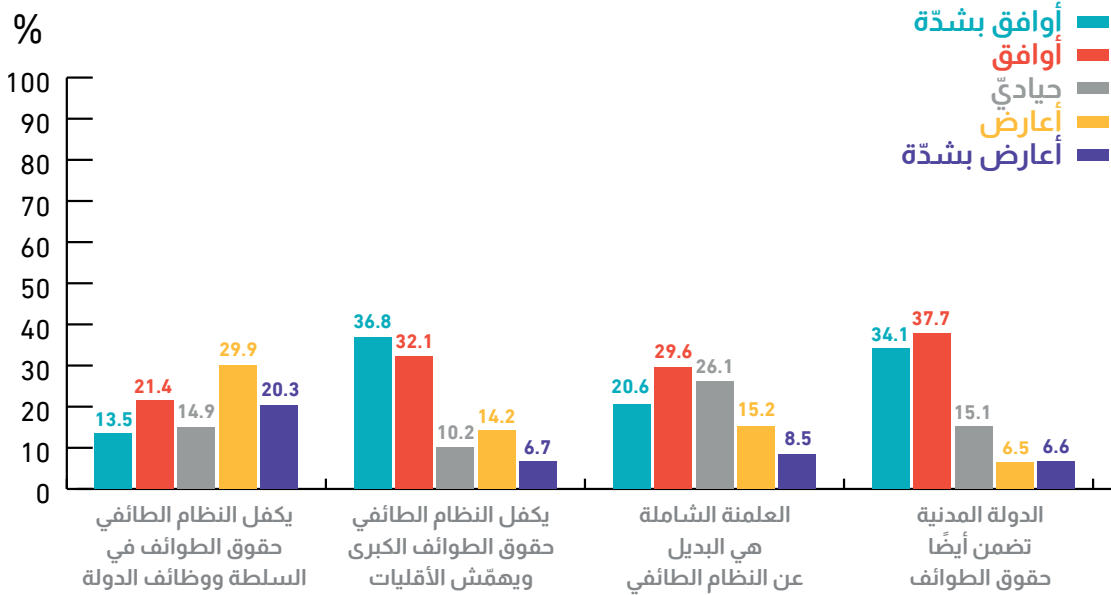
تُظهر المواضيع والأفكار الواردة في هذا القسم كيف ينظر الشباب اللبناني إلى نظامهم السياسي، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، وكيف يرون مستقبل بلدهم من حيث طموحاتهم الشخصية أو المشتركة. فعبر الشباب بشكل واضح وصريح عن نظرته السلبية تجاه "النظام الطائفي" المتبع حاليًا في لبنان، واعتبروا بشكل شبه إجماعي (نحو 90%) أنه: "يسبب أزمات وتوترات"، و"يسبب المُحاصصة والفساد ويصعّب المحاسبة"، وأن النظام "أثبت فشله في حماية اللبنانيين وتطوّرهم".

رسم 5: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارات الآتية؟



هذه الإجابات في تقرير استطلاع الرأي تتناسب مع جوّ الثورة، لا بل تُظهر عدم الرضى، خصوصًا ممّن لم يشارك في الثورة على النظام الحالي. ولكن، ينبغي هنا محاولة فهم على أيّ أساس أجاب المستطلعون، وما الذي فهموه من عبارة "النظام الطائفي". فهل يُحفلون التركيبة التوافقية اللبنانية مسؤولة الفشل، أم المُحاصصة السياسية الممارّسة حاليًا، أم الطائفية في المجتمع والتعصب الطائفي؟ لمحاولة الإجابة نطلّع على رأيهم في باقي التعابير، فنجد قبولهم بشكل كبير فكرة الدولة المدنية، واعتبارهم أنها تُضمن حقوق الطوائف أيضًا. لكن تأييدهم للعلمنة الشاملة بوصفها حلًا بديلًا، ينخفض بشكل ملحوظ دون أن يتدنى تحت النصف، إذ اعتُبر نصف المستطلعين أن "العلمنة الشاملة هي البديل". في المقابل، يُظهر حرصٌ كبير لدى الشباب المستطلعين على تمثيل الطوائف كلها -حتّى الصغيرة منها- بشكل عادل، واعتبارهم أن النظام الحالي "يكفل حقوق الطوائف الكبرى على حساب الأقليات"، في حين اعتُبر نحو الثلث فقط أن "النظام الطائفي": "يكفل حقوق الطوائف في السلطة والوظائف العامة".

### رسم ٦: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارات الآتية؟



سُجّلت أعلى نسبة موافقة على أن النظام الطائفي: "يكفل حقوق الطوائف في السلطة ووظائف الدولة" لدى المستطلعين الغلوّيين والسُنّة، حيث انخفضت بعدها لدى الطوائف الأخرى تدريجيًا، وبلغت أدناها لدى المستطلعين الشيعة والدروز (جدول رقم ٨). أيضًا تباينت نسب الموافقة على أن "العلمنة الشاملة" هي البديل عن النظام الطائفي، عند توزيع النتائج وفقًا للانتماء الطائفي للمستطلعين. فكان المستطلعون الدروز والموارنة من أكثر المؤيدين لذلك، في حين انخفضت نسب الموافقة بشكل ملحوظ لدى الشيعة والسُنّة (جدول رقم ٩). وتباينت النسب أيضًا بين المستطلعين من مختلف الطوائف فيما يختص بالموافقة على أن: "الدولة المدنية تُضمن أيضًا حقوق الطوائف". فكان المستطلعون الدروز والكاثوليك والموارنة من أكثر المؤيدين لهذه العبارة (نحو ٨٠٪)، في حين انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ وبلغت النصف لدى المستطلعين السُنّة (جدول رقم ١٠).

جدول رقم ٨: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارة الآتية: "يكفل النظام الطائفي حقوق الطوائف في السلطة ووظائف الدولة؟" -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
13.5%	36.7%	5.9%	2.9%	10.4%	14.4%	11.1%	23.4%	15.0%	11.8%	17.2%	أوافق بشدّة
21.4%	3.3%	64.7%	19.6%	15.1%	27.0%	29.6%	19.1%	22.5%	25.2%	20.6%	أوافق
14.9%	6.7%	23.5%	13.7%	19.6%	13.6%	11.1%	8.5%	17.5%	8.4%	13.3%	حياديّ
29.9%	16.7%	0.0%	40.2%	33.3%	24.9%	33.3%	25.5%	27.5%	33.6%	31.7%	أعارض
20.3%	36.7%	5.9%	23.5%	21.7%	20.1%	14.8%	23.4%	17.5%	21.0%	17.2%	أعارض بشدّة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٩: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارة الآتية: "العلمنة الشاملة هي البديل عن النظام الطائفي؟" -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
20.6%	53.3%	17.6%	25.5%	17.2%	14.6%	37.0%	31.9%	20.0%	29.4%	24.4%	أوافق بشدّة
29.6%	20.0%	29.4%	41.2%	27.2%	22.5%	29.6%	29.8%	37.5%	30.3%	38.3%	أوافق
26.1%	13.3%	47.1%	15.7%	34.1%	26.0%	11.1%	23.4%	20.0%	21.0%	22.2%	حياديّ
15.2%	13.3%	5.9%	13.7%	13.9%	22.3%	14.8%	8.5%	11.3%	14.3%	10.3%	أعارض
8.6%	0.0%	0.0%	3.9%	7.6%	14.6%	7.4%	6.4%	11.3%	5.0%	4.7%	أعارض بشدّة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ١٠: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارة الآتية: "الدولة المدنية تُضمن أيضًا حقوق الطوائف؟" -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
34.1%	66.7%	29.4%	39.2%	33.7%	23.3%	40.7%	44.7%	41.3%	35.3%	42.2%	أوافق بشدّة
37.7%	16.7%	23.5%	46.1%	44.4%	31.6%	37.0%	40.4%	38.8%	35.3%	36.9%	أوافق
15.1%	6.7%	41.2%	7.8%	13.3%	20.5%	7.4%	10.6%	8.8%	17.6%	13.1%	حياديّ
6.5%	10.0%	5.9%	3.9%	4.1%	11.0%	7.4%	0.0%	8.8%	7.6%	3.9%	أعارض
6.7%	0.0%	0.0%	2.9%	4.5%	13.6%	7.4%	4.3%	2.5%	4.2%	3.9%	أعارض بشدّة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

برزت فوارق واضحة بين المشاركين في التظاهرات وغير المشاركين، فيما يختص بدرجة موافقتهم أو عدمها على أن: "العلمنة الشاملة هي البديل عن النظام الطائفي". ففي حين وافق (نحو ٦٠%) من المستطلعين المشاركين في التظاهرات على هذه المقولة، انخفضت النسبة أكثر من ١٧% لدى غير المشاركين في التظاهرات (جدول رقم ١١). أيضاً كان المشاركون في التظاهرات من أكثر الموافقين على أن: "الدولة المدنية تُضمن أيضاً حقوق الطوائف"، حيث صرّح ثلاثة أرباع المستطلعين المشاركين في الاعتصامات بموافقتهم على هذه العبارة، وانخفضت عدة نقاط عند غير المشاركين في التظاهرات (جدول رقم ١٢).

جدول رقم ١١: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارة الآتية: " العلمنة الشاملة هي البديل عن النظام الطائفي"؟ -وفقاً للمشاركة في التظاهرات-

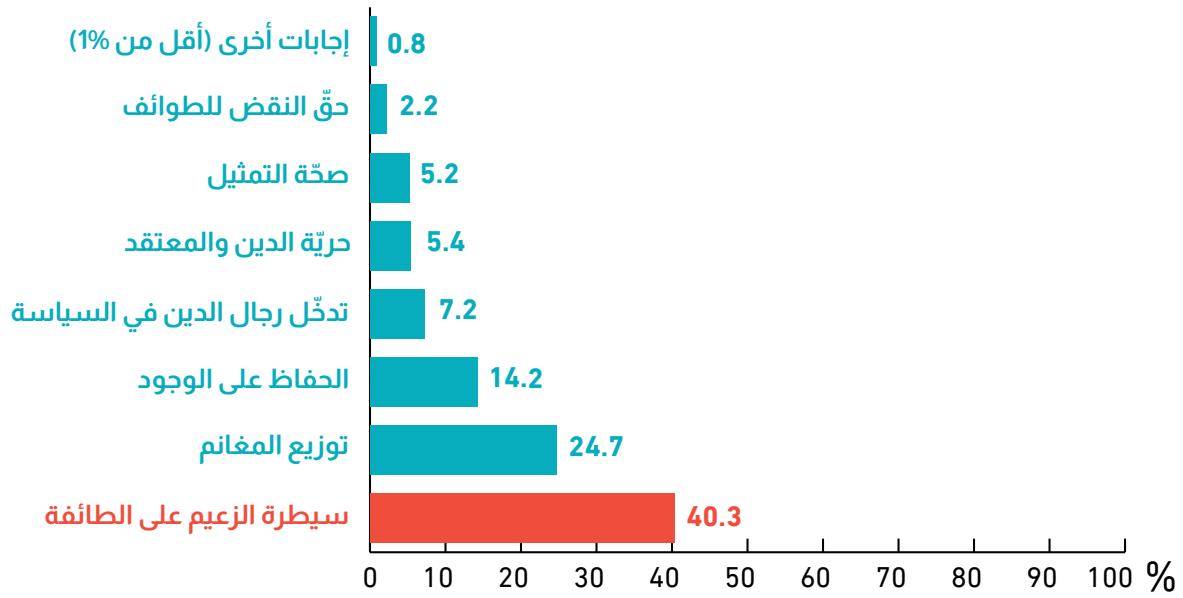
المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
20.6%	16.7%	25.9%	أوافق بشدّة
29.6%	26.5%	33.6%	أوافق
26.1%	31.8%	18.3%	حياديّ
15.2%	15.3%	15.2%	أعارض
8.6%	9.7%	6.9%	أعارض بشدّة
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ١٢: إلى أيّ مدى تُوافق على العبارة الآتية: " الدولة المدنية تُضمن أيضاً حقوق الطوائف"؟ -وفقاً للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
34.1%	30.7%	38.7%	أوافق بشدّة
37.7%	37.9%	37.3%	أوافق
15.1%	17.1%	12.3%	حياديّ
6.5%	6.9%	6.0%	أعارض
6.7%	7.4%	5.6%	أعارض بشدّة
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

تتشابه نتائج القراءة لإجابات الشباب حول "الطائفية السياسية". فيذكر الثلثان منهم تقريباً نتائج سلبية، أبرزها: سيطرة الزعيم، وتوزيع المغانم. وذكّر ربع المستطلعين نتائج إيجابية، أبرزها: الحفاظ على الوجود، وحرية الدين والمعتقد، وصحة التمثيل.

رسم ٧: برأيك، ما الضمانات أو النتائج التي تؤمنها الطائفية السياسية؟



عند توزيع النتائج وفقاً للانتماء الطائفي للمستطلعين، دلّت "سيطرة الزعيم على الطائفة" المرتبة الأولى لدى المستطلعين من مختلف الطوائف - وإن بنسب مختلفة-، ما عدا المستطلعين الشيعة الذين انخفضت لديهم النسبة إلى نصف المعدل العام تقريباً، في حين احتلت نتيجة "توزيع المغنم" المركز الأول لدى الشيعة بنسبة ٣٦,٨% (جدول رقم ١٣).

جدول رقم ١٣: برأيك، ما الضمانات أو النتائج التي تؤمنها الطائفية السياسية؟ وفقاً للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
5.2%	0.0%	5.9%	1.0%	5.3%	6.7%	0.0%	6.4%	6.3%	5.9%	4.2%	صحة التمثيل
24.7%	6.7%	5.9%	24.5%	36.8%	16.4%	29.6%	27.7%	18.8%	24.4%	22.2%	توزيع المغنم
40.3%	80.0%	76.5%	31.4%	26.2%	50.5%	33.3%	42.6%	28.8%	51.3%	42.5%	سيطرة الزعيم على الطائفة
14.2%	6.7%	5.9%	21.6%	17.0%	11.6%	14.8%	8.5%	16.3%	8.4%	15.0%	الحفاظ على الوجود
7.2%	6.7%	5.9%	13.7%	5.5%	5.9%	7.4%	6.4%	10.0%	5.9%	9.7%	تدخل رجال الدين في السياسة
5.4%	0.0%	0.0%	3.9%	4.9%	6.5%	1.8%	4.3%	18.8%	0.8%	3.6%	حرية الدين والمعتقد
2.2%	0.0%	0.0%	2.9%	2.9%	1.4%	0.0%	4.3%	1.3%	3.4%	2.2%	حق النقض للطوائف
0.8%	0.0%	0.0%	1.0%	1.4%	1.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.6%	إجابات أخرى
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

في المنتديات كما في الاستطلاع، عند الحديث في النظام السياسي الطائفي الحالي، كان هناك شعور واسع بين الشباب بعدم رضاهم عنه. عبّر الشباب عن ذلك بشكل مستمر في كل منتدى تقريباً، وألقوا باللوم على النظام في ظهور المشكلات الحالية التي تواجهها البلاد. ومع ذلك، كان بعض المشاركين -وعدددهم قليل نسبياً- يميزون ولا يلومون النظام في حد ذاته، بل الأشخاص الذين يديرونه، واعتبروا أن النظام مصمّم بشكل جيد لإدارة التنوع في البلد وللتقاسم المتكافئ للسلطة بين الطوائف، لكن تطبيقه كان خاطئاً تماماً؛ ما يستدعي تحسين القوانين والأنظمة. أما الأكثرية الباقية، فألقوا باللوم على النظام بكماله هيكليةً وأشخاصاً.

في الخلاصة، يُستنتج من هذه النتائج المشار إليها في الفقرة آنفاً، النظرة السلبية للشباب اللبناني إزاء نظامهم السياسي بتركيبته الحالية؛ ما يتماشى مع كافة القراءات الشعبية والإعلامية -حتى الحزبية-، في حين كلُّ طرف سياسي يضع أيّ فشل سياساتي في خانة التركيبة القائمة، ويعتبره "ضحية النظام" أيضاً. إذًا، لا يرى جزء كبير من العينة أن محوّرَي الحقوق الخاطئَين بالطوائف (تنظيم الحياة الاجتماعية، والتمثيل السياسي)، ملتصقان تماماً. فالأحوال الشخصية وحق التعليم الخاصة بالطوائف مسائل سياسية بحتة، لا يمكن فصلها عن بند التمثيل السياسي. فقراءة التاريخ واعتماد منهج معيّن وأيضاً موضوع القانون الخاص بالأحوال الشخصية، مسائل غير تقنيّة، بل مُعبّرة عن هواجس الطوائف وهويّتها التي تسعى للحفاظ عليها بأي ثمن. ويلاحظ المزيد من الإرباك الشبابي إزاء هذه الإشكالية، حين يُنّدي المستطلعون تفضيلهم لمبدأ فصل الدين عن الدولة بنسبة مرتفعة، وهم متمسكون بامتيازات مهمة للعائلات الروحية في شؤونهم الحياتية. في الوقت نفسه، تُوافق نسبة كبيرة من العينة الشبابية على إيجاد نظام مدني اختياري للأحوال الشخصية، وذلك لمنع التسبب بـ"صدّمت اجتماعية"، تُبقي على الانقسام الحادّ بين الإدارة الطائفية والمدنية للأمر الحياتية.

هنا، يبرز السؤال: كيف نحافظ على التعددية الدينية والثقافية والسياسية، دون أن نقع في محظورات النظام الحالي وممارساته في لبنان؟ وكيف نُطوّر نظامنا السياسي بشكل يحافظ على التعددية ويشجّعها ويبيّن على حسناتها، وأيضاً يقلّل من سيئات التوزيع الطائفي للمناصب والحصص؟

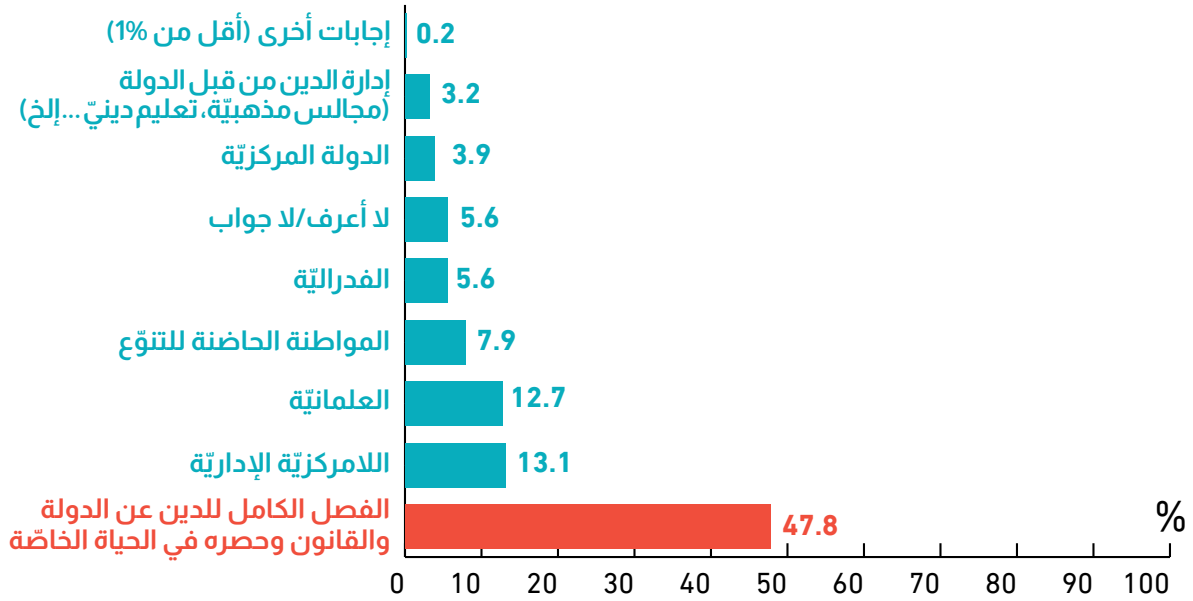
### • البديل السياسي ومفهوم الدولة المدنية

عند السؤال عن النظام البديل، أُيدَ نصفُ الشباب تقريباً: "الفصل الكامل للدين عن الدولة والقانون وحضره في الحياة الخاصة"، في حين أُيدَ "العلمانية" أقلُّ من ذلك بكثير؛ ما يُظهر عدم فهم واضح لمعنى العلمانية<sup>٢</sup> ورفضاً للتعبير في حد ذاته، في حين يُقبَل مضمونه. وأيضاً أُيدَ "اللامركّزية الإدارية" عددٌ مضاعف لخيار "الفدرالية"؛ ما يُظهر الرفض للتعبير في حد ذاته. أما تعبير "المواطنة الحاضنة للتنوع"<sup>٣</sup>، فحصل على نسبة مقبولة من الأصوات -دون أن يكون مألوفاً لدى أصحابها بالضرورة-، مع العلم أن التعبير جديد، ابتكرته مؤسسة "أديان".

٢. العلمانية: هي نظام الحكم القائم على فصل الدين عن الدولة، وعلى إرساء قوانين مدنية مُساوية بين جميع المواطنين، تُنظّم علاقاتهم فيما بينهم وعلاقاتهم بالدولة، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو الفكرية. فالدولة تستمد شرعيتها من الشعب وليس من مرجعية دينية معيّنة، وتتبنّى السلطات من الشعب الذي يختارها ويحاسبها وفقاً للقواعد الديمقراطية. هذا لا يعني أن الدولة العلمانية تعادي الدين أو ترفضه أو تمنعه، بل هي تضمن الاستقلالية المتبادلة بينهما، لتحقيق الديمقراطية والحرية الدينية. ويتّجه بعضهم إلى اعتماد عبارة "الدولة المدنية" بديلاً لعبارة "الدولة العلمانية"، لِمَا لمصطلح العلمانية من صورة معادية للدين عند بعضهم.

٣. المواطنة الحاضنة للتنوع: هي الإطار السياسي والاجتماعي لاعتراق المواطنين بالتنوع الثقافي في مجتمعهم، وللعمل معاً بالحوار والشراكة، من أجل الترابط الاجتماعي والوحدة الوطنية، عبر مسار ديمقراطي جامع ومبدع للتنمية الفردية والاجتماعية.

رسم ٨: برأيك، أيُّ نظام بديل عن النظام الطائفي تعتبره قد يناسب لبنان؟



يلاحظ في الجدول الآتي أن تأييد الفدرالية بلغ أعلى نسبة عند السُنَّة، وأدناها عند الشيعة. وبلغت اللامركزية أعلى نسبة عند المسيحيين، وأدناها عند الشيعة.

جدول رقم ١٤: برأيك، أيُّ نظام بديل عن الطائفية السياسية تعتبره قد يناسب لبنان؟ -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
13.1%	10.0%	5.9%	12.7%	4.9%	15.4%	11.1%	6.4%	13.8%	17.6%	21.7%	اللامركزية الإدارية
12.7%	36.7%	5.9%	17.6%	11.7%	12.2%	29.6%	4.3%	13.8%	12.6%	11.4%	العلمانية
47.8%	46.7%	76.5%	45.1%	59.9%	35.3%	37.0%	55.3%	51.3%	47.1%	46.9%	الفصل الكامل للدين عن الدولة وحصره في الحياة الخاصة
5.6%	0.0%	0.0%	2.9%	0.4%	11.6%	3.7%	6.4%	3.8%	6.7%	6.1%	الفدرالية
3.9%	0.0%	0.0%	6.9%	4.5%	4.7%	11.1%	4.3%	2.5%	0.8%	2.2%	الدولة المركزية
3.2%	0.0%	0.0%	4.9%	5.7%	3.9%	0.0%	4.3%	1.3%	0.8%	0.0%	إدارة الدين من قبل الدولة (مجالس مذهبية، تعليم ديني... إلخ)
7.9%	0.0%	0.0%	6.9%	9.4%	9.5%	3.7%	8.5%	8.8%	5.0%	6.1%	المواطنة الحاضرة للتوُّع
5.6%	6.7%	11.8%	2.9%	3.5%	7.3%	3.7%	10.6%	5.0%	9.2%	4.7%	لا أعرف
0.2%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.8%	إجابات أخرى (أقل من 1%)
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

أظهر توزيع الإجابات وفقاً للمشاركة في التظاهرات، أن المشاركين فيها فضلوا العلمانية بوصفها نظاماً بديلاً عن الطائفية السياسية في لبنان، بنسبة تفوق ضعف نسبة من أيدها من غير المشاركين؛ في حين ذكر أكثر من نصف المستطلعين غير المشاركين في التظاهرات أن: "الفصل الكامل للدين عن الدولة والقانون وخصره في الحياة الخاصة"، هو النظام الأفضل والبديل عن الطائفية السياسية، وذلك مقابل نسبة أقل لدى المستطلعين المشاركين في التظاهرات (جدول رقم ١٥).

جدول رقم ١٥: برأيك، أي نظام بديل عن الطائفية السياسية تعتبره قد يناسب لبنان؟  
- وفقاً للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
13.1%	12.3%	14.3%	اللامركزية الإدارية
12.7%	7.8%	19.4%	العلمانية
47.8%	51.9%	42.1%	الفصل الكامل للدين عن الدولة وخصره في الحياة الخاصة
5.6%	4.4%	7.2%	الفدرالية
3.9%	4.4%	3.1%	الدولة المركزية
3.2%	4.2%	2.0%	إدارة الدين من قبل الدولة (مجالس مذهبية، تعليم ديني... إلخ)
7.9%	9.3%	6.2%	المواطنة الحاضرة للتوُّع
5.6%	5.4%	5.8%	لا أعرف
0.2%	0.3%	0.0%	إجابات أخرى (أقل من 1%)
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

نرى في جدول المقارنة الآتي (رقم ١٦)، مدى تباين الفئات الثلاث (مؤيدي الأحزاب، وغير المتأثرين بالطائفية، والمشاركين في المظاهرات) حول الطروحات البديلة. بدايةً، نجد أن العلمانية الشاملة حصلت على نسبة أقل لدى مؤيدي جهة سياسية، في حين تزيد النسبة عن المعدل العام عند من شاركوا في المظاهرات، وتبلغ الضعف (مقارنةً بمؤيدي جهة سياسية) عند غير المتأثرين سياسياً بطائفتهم.

جدول رقم ١٦: مقارنة الإجابات حول "العلمنة الشاملة" بوصفها بديلاً للنظام الطائفي

مشاركون في التظاهرات	غير متأثرين بالطائفية	مؤيدو الأحزاب	العينة الكاملة	العلمنة الشاملة هي البديل عن النظام الطائفي
764	855	828	1800	حجم العينة
25.9%	30.4%	15.0%	20.6%	أوافق بشدة
33.6%	27.3%	30.8%	29.6%	أوافق
18.3%	26.8%	28.3%	26.1%	حيادي
15.2%	11.2%	15.9%	15.2%	أعارض
6.9%	4.3%	10.0%	8.5%	أعارض بشدة

بإعادة نفس التمرين مع طرح "الدولة المدنية"، يلاحظ مدى الإرباك عند الفئات الشبابية الثلاث، حيث يُوافق بشدّة مَنْ هم غير متأثرين بالطائفية بنسبة تُفوق النصف، علماً أنّ ثلثهم فقط أيّد مفهوم العلمانية الذي يشكّل أحد أركان الدولة المدنية. أما مَنْ شاركوا في الحراك، فيلاحظ أنّ لديهم حماساً أقلّ إزاء الدولة المدنية؛ إنما يظلّ ذلك الحماس أشدّ من الذي أعرب عنه هؤلاء إزاء العلمانية. وأمّا الفئة التي تؤيّد جهة سياسية، فيلاحظ تمسّكها هي الأخرى بالدولة المدنية "الضامنة لحقوق الطوائف"، وموافقة نسبة ثلاثة أرباع على هذا الطرح. أمّا نسبة المعارضة لهذه الفكرة، فيلاحظ تشابهاً بين فئتي مؤيدي الأحزاب والمشاركين في الحراك.

#### جدول رقم ١٧: مقارنة الإجابات حول "ضمانات الدولة المدنية"

الدولة المدنيّة تضمن أيضاً حقوق الطوائف	العينة الكاملة	مؤيدو الأحزاب	غير متأثرين بالطائفية	مشاركون في التظاهرات
حجم العيّنة	1800	828	855	764
أوافق بشدّة	34.1%	29.3%	51.1%	38.7%
أوافق	37.7%	44.3%	29.2%	37.3%
حياديّ	15.1%	13.9%	10.6%	12.3%
أعارض	6.5%	6.3%	4.9%	6.0%
أعارض بشدّة	6.6%	6.2%	4.1%	5.6%

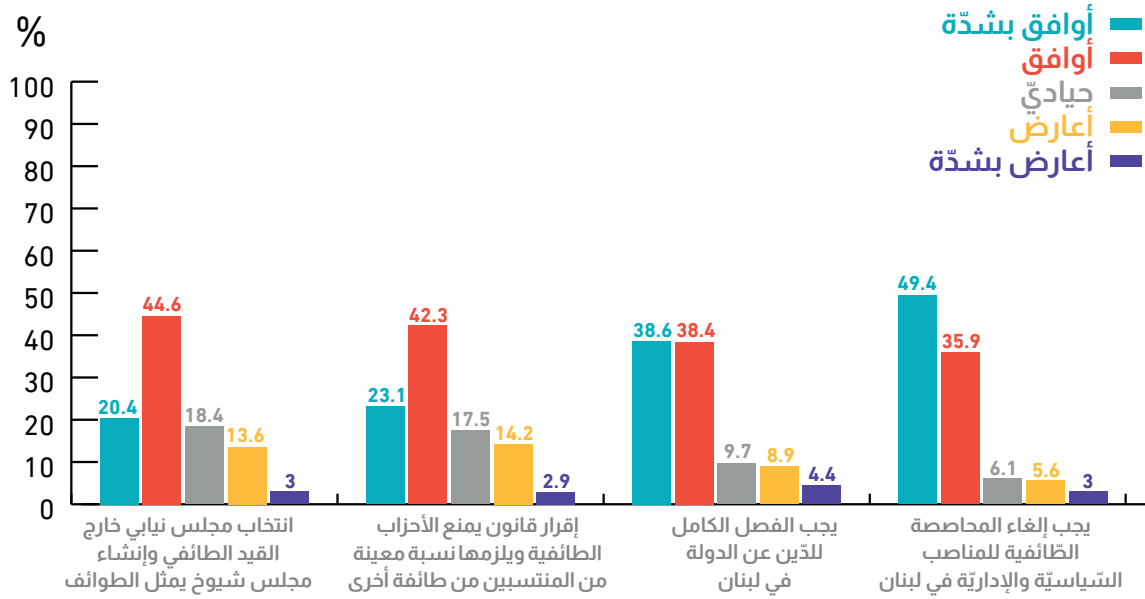
لقد استخدم المشاركون في المنتديات بصورة مشابهة مصطلح "دولة مدنية"، بدلاً من "دولة علمانية"؛ ما يدل على أن المصطلح -مع استخدامه بشكل خاطئ من قبل وسائل الإعلام اللبنانية والقادة السياسيين-، كان مقبولاً بالنسبة إليهم، لأن بعضهم لديه افتراضات سلبية حول كون "العلمانية" متعلقة "بالإلحاد". وذكر بعضهم أنه -بغضّ النظر عن وجود هذا النظام الطائفي أو أيّ نظام آخر-، يجب أن يكون هناك قانون يلغي السرية المصرفية للسياسيين؛ ما يسمح بالشفافية السياسية والمزيد من المساءلة، إضافة إلى منح النظام القضائي "حرية" واستقلالية، وكسّر أيّ صلات أو محسوبية محتقنة للأحزاب السياسية، والسماح بإجراء تحقيقات حرة وشفافة في سلوكيات الاحتيال السياسي والفساد. إلّا أنّ مشاركين آخرين عارضوا هذه الأفكار قائلين بصراحة: إنه -بغضّ النظر عن القوانين- لن تجري المحاسبة حتى تُلغى الطائفية ونظام تقاسم السلطة تماماً. وعند الحديث في تقاسم السلطة، ذكر بعض المشاركون أنه في ظل هذا النظام الطائفي، تتمتع بعض الطوائف بوضع أفضل في الوظائف الرئيسية في الإدارة اللبنانية؛ ما يجعل النظام غير عادل، خاصة مع الأقليات. واعتبر آخرون أن هذا النظام الطائفي مسؤول فعلياً عن زيادة الطائفية، والمزيد من الانقسامات بين الطوائف اللبنانية.

#### "لبنان الذي أحلم به، يكون له قضاءً مستقلّ ونزيه"

(مشارك في أحد المنتديات)

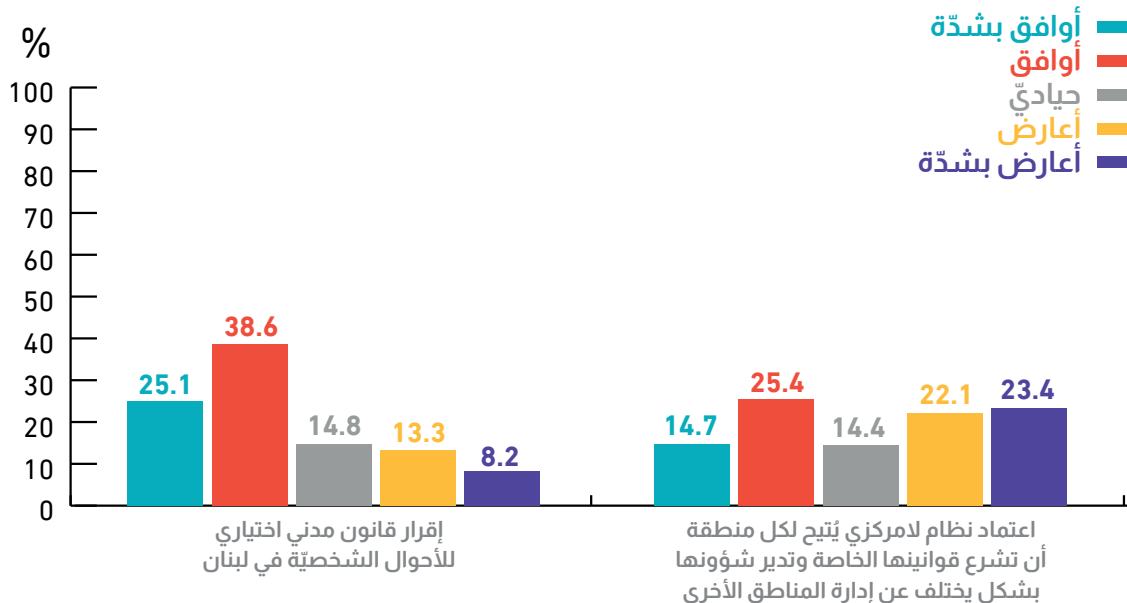
في الإجابة عن سؤال مشابه في الاستطلاع حول موافقتهم على خطوات محددة، أيّد حوالي ثلثي الشباب المستطلعين "إلغاء الفحاصلة الطائفية للمناصب السياسية والإدارية"، و"الفصل الكامل للدين عن الدولة"، و"قانون يمنع الأحزاب الطائفية"، وتشكيل "مجلس شيوخ ومجلس نواب غير طائفي"، بحسب هذا التدرج.

رسم ٩: إلى أيّ مدى تُوافق على الطروحات الآتية؟



في المقابل، زاد عدد الشباب الذين يرفضون فكرة "نظام لامركزي يتيح لكل منطقة أن تُشرّع قوانينها" عن الذين يوافقون عليها، مع أن عدد الموافقين قد زاد عن (٤٠٪)، علمًا أن عبارة "لامركزية" التي تتيح التشريع، هي أقرب إلى "الفدرالية" التي بدت مرفوضة -حسب ما ذكرنا سابقًا- وهذه الإجابات كلّها تُظهر مدى تأييد الشباب للخروج من منطق المُحاصصة وتوزيع المناصب، نحو دولة المُوازنيّة والمساواة وعدم الفصل بين المواطنين على أسس طائفية.

رسم ١٠: إلى أيّ مدى تُوافق على الطروحات الآتية؟



أيضاً نُجِّلَ تقارُب في نسب المستطلعين المسيحيين والدروز حول وجوب "الفصل الكامل للدين عن الدولة"، في حين انخفضت نسبة الموافقة نسبياً لدى المستطلعين الشُّنَّة (جدول رقم ١٨). وحصد اقتراح "إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشُّنَّة" في لبنان موافقة عالية لدى المستطلعين من الطوائف المسيحية، في حين تدنّت نسبة الموافقة على هذا الاقتراح لدى المستطلعين الدرّوز والشُّيعة، حيث بلغت أدناها لدى الشُّنَّة مع موافقة أقلّ من نصف المستطلعين (جدول رقم ١٩). أيضاً تقاربت نسب المستطلعين المشاركين في التظاهرات وغير المشاركين الذين ذكروا موافقتهم على "إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشُّنَّة". كذلك كان الحال لدى توزيع النتائج وفقاً للانتماء الطائفي للمستطلعين، الذين وافقوا على "اعتماد نظام لامركزي يتيح تشريع كل منطقة لقوانينها الخاصة"، حيث تقاربت نسب الموافقة بين المستطلعين من مختلف الطوائف المسيحية والمستطلعين الشُّنَّة الذين أبدوا موافقتهم، في حين تدنّت هذه النسبة بشكل واضح لدى المستطلعين الشُّيعة (جدول رقم ٢٠).

### جدول رقم ١٨: يجب الفصل الكامل للدين عن الدولة في لبنان -وفقاً للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
38.6%	63.3%	35.3%	39.2%	32.7%	33.1%	51.9%	57.4%	40.0%	49.6%	45.0%	أوافق بشدة
38.4%	23.3%	47.1%	44.1%	43.2%	33.9%	29.6%	25.5%	42.5%	30.3%	41.1%	أوافق
9.7%	6.7%	5.9%	5.9%	7.2%	13.4%	3.7%	8.5%	8.8%	11.8%	9.4%	حيادي
8.9%	6.7%	5.9%	8.8%	6.8%	15.4%	11.1%	8.5%	7.5%	6.7%	3.9%	أعارض
4.5%	0.0%	5.9%	2.0%	10.0%	4.1%	3.7%	0.0%	1.3%	1.7%	0.6%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

### جدول رقم ١٩: إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشُّنَّة في لبنان -وفقاً للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
25.1%	50.0%	0.0%	18.6%	17.4%	13.6%	44.4%	36.2%	36.3%	42.9%	41.7%	أوافق بشدة
38.6%	33.3%	70.6%	46.1%	40.7%	28.6%	33.3%	46.8%	46.3%	35.3%	45.0%	أوافق
14.8%	13.3%	11.8%	16.7%	19.4%	19.1%	11.1%	8.5%	6.3%	8.4%	6.9%	حيادي
13.3%	3.3%	0.0%	12.7%	11.4%	24.9%	7.4%	8.5%	8.8%	10.1%	4.4%	أعارض
8.3%	0.0%	17.6%	5.9%	11.2%	13.8%	3.7%	0.0%	2.5%	3.4%	1.9%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٢٠: اعتماد نظام لامركزي يتيح لكل منطقة أن تشرع قوانينها الخاصة وتدير شؤونها بشكل يختلف... -وفقًا للطائفة-

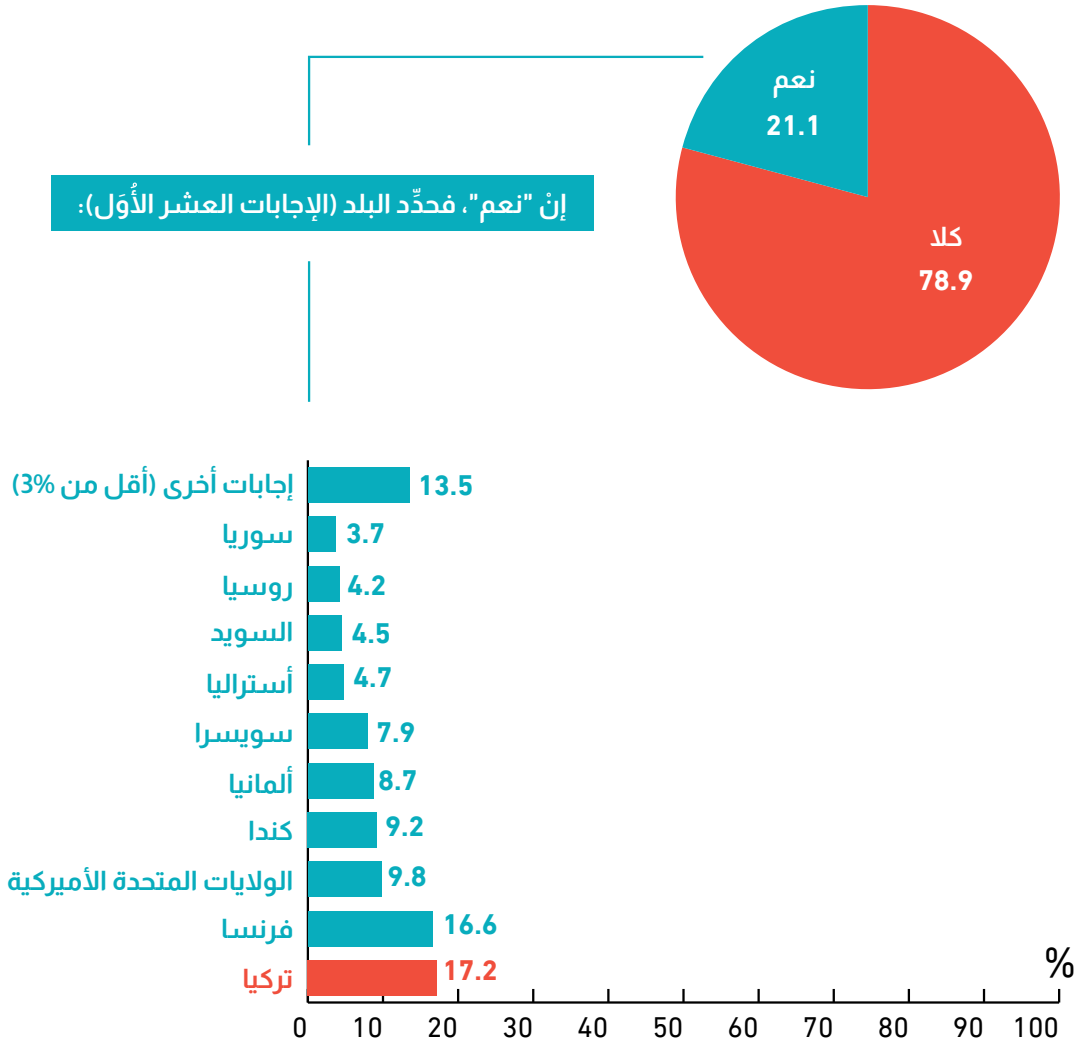
المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس / كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
14.7%	13.3%	11.8%	10.8%	6.3%	16.2%	18.5%	21.3%	20.0%	28.6%	18.9%	أوافق بشدة
25.4%	10.0%	29.4%	28.4%	11.7%	36.1%	40.7%	27.7%	26.3%	31.1%	26.4%	أوافق
14.4%	16.7%	47.1%	5.9%	11.7%	17.4%	7.4%	14.9%	16.3%	18.5%	13.6%	حيادي
22.1%	40.0%	11.8%	27.5%	27.0%	18.9%	14.8%	21.3%	25.0%	15.1%	19.4%	أعارض
23.4%	20.0%	0.0%	27.5%	43.2%	11.4%	18.5%	14.9%	12.5%	6.7%	21.7%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

الاقتراحات التي قدّمها الشباب المشاركون في المنتديات، لم تكن مختلفة جدًّا. فاعتبرت الأغلبية الدولة العلمانية (أو المدنية) بديلًا جيدًا للنظام الحالي. لكن بعضهم اعتبروا أن الانتقال من النظام الطائفي الحالي إلى النظام العلماني صعبٌ للغاية، بسبب المقاومة المتوقعة من رجال الدين والمتدينين، لاعتقادهم أن مفهوم الدولة العلمانية يتعارض مع مبادئ الدين. وقد جاء هذا الرأي بشكل أساسي من الشباب، الذين يبدو أنهم ينتمون إلى مجتمعات إسلامية محافظة. بعبارة أخرى، لم تكن هواجسهم مرتبطة بالسلطة، بل بحياتهم اليومية (قانون الأحوال الشخصية)، في حين رأى بعضهم الآخر من الشباب أن "الدولة الفدرالية" قد تضمن التنمية المتساوية والعدالة، وأيضًا ستساهم في التخلص من بيروقراطية الحكومة المركزية. ولكنَّ آخرين اعتبروا أن "الفدرالية" تنطوي على العديد من المخاطر المتعلقة بتوسيع الشقاق بين المجتمعات اللبنانية.

عند سؤال الشباب المستطلعين هل كانوا يعرفون بلدًا "نجح" في اعتماد التعددية في نظامه السياسي ويمكن الاحتذاء به، أجاب أقلُّ من ربع المستطلعين فقط بـ "نعم". واللافت في ذلك أن في الأمثلة التي أعطوها حصلت تركيا وفرنسا على أعلى نسب، وهما قد تكونان من أقلِّ الدول اعترافًا واعتمادًا للتعددية في نظامهما المركزي الأحادي، في حين جاء بعدهما الولايات المتحدة وكندا وألمانيا وسويسرا وأستراليا وروسيا على التوالي، بما يقارب نصف الإجابات، وهي كلّها بلدان اعتمدت النظام "الفدرالي" الذي رفضه الشباب بشدة.



رسم ١١: هل تُعرف بلدًا نجح في اعتماد التعددية في نظامه السياسي ويمكن الاحتذاء به في النموذج اللبناني؟



وصلت نسبة من عبّر من المستطلعين المشاركين في التظاهرات عن معرفتهم بلدًا مماثلًا، أعلى درجة، مقارنةً بغير المشاركين (جدول رقم ٢١). وشجّلت نسب مقاربة بين المستطلعين المسيحيين والسنة، الذين ذكروا معرفتهم بلدًا نجح في اعتماد التعددية، في حين انخفضت النسبة بشكل كبير لدى المستطلعين الشيعة والدروز (جدول رقم ٢٢).

جدول رقم ٢١: هل تُعرف بلدًا نجح في اعتماد التعددية في نظامه السياسي...؟  
وفقًا للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
21.1%	16.3%	27.5%	نعم
78.9%	83.7%	72.5%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٢٢: هل تعرف بلدًا نجح في اعتماد التعددية في نظامه السياسي...؟  
-وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
21.1%	26.7%	64.7%	8.8%	9.0%	27.6%	22.2%	27.7%	18.8%	27.7%	27.2%	نعم
78.9%	73.3%	35.3%	91.2%	91.0%	72.4%	77.8%	72.3%	81.3%	72.3%	72.8%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

تماشيًا مع البنية المجتمعية اللبنانية، بدا واضحًا أنه ما من توافق ضمن العينة الشبابية المستطلعة حول البديل المنتظر، حيث أتت جملة من النتائج لتؤكد تفضيل ما يُعرف بالنظام العلماني، إنما من دون أن ينال تأييدًا لكامل أركانه. فحين سئل المستطلعون عن أي نظام يعتبرونه بديلًا عن الطائفية السياسية في لبنان، تراجع رقم التأييد لفصل الدين عن الدولة. في الوقت نفسه، تعتبر أكثرية كبيرة من المستطلعين أن "الدولة المدنية تضمن حقوق الطوائف"؛ أما حين تُطرح بوصفها أحد مطالب تظاهرات ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، فإن نصف الذين شاركوا في المظاهرات فقط يؤيدونه. وعند السؤال هل "العلمنة الشاملة هي البديل عن النظام الطائفي"، تراجعت النسبة إلى النصف من العينة الكاملة، وذلك يدل على عدم ربط مفهوم العلمنة بمعناه الحقيقي، ألا وهو "فصل الدين عن الدولة"، وما يتبعه من تطبيق عملي في قيام دولة مدنية. فنستدلّ من هذه النتائج على ضرورة تعزيز المجهود التربوي حول تفسير معنى العلمانية، الذي بات سلبياً في القاموس السياسي اللبناني، ويساوي موقف "الإلحاد"، إضافة إلى ضرورة تحضير عملٍ أكاديميٍّ بحثيٍّ ثقافيٍّ، لتثبيت أصول الدولة المدنية في النموذج اللبناني.

وفقًا لبعض المشاركين في المنتديات، وفرت ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر فرصة حقيقية للمطالبة بتغييرات جذرية في البلاد، ومحاسبة السياسيين على أفعالهم. ومع ذلك، فقد ذكر بعضهم أن هذه الثورة قد فشلت، والسبب الرئيسي لذلك يعود إلى الولاءات السياسية المتناثرة، الراسخة بعمق بين الجماهير العريضة من أولئك المشاركين بنشاط في المظاهرات. أيضًا ذكر بعضهم أن الثورة قد فشلت بسبب تشييسها، وشهدت التخريب والاعتداء على الممتلكات العامة، واستغلالها في النهاية من قبل بعض الأحزاب السياسية. قال بعضهم: إن اللبنانيين بشكل عام يخشون الخروج من مساحة الراحة الخاصة بهم. لذلك، ينتهي بهم الأمر في كل انتخاب إلى اختيار نفس الأشخاص والقادة.

ألقى الكثير من المشاركين في المنتديات باللوم على "أجيال الحرب"، لعدم رغبتها في التغيير، أو على الأقل لخوفها من التغيير. واعتبروا أنه لم تكن هناك مصلحة مناسبة بعد الحرب تُخفف من همومهم الطائفية. فاقترح بعض المشاركين التعامل مع الملفات المتعلقة بالحرب (مثل "المفقودين" أو "المخفيين قسرًا")، بوصفها جزءًا أساسيًا من الأمل في التغيير. أيضًا ذكروا أن النظام السياسي بعد الحرب الأهلية اللبنانية، كان من المفترض فيه أن

يكون أفضل على جميع المستويات، وأن "اتفاق الطائف"<sup>٤</sup> نصّ بوضوح على إلغاء التقسيم الطائفي للسلطات، ولكن لم يُنفَّذ أي شيء بسبب القيود السياسية ومخاوف ما بعد الحرب. قال بعضهم أيضًا: إن التغيير ممكن فقط، عندما تجري إزاحة النخب الحاكمة الحالية -أمراء الحرب-، أو تخليهم عن مناصبهم.

لم يكن لدى العديد من المشاركين إجابات واضحة، أو اقتراح بديل أفضل للنظام الحالي، لكنهم شعروا عمومًا بأن أي تغيير يجب أن يبدأ في وقت مبكر (مثل المستويات التعليمية)، مع التركيز على "مدنية التعليم" في المدارس والجامعات. اقترح آخرون إعادة "الخدمة العسكرية الإلزامية"، بوصفها خيارًا لإعادة زيادة الولاء للأمة، واعتبروا أن من شأن هذه المسارات أن تزيد من الشعور بـ"المواطنة" لدى اللبنانيين، ومن ثمّ تزيد من قدرتهم على المساءلة ومكافحة الفساد.

### "نقطة دخول التغيير ستكون من خلال تغيير مناهج التثقيف حول المواطنة، وإن التعليم يعزز المصالح الجماعية، وليس المصالح الفردية" (إحدى المشاركات في المنتديات)

في الخلاصة، يثوق الشباب اللبناني بشكل كبير إلى العبور نحو دولة المواطنة، التي يشعرون فيها بقواظئهم ويُعاقلون على أساسها من قبل الدولة، ويرفضون توزيع الحصص والمغانم والمناصب بحسب الانتماءات الطائفية، وأيضًا يرفضون الفصل بين المناطق والمجموعات على أساس طائفي. إلا أن قسمًا من الشباب يرون في التوزيع الطائفي للمناصب الأساسية ضمانًا معيّنًا، للمشاركة وإيصال الصوت، وللحفاظ على وجود المجموعات الطائفية، وعلى دور الدين الإيجابي في المجتمع وفي السياسة.

#### • توصيات

مما سبق، يمكن استخلاص توصيات الشباب الآتية حول الوضع العام:

- العمل على تطوير النظام اللبناني بات أمرًا ملغًا. والتطوير هو على مستويين: مقارنة جديدة لإدارة التنوع على أساس المواطنة، ومدنية الدولة.

- العمل على تفعيل الحوكمة الصالحة والشفافية والمحاسبة، في النظام السياسي اللبناني، عن طريق: استقلالية القضاء، وقانون انتخابي جديد، وفصل الدين عن الدولة، ورفع السرية المصرفية عن العاملين في الشأن العام... إلخ.

- العمل على إعادة النظر في التركيبة الطائفية للنظام، بشكل يجاوب عن هواجس الشباب من ناحية الضمانات المرتبطة بالطوائف، دون أن يصنّف اللبنانيين أو يفصل بينهم بحسب

٤. اتفاق الطائف: هو الاسم الذي تُعرّف به "وثيقة الوفاق الوطني اللبناني"، التي وُضعت بين الأطراف اللبنانية المتنازعة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في مدينة الطائف بالسعودية، وذلك لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية التي دامت ١٥ سنة، وإعادة تأكيد سلطة الدولة اللبنانية على كافة أراضيها، ولوضع إصلاحات دستورية تعيد توزيع السلطة على أساس نظام برلماني، ولتعزيز دور مجلس الوزراء على مستوى السلطة التنفيذية، واعتماد المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في "كوتا" طائفية مؤقتة، في مجلسي الوزراء والنواب ووظائف الفئة الأولى.

انتماءاتهم الطائفية، ودون التمييز بينهم أمام القانون، ودون وضع الطائفة وسيطًا بين المواطنين والدولة التي ينتمي إليها.

- العمل على التطوير والإقرار لنظام "لامركزي"، يسمح للمناطق بأن تدير شؤونها حسب ما ترغب، دون أن تكون هذه اللامركزية مبنية على أساس طائفي أو ديني.

- العمل على إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.

- العمل على إقرار قانون جديد للأحزاب يفصلها عن الجمعيات، ويضع معايير وطنية جامعة تُفرض التنوع الطائفي في الأحزاب، بوصفه شرطًا وحدًا أدنى للترشح للانتخابات.

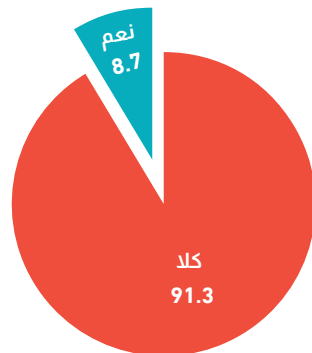
- العمل على المصالحة الوطنية ومعالجة إرث الحرب، عبر برنامج وطني يساهم في استخلاص العبر وتحصين السلام المجتمعي المستدام.

## IV. مشاركة الشباب في الشأن العام

### • مفهوم الشأن العام لدى الشباب

يركز هذا القسم بشكل أساسي على مشاركة الشباب في الشأن العام، بدءًا من الأنشطة المجتمعية، إلى مساهمتهم و/أو مشاركتهم المباشرة في الحياة السياسية في بلدهم. يوفر لبنان العديد من الفرص للمجتمع المدني والأحزاب السياسية، للنمو وجذب الشباب إلى قضاياهم. تُعطي الآراء والأفكار التي عبّر عنها المشاركون الشباب نظرةً ثابتة، حول فهمهم واستعدادهم للعب دور في مجتمعاتهم وبلدهم، ولكنها تعكس أيضًا خيبة أمل معيّنة، وعدم استعداد لخوض غمار السياسة والتغيير السياسي. أمّا عند سؤالهم عن دورهم في العبور من الوضع الحالي إلى الدولة التي يتمنونها، فلا نرى مؤشرات إيجابية كثيرًا.

أيضًا عند سؤالهم عن الانتساب إلى جمعيات أو منظمات غير حكومية، اقتصرت النسبة الإيجابية لدى الشباب المستطلعين على أقلّ من 9% فقط، وهي نسبة ضئيلة جدًا. وبلغت نسبة الذكور المستطلعين المنتسبين حاليًا إلى جمعية أو منظمة غير حكومية، أكبر من نسبة الإناث (جدول رقم ٢٣)، ولم تُسجل أي فروق إحصائية تُذكر وفقًا للانتماء الطائفي للمستطلعين. ثم إن المنتسبين إلى الجمعيات لم يشاركوا بشكل أكبر في المظاهرات، وهذا يقلل إلى حد بعيد من إمكانية الاتكال على دور ما للمجتمع المدني في التغيير، ويُظهر كم أن الشباب غير مندفعين إلى العمل أو التطوع فيه.



رسم ١٢: هل أنت منتسب حاليًا إلى جمعية أو منظمة غير حكومية؟



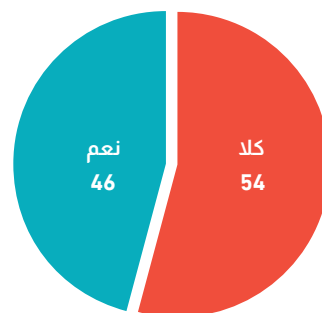
جدول رقم ٢٣: هل أنت منتسب حاليًا إلى جمعية أو منظمة غير حكومية؟ -وفقًا للجنس-

المجموع	أنثى	ذكر	
8.7%	6.9%	10.5%	نعم
91.3%	93.1%	89.5%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

فُوجئ معظم الشباب المشاركين في المنتديات برؤية هذه النتيجة. فذكر بعضهم أن المشكلة تكمن في وسائل التواصل الاجتماعي نفسها، لأنها تستهلك الكثير من وقتهم واهتمامهم، حتى إنهم يعتبرون أن "التغريد" أو "النشر" حول المشكلات كافٍ لحلها، دون اتخاذ إجراء، ودون وجود منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع. أشار آخرون إلى أن عدم الثقة ببعض هذه المنظمات يتسبب في انخفاض المشاركة، حيث إن بعض المنظمات -حسب رأيهم- ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأحزاب سياسية، ويتهمها بعضهم الآخر بالفساد وسوء السلوك. ومع ذلك، اعتُبر غالبية الشباب المشاركين في المنتديات أن دور منظمات المجتمع المدني حاسم، في زيادة الوعي ولعب دور الدولة في معالجة القضايا الإنسانية. أيضًا أشاد بعض المشاركين بدور منظمات المجتمع المدني في زيادة مشاركة المجتمع في السياسة، مشيرين إلى أن هذه المنظمات ساعدت على بناء القدرات ورفع مستوى الوعي لدى العديد من الشباب، وتحويلهم إلى مواطنين "أكثر مسؤولية"، أو أكثر نشاطًا في السعي لتغيير السياسة التقليدية. ثم إنهم أشاروا إلى ثقتهم بالمجتمع المدني، باعتباره بديلًا جيدًا للطوائف وللأحزاب السياسية الطائفية القائمة. يظهر من هذه الإجابات نوعٌ من سوء الفهم لدور المجتمع المدني مقارنةً بالأحزاب السياسية، وخطأ في الأدوار نابع -في الغالب- من خيبة أمل الشباب في الأحزاب السياسية الموجودة، وغياب البديل عنها.

**”من المهم تفعيل دور المنظمات غير الحكومية، وإنشاء خدمة مجتمعية إلزامية للشباب، للمساعدة على سد الانقسام بين المجتمعات“**  
(إحدى المشاركات في المنتديات)

في المقابل، نرى أن ما يقارب نصف الشباب المستطلعين يؤيدون جهة سياسية معينة، لكن المنتمين رسميًا إلى حزب أو تيار أو حركة سياسية هم أقل من ٩٪ فقط. في الطوائف، يبلغ التأييد عند الشيعة نسبةً أعلى بفارق كبير بلغ ثلاثة أرباع المستطلعين، في حين ينخفض عند الشباب السنة إلى الربع (جدول رقم ٢٤). أيضًا لوحظ أن التأييد السياسي قلل من المشاركة في التظاهرات بشكل كبير (جدول رقم ٢٥).



رسم ١٣: هل تؤيد أو تدعم جهة سياسية معينة؟

جدول رقم ٢٤: هل تؤيد أو تدعم جهة سياسية معينة؟ -وفقاً للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
46.0%	16.7%	11.8%	47.1%	72.6%	27.4%	33.3%	29.8%	47.5%	34.5%	44.7%	نعم
54.0%	83.3%	88.2%	52.9%	27.4%	72.6%	66.7%	70.2%	52.5%	65.5%	55.3%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٢٥: هل تؤيد أو تدعم جهة سياسية معينة؟ -وفقاً للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
46.0%	56.3%	32.1%	نعم
54.0%	43.7%	67.9%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

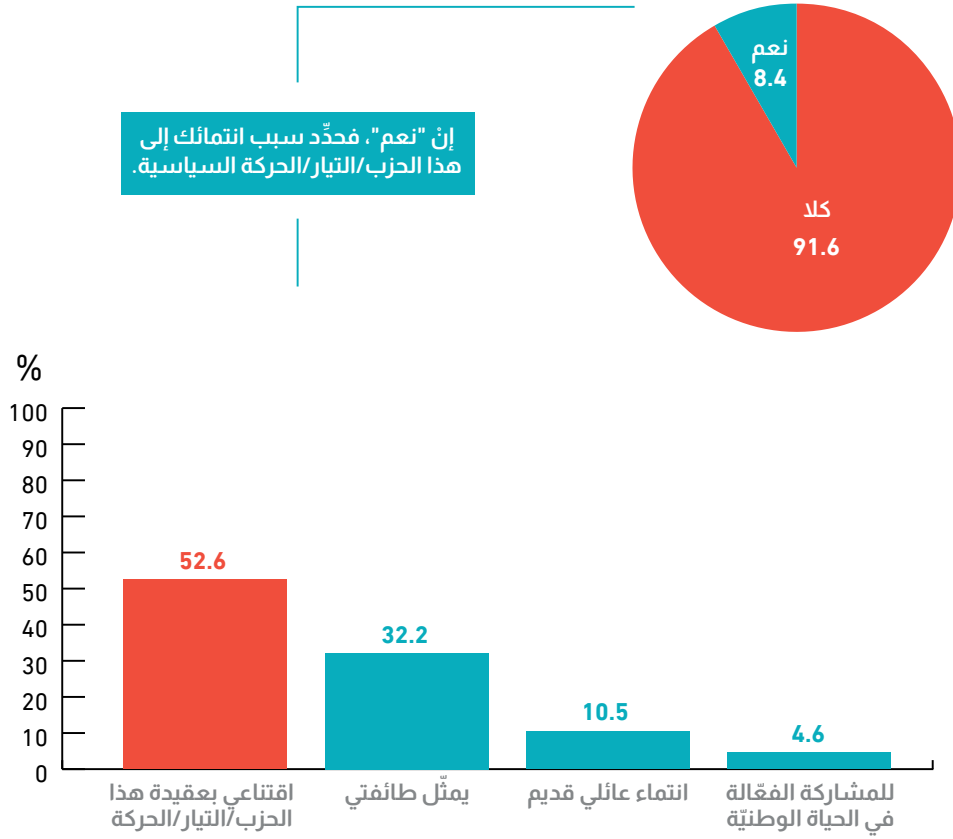
حول تأثير الانتماء الطائفي في الخيارات السياسية، يُلاحظ في جدول المقارنة اللاحق أن النسبة العليا هي لمؤيدي جهة سياسية، يُقرُّون بتأثير انتمائهم الطائفي في قناعاتهم السياسية إلى حدٍّ بعيد، في حين يتراجع ذلك الرقم بشكل كبير عند المشاركين في التظاهرات. ويشار إلى أن نسبة الذين يُعتبرون أن لا صلة "أبدًا" بين انتمائهم الديني وتوجهاتهم السياسية، تنخفض عند مؤيدي الأحزاب عن العينة الكاملة، في حين ترتفع عند المشاركين في المظاهرات.

جدول رقم ٢٦: مقارنة الإجابات حول مدى تأثير الانتماء الطائفي في التوجه السياسي

مشاركون في التظاهرات	مؤيدو الأحزاب	العينة الكاملة	إلى أي مدى يؤثر انتمائك الطائفي في توجهاتك السياسية
764	828	1800	حجم العينة
5.6%	22.3%	11.8%	إلى حد بعيد
25.3%	32.2%	23.1%	إلى حد ما
17.1%	13.6%	16.8%	قليلاً
51.8%	30.8%	47.5%	أبدًا

أما حول سبب انتمائهم إلى حزب معيّن، فقد نال موضوع "المشاركة الفعالة في الحياة الوطنية" نسبة ضئيلة جدًّا، في حين نال "الاعتقاد بالعقيدة" نصف الإجابات، و"تمثيل الطائفة" الثلث.

رسم ١٤: هل تنتمي رسمياً إلى حزب/تيار/حركة سياسية معينة؟ إن كان الجواب "نعم"، فما السبب؟



ظهر انتماء الذكور إلى الأحزاب بنسبة تُفوق انتساب الإناث بثلاثة أضعاف تقريباً، وهذا ما قد يفسّر جزئياً غياب النساء عن الحياة السياسية اللبنانية (جدول رقم ٢٧). أيضاً لوحظ أن السبب الأساسي لانتماء الشباب الذكور هو "انتماء عائلي قديم" بنسبة تُفوق النصف، في حين يميل المسيحيون إلى الانتماء العقائدي. أما السنة والشيعية، فينتسبون بالتوازي إلى العقيدة والطائفة (جدول رقم ٢٨). ينبغي هنا السؤال عن مفهوم للعقيدة، وعن الأحزاب في لبنان التي لديها فعلاً منطلقات عقائدية، وأيضاً ينبغي السؤال عن دور الزبائنية وتأمين الخدمات، حتى عن تأمين الحماية في انضمام هؤلاء إلى الأحزاب. إذا ما نظرنا إلى الأحزاب اللبنانية، والتي تفتقد في معظمها عقيدة واضحة، نفهم أن الانتماء إلى الجماعة/الطائفة (بمعناها الاجتماعي-السياسي)، لا يزال السبب الأساسي والجوهري الذي يدفع الشباب إلى الانتماء إلى الأحزاب، والذي في نفس الوقت يُعد الأغلبية الكبرى عن هذه الأحزاب.

جدول رقم ٢٧: هل تنتمي رسمياً إلى حزب/تيار/حركة سياسية معينة؟ -وفقاً للجنس-

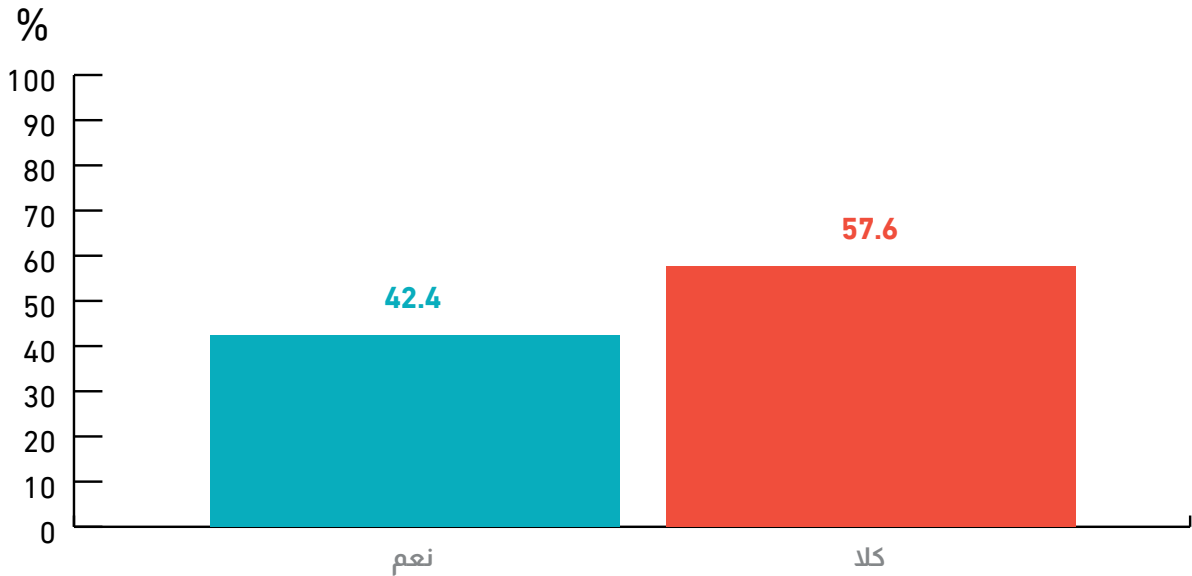
المجموع	أنثى	ذكر	
8.4%	4.8%	12.0%	نعم
91.6%	95.2%	88.0%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٢٨: إن كنت تنتمي رسميًا إلى حزب/تيار/حركة سياسية معيَّنة، فحدّد سبب انتمائك؟-وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
10.5%	0.0%	54.5%	9.4%	6.7%	0.0%	16.7%	0.0%	5.6%	انتماء عائلي قديم
32.2%	0.0%	27.3%	45.3%	43.3%	50.0%	33.3%	20.0%	11.1%	يمثل طائفتي
52.6%	75.0%	18.2%	45.3%	50.0%	50.0%	33.3%	70.0%	72.2%	اقتناعي بعقيدة هذا الحزب/التيار/الحركة
4.6%	25.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	16.7%	10.0%	11.1%	للمشاركة الفعالة في الحياة الوطنية
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

شارك -مرةً على الأقل- في التظاهرات منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أقلّ من نصف الشباب. وهي نسبة لا بأس بها، ولكنها تدل على أن حوالي ٦٠٪ من الشباب لم يشاركوا في أية تظاهرة، إضافة إلى أن هذه النسبة هي لدى "الشباب" فقط، الذين هم عادة أداة التغيير والضغط الشعبي، كما هو الحال في باقي فئات المجتمع.

رسم ١٥: هل شاركت ولو مرة في التظاهرات والاعتصامات التي حصلت في لبنان منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؟



ظهر أن نسبة المشاركة تضاءلت مع ارتفاع سن الشباب؛ ما يمكن اعتباره انعكاسًا لموقف باقي الأعمار غير المشمولة بالاستطلاع (جدول رقم ٢٩). في الطوائف، شارك أقلّ من ربع الشباب الشيعة والغلوبيين، في حين شارك ٦٠٪ من الشباب السنة، وحوالي نصف المسيحيين والدروز (جدول رقم ٣٠). وكانت نسبة المستطلعين الذكور الذين شاركوا في الاعتصامات، أعلى من نسبة الإناث المشاركات (جدول رقم ٣١).

جدول رقم ٢٩: هل شاركت ولو مرة في التظاهرات في لبنان منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؟ -وفقًا للفئة العمرية-

المجموع	27-35	22-26	18-21	
42.4%	38.8%	44.2%	50.1%	نعم
57.6%	61.2%	55.8%	49.9%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٣٠: هل شاركت ولو مرة في التظاهرات في لبنان منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؟ -وفقًا للجنس-

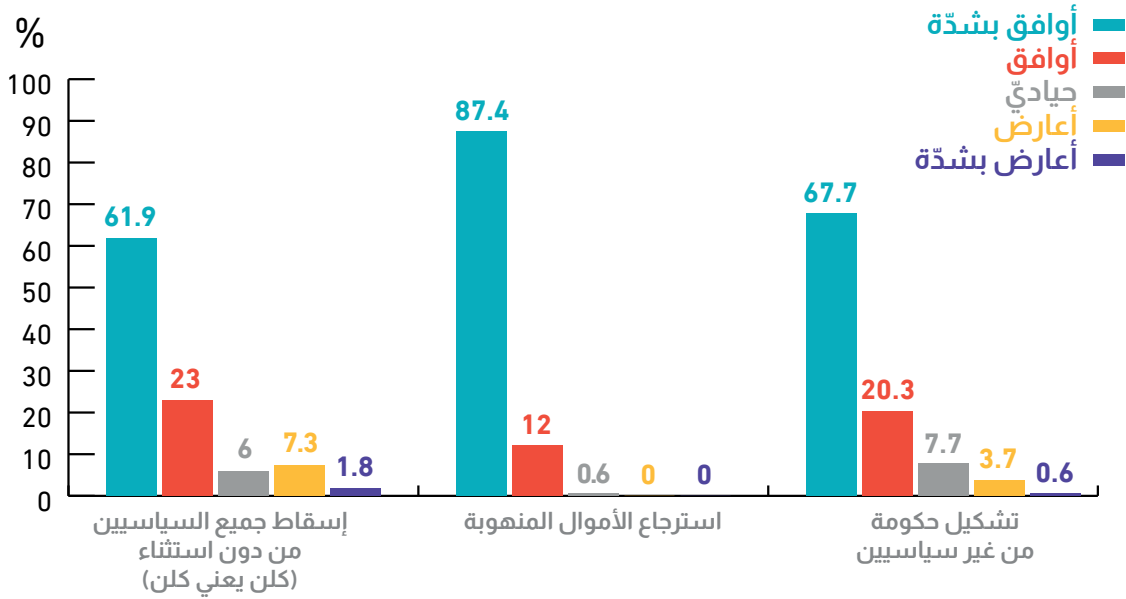
المجموع	أنثى	ذكر	
42.4%	39.3%	45.5%	نعم
57.6%	60.7%	54.5%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٣١: هل شاركت ولو مرة في التظاهرات في لبنان منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؟ -وفقًا للطائفة-

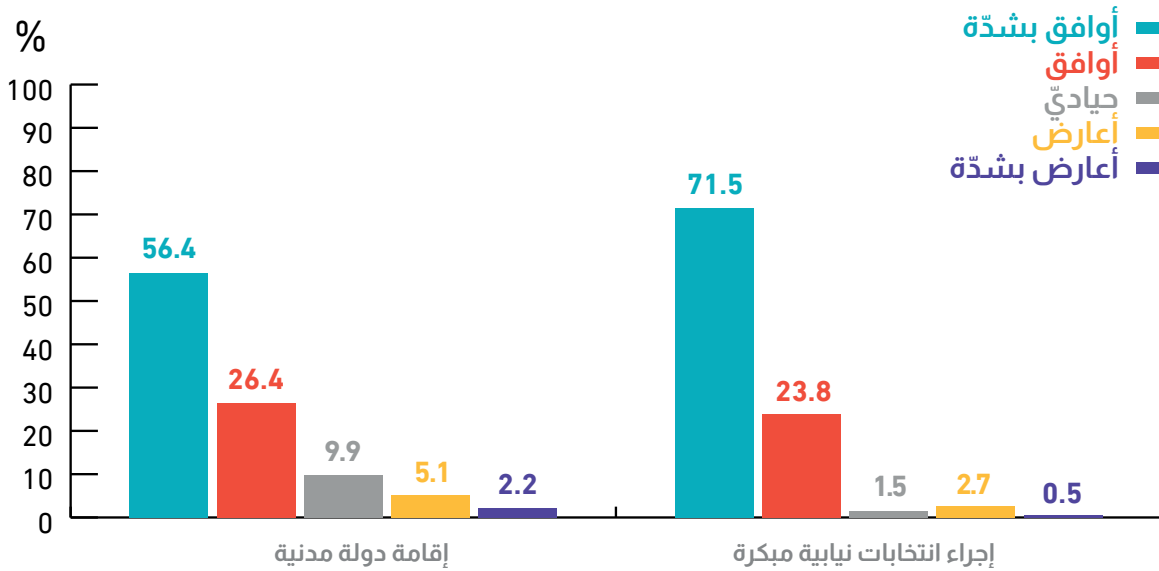
المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
42.4%	70.0%	17.6%	51.0%	19.4%	61.3%	48.1%	46.8%	48.8%	52.1%	39.4%	نعم
57.6%	30.0%	82.4%	49.0%	80.6%	38.7%	51.9%	53.2%	51.3%	47.9%	60.6%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

عند سؤالهم عن أسباب المشاركة، حَقَّق الشباب المستطلعون النسبة العليا لـ "استرجاع الأموال المنهوبة"، ثم "إجراء انتخابات نيابية مبكرة" و"تشكيل حكومة من غير السياسيين"، بنسب تقارب أو تفوق ٩٠٪، ثم "إسقاط جميع السياسيين"، وأخيرًا "إقامة دولة مدنية" بنسب كبيرة جدًّا -وإن كانت أقل-. إلا أن أهمية المطالبة بالدولة المدنية تُضعف مع تعدد المفاهيم والتفسيرات لِمَا تعنيه الدولة المدنية، حسب ما ظهر في الفقرات السابقة، التي أظهرت بشكل واضح تأثير الشباب بالشعارات التي يسمعونها أو يرونها باستمرار على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تتردد في الإعلام دون أن يكون لديهم استيعاب واضح لهذه الشعارات أو المفاهيم. ربما كان من المفيد أن يُوجَّه السؤال إلى الشباب الذين لم يشاركوا في التظاهرات وهم الأكثرية- عن سبب عدم مشاركتهم، لكن الاستطلاع اقتصر فقط على سؤال المشاركين عن سبب مشاركتهم.

رسم ١٦ - ١: إن كنت شاركت في التظاهرات، فاذكر مدى تأييدك لكل من أسباب/مطالب التظاهرات.



رسم ١٦ - ٢: إن كنت شاركت في التظاهرات، فاذكر مدى تأييدك لكل من أسباب/مطالب التظاهرات.



تقاربت نسب تأييد مطالب المظاهرات بين المستطلعين المشاركين من مختلف الطوائف، فيما يختص بـ"إسقاط جميع السياسيين دون استثناء"، و"استرجاع الأموال المنهوبة"، و"إجراء انتخابات نيابية مبكرة". أما فيما يختص بمطلب المتظاهرين بتشكيل حكومة من غير سياسيين، فقد سُجِّلت النسبة الدنيا من التأييد لدى المستطلعين الشيعة الذين شاركوا في التظاهرات، والنسبة العليا لدى المشاركين السُنَّة (جدول رقم ٣٢). أما بالنسبة إلى مطلب "إقامة دولة مدنية"، فقد حصد نسبًا متقاربة بين مختلف الطوائف؛ وأما النسبة الدنيا، فكانت لدى الشباب السُنَّة (جدول رقم ٣٣). وسُجِّل مطلب "إجراء انتخابات نيابية مبكرة" نسبيًا متقاربة من التأييد بين المستطلعين المشاركين في التظاهرات من مختلف الطوائف، ولكن المعارضة العليا كانت لدى الشباب الشيعة بفارق كبير (جدول رقم ٣٤).

### جدول رقم ٣٢: إن كنت شاركت في التظاهرات، فما مدى تأييدك لمطلب "تشكيل حكومة من غير سياسيين"؟ -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
67.7%	95.2%	100.0%	53.8%	48.5%	76.2%	84.6%	50.0%	59.0%	67.7%	66.2%	أوافق بشدة
20.3%	0.0%	0.0%	34.6%	21.2%	15.4%	15.4%	31.8%	23.1%	24.2%	24.6%	أوافق
7.7%	4.8%	0.0%	7.7%	18.2%	5.5%	0.0%	9.1%	15.4%	4.8%	5.6%	حيادي
3.7%	0.0%	0.0%	3.8%	10.1%	2.6%	0.0%	9.1%	2.6%	3.2%	2.1%	أعارض
0.7%	0.0%	0.0%	0.0%	2.0%	0.3%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	1.4%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

### جدول رقم ٣٣: إن كنت شاركت في التظاهرات، فما مدى تأييدك لمطلب "إقامة دولة مدنية"؟ -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
56.4%	85.7%	33.3%	59.6%	63.6%	48.9%	92.3%	59.1%	59.0%	56.5%	58.5%	أوافق بشدة
26.4%	4.8%	33.3%	32.7%	21.2%	28.9%	7.7%	27.3%	28.2%	25.8%	26.8%	أوافق
9.8%	4.8%	33.3%	3.8%	7.1%	12.2%	0.0%	13.6%	2.6%	12.9%	9.9%	حيادي
5.1%	4.8%	0.0%	3.8%	3.0%	6.4%	0.0%	0.0%	10.3%	4.8%	4.2%	أعارض
2.2%	0.0%	0.0%	0.0%	5.1%	3.5%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.7%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٣٤: إن كنت شاركت في التظاهرات، فما مدى تأييدك لمطلب "إجراء انتخابات نيابية مبكرة؟" -وفقاً للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
71.5%	95.2%	66.7%	59.6%	67.7%	75.6%	100.0%	63.6%	53.8%	69.4%	70.4%	أوافق بشدة
23.8%	4.8%	33.3%	40.4%	24.2%	21.2%	0.0%	27.3%	41.0%	25.8%	21.8%	أوافق
1.4%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.6%	0.0%	9.1%	5.1%	0.0%	3.5%	حيادي
2.7%	0.0%	0.0%	0.0%	7.1%	2.6%	0.0%	0.0%	0.0%	4.8%	2.1%	أعارض
0.5%	0.0%	0.0%	0.0%	1.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.05	2.1%	أعارض بشدة
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

يشير جدول المقارنة فيما يأتي (جدول رقم ٣٥)، إلى معدّل انتماء "مؤيدي جهة سياسية ما" إلى فئات عمرية أكبر سنًا؛ إذ تزيد نسبة الشريحة العمرية بين مؤيدي الأحزاب، في حين تنخفض الشريحة العمرية الصغرى. وعليه، فإنّ توزع من شارك في المظاهرات، يُظهر نسبة أكبر للشريحة العمرية الصغرى، مقارنةً بالعيّنة الكاملة.

جدول رقم ٣٥: مقارنة الإجابات حول تأييد جهة سياسية ما حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العيّنة الكاملة	مؤيدو الأحزاب	غير متأثرين بالطائفية	مشاركون في التظاهرات
حجم العينة	1800	828	855	764
18-21	19.3%	16.3%	21.3%	22.8%
22-26	26.9%	24.2%	26.5%	28.0%
27-35	53.8%	59.5%	52.2%	49.2%

بالنظر إلى التوزيع الطائفي لهذه العيّنات، نلاحظ توازنًا عند الطوائف المسيحية بين الفئات المرصودة في الجدول الآتي (رقم ٣٦)، حيث تزيد نسبة الذين شاركوا في المظاهرات بشكل طفيف عن العيّنة الأصلية لدى كل الطوائف المسيحية -ما عدا الموارنة-، والدروز. أمّا التباين الأكبر، فيُقرأ عند المذهبين السني والشيعي. وأمّا لدى المؤيدين لجهة سياسية معينة، فتتخفّض فيهم نسبة السُنّة بشكل ملحوظ عن العيّنة الكاملة، وترتفع في المقابل نسبة الشيعة. ونرى العكس تمامًا عند من شاركوا في المظاهرات، حيث تنخفض نسبة الشباب من الطائفة الشيعية بشكل ملحوظ، في حين ترتفع نسبة السنة التي شاركت فعليًا -ولو مرّة واحدة- في هذه المظاهرات.

جدول رقم ٣٦: مقارنة الإجابات حول المشاركة في التظاهرات حسب الانتماء الطائفي

الطائفة	العينة الكاملة	مؤيدو الأحزاب	غير متأثرين بالطائفية	مشاركون في التظاهرات
حجم العينة	1800	828	855	764
ماروني	20.0%	19.4%	20.1%	18.6%
أرثوذكس	6.6%	5.0%	6.9%	8.1%
كاثوليك	4.4%	4.6%	3.4%	5.1%
أرمن أرثوذكس/كاثوليك	2.6%	1.7%	2.8%	2.9%
أقليات مسيحية	1.5%	1.1%	1.4%	1.7%
سني	28.2%	16.8%	28.4%	40.7%
شيوعي	28.4%	44.8%	26.2%	13.0%
درزي	5.7%	5.8%	6.5%	6.8%
علوي	0.9%	0.2%	0.8%	0.4%
لا جواب	1.7%	0.6%	3.4%	2.7%

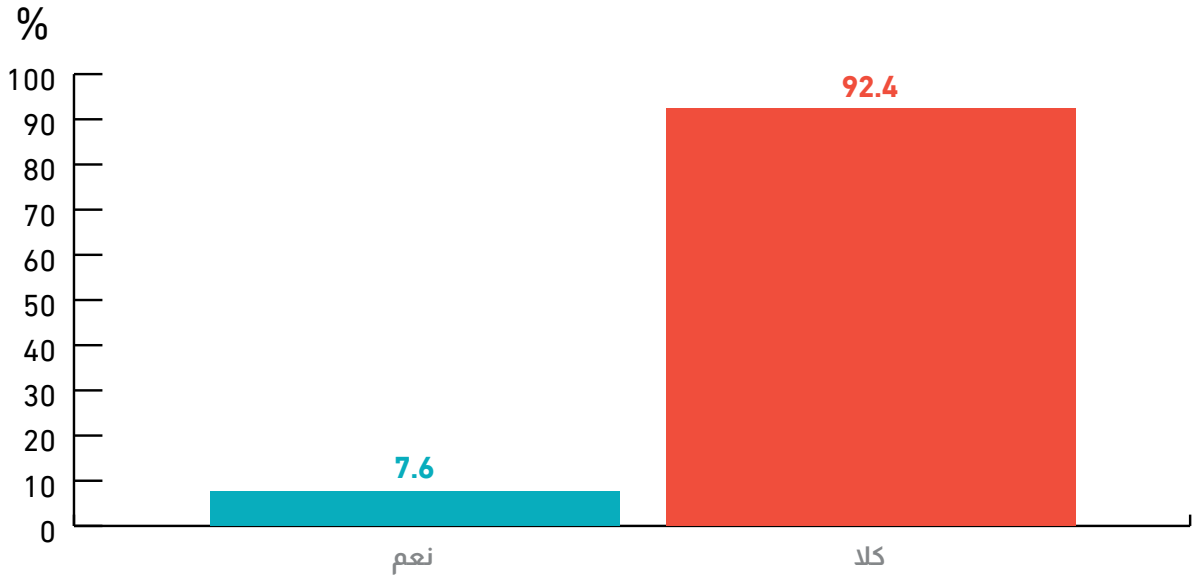
يشير الجدول الآتي (رقم ٣٧) إلى أن قرابة ثلث من شاركوا في الحراك، هم داعمون لجهة سياسية، وهذا ليس جديدًا على المشهد السياسي. صحيح أنه رقم أدنى من نسبة العينة الكاملة؛ إنما يزيد طابع التنوع ضمن الفئات المحتجة على الوضع القائم في لبنان. ثم إنه من المعلوم، أن العديد من الجهات السياسية شاركت في التظاهرات لأسباب مختلفة في مراحل معينة.

جدول رقم ٣٧: مقارنة الإجابات حول المشاركة في التظاهرات حسب التأيد لجهات سياسية

هل تؤيد أو تدعم جهة سياسية معينة؟	العينة الكاملة	غير متأثرين بالطائفية	مشاركون في التظاهرات
حجم العينة	1800	855	764
نعم	46.0%	29.8%	32.1%
كلا	54.0%	70.2%	67.9%

أما سؤال الشباب هل كانوا يفكرون في الترشح لمنصب عام، فكان جوابهم عن ذلك سلبياً، وبلغت نسبة الراغبين منهم في الترشح أقل من ٨٪ فقط. وهي نسبة ضئيلة جداً، حتى أقل من نسبة المنتميين إلى أحزاب، أو إلى جمعيات مجتمع مدني.

#### رسم ١٧: هل تفكر في الترشح لمنصب عام (نيابة، بلدية، اختيارية...) يوماً ما؟



انخفضت هذه النسبة أكثر عند من لم يشاركوا في التظاهرات، وارتفعت نسبة من شاركوا إلى ضعف من لم يشاركوا، دون أن يكون هنالك أي اختلاف يُذكر بين الطوائف أو المناطق. وكانت نسبة الذكور الذين صرّحوا بأنهم قد يفكرون في الترشح لمنصب عام يوماً ما، أعلى من نسبة الإناث بما يقارب الضعف (جدول رقم ٣٨). أيضاً بينت النتائج أن المشاركين في التظاهرات هم أكثر اندفاعاً إلى الترشح لمنصب عام يوماً ما، من غير المشاركين بما يقارب الضعف (جدول رقم ٣٩). أما في التوزيع الطائفي، فتقاربت النسب لدى المستطلعين الكاثوليك والسنة والشيعة، في حين انخفضت عند الموارنة والدروز أقل من المعدل العام، وارتفعت أكثر من المعدل بعدة نقاط عند الأرثوذكس والأرمن، وسجّلت أعلى نسبة لدى الذين لم يذكروا طائفتهم (جدول رقم ٤٠).

#### جدول رقم ٣٨: هل تفكر في الترشح لمنصب عام (نيابة، بلدية، اختيارية...) يوماً ما؟ -وفقاً للجنس-

المجموع	أنثى	ذكر	
7.6%	5.3%	9.9%	نعم
92.4%	94.7%	90.1%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٣٩: هل تفكر في الترشح لمنصب عام (نيابة، بلدية، اختيارية...) يومًا ما؟  
-وفقًا للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
7.6%	5.7%	10.2%	نعم
92.4%	94.3%	89.8%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٤٠: هل تفكر في الترشح لمنصب عام (نيابة، بلدية، اختيارية...) يومًا ما؟  
-وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
7.6%	26.7%	0.0%	5.9%	7.2%	7.7%	7.4%	14.9%	7.5%	10.9%	5.3%	نعم
92.4%	73.3%	100.0%	94.1%	92.8%	92.3%	92.6%	85.1%	92.5%	89.1%	94.7%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

أعرب عدد قليل جدًا من الشباب المشاركين في المنتديات عن اهتمامهم بالترشح للمناصب العامة، حتى على مستوى البلديات. وفضّل معظمهم مساعدة مجتمعاتهم من خلال منظمات المجتمع المدني، لأنهم ربطوا تلقائيًا "الوظيفة العامة" بالفساد والمحسوبية. فبحسب رأيهم، أن تُشغل منصب عام يعني التعامل مع السياسة، ومن ثمّ الاضطرار إلى الانتماء إلى المنظومة الطائفية والفاسدة، أو الاضطرار إلى تقديم خدمات شخصية للناخبين وغيرهم من الأشخاص في السلطة.

على مستوى مجتمعاتهم الصغيرة (البلديات)، أشار الشباب المشاركون في المنتديات إلى افتقارهم إلى فرص الترشح لمنصب، لأنهم اعتبروا أن كسر التقاليد الأسرية أو المجتمعية صعبٌ للغاية. فالتقاليد والاتفاقيات تحدّد سلفًا من سيجري انتخابه لتمثيل مجتمع معين، حيث يترشح ويفوز على سبيل المثال من هو أكبر ذكر في أكبر عائلة في البلدة. ثم إن أحد المعايير الأساسية لدى المواطنين لانتخاب شخص ما، هو قدرة ذلك الشخص (أو "سجله المثبت") على تزويد الخدمات الشخصية والفورية. واعتبر الشباب أنه -حتى في أكثر السيناريوهات إيجابية- سيظل الشاب في حاجة إلى الحصول على موافقة "رأس" الأسرة وتأييده، قبل الترشح للانتخابات. بالنسبة إليهم، فإن المخاطر الإجمالية للترشح للانتخابات البلدية، تشمل تداعيات تتعلق بالعائلة والدين والمجتمع ككل، حيث سيجري بالتأكيد تصنيف هؤلاء الشباب على اعتبار أنهم "خونة" للتقاليد الراسخة.

في استشرافٍ للمستقبل، اقترح المشاركون إنشاء "لجان شبابية" داخل كل مجلس بلدي، لضمان مشاركتهم على المستوى البلدي. ومن شأن هذه اللجان، أن تضمن لهؤلاء الشباب

أن يكون لهم رأي في الشؤون العامة، من خلال العمل على تقييم الاحتياجات، وتعزيز دور الشباب، واعتماد سياسة عدم المحاباة وعدم التمييز.

على المستوى السياسي الوطني، كان هناك اهتمام أقل، أو أمل أضعف لدى الشباب المشاركين في المنتديات في التسلل إلى الحياة السياسية، من خلال الترشح للانتخابات البرلمانية أو شغل منصب عام، إذ اعتُبر الشباب غير الحزبيين أنه من المستحيل عليهم التغلب على الأحزاب السياسية المجهّزة جيدًا، وأنهم إن لم يترشحوا أو يشاركوا تحت مظلة الأحزاب، فالفوز شبه مستحيل، أفي النيابة كان أم في البلدية أم حتى في الجامعة. إلا أن بعضهم عارضوا هذه الأفكار بإعطاء أمثلة لأشخاص "محايدين"، خاضوا الانتخابات وفازوا بها. أيضًا ذكر الشباب حقيقة أن "الميراث السياسي" كان سائدًا بنجاح، مقابل دخول أشخاص جدد في السياسة. لكن، منهم من ذكروا أن ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قد تُغيّر هذا الواقع. فأعرب عدد قليل من المشاركين عن اهتمامهم الكبير بلعب دور على المستوى السياسي، وأبدوا استعدادهم لتقديم أكبر عدد ممكن من التضحيات والجهود، من أجل الدخول في المجال السياسي والشأن العام. وأخيرًا، أعرب الشباب عن قلق كبير بشأن دعم القادة الدينيين للسياسيين الحاليين، وشعروا بأنهم في مرحلة ما -إن تجرّأوا على معارضة ذلك- قد ينتهي بهم الأمر إلى المخاطرة بسمعتهم وسلامة أسرهم.

إنفق جميع المشاركين في المنتديات تقريبًا على أن خفض سن الاقتراع والترشح، سيُشجع تلقائيًا المزيد من الشباب على المشاركة في الانتخابات على المستوى الوطني. وأشاروا إلى أن طبيعة قانون الانتخابات نفسه، قد تلعب دورًا كبيرًا في زيادة مشاركة الشباب في الانتخابات أو في تقليلها. لكنهم اتفقوا على تخفيض رسوم المشاركة، لأن وضع الشباب المالي في لبنان -بشكل عام- لا يسمح لهم بدفع طلبات الترشح، ولا بدفع كلفة الإعلان لحملةهم الانتخابية لاحقًا. إضافة إلى ذلك، أشار الشباب المشاركون في المنتديات إلى أن الأزمة الاقتصادية الحالية تلعب دورًا كبيرًا بالنسبة إليهم، في إعطاء البحث عن الاستقرار المالي والاجتماعي الأولوية، بدلًا من الترشح للمناصب العامة. أيضًا شدد المشاركون على ضرورة وجود "كوتا نسائية" عالية في مجلس النواب، بوصفها وسيلة إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة اللبنانية، وشدد بعضهم على أهمية زيادة تمثيل المغتربين اللبنانيين لا سيما من قبل مشاركين يعيشون في الخارج، ولا يزالون يرغبون في المساهمة من أجل التغيير في الوطن.

### **"المرأة هي روح ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ويجب أن تُشارك بنشاط أكبر في السياسة"** (إحدى المشاركات في المنتديات)

في الخلاصة، يُظهر الشباب اللبناني تشبُّهًا بالوطن ورغبةً في التغيير. ولكن الانتقال إلى الفعل يبقى ضعيفًا، أعلى المستوى المباشر كان (أي التظاهرات والترشح لمنصب عام)، أم على المستوى الطويل الأمد من خلال الجمعيات والأحزاب. يمكن تفسير عدم الانتساب إلى الجمعيات والأحزاب نوعًا من عدم الثقة بها، أو عدم إمكانية تخصيص وقت للتطوع فيها. ولكن، يصعب تفسير عدم مشاركتهم في الحراك الشعبي؛ إذ إن الثورات لا تقوم إلا على عاتق الشباب ومن خلّاهم. والمستغرب أكثر هو عدم رغبتهم في الترشح وتبؤُّو المناصب العامة، لتحقيق ما يصبون إليه أو تطبيق ما يطالبون به. فهل وصل شبابنا إلى الاستسلام، وفقدوا الأمل في القدرة على التغيير؟ وكيف يستعيدون هذه الثقة؟ وكيف نُهلّهم ونعطيهم الوسائل والمؤهلات لصنع هذا التغيير؟ هذه أحد أهداف المشروع، الذي تنفّذه جمعية "أديان" اليوم.

## • توصيات

- توضيح مفهوم المجتمع المدني ودوره المنفصل عن دور الأحزاب، والعمل مع المجموعات التي شاركت في الثورة على تنظيم نفسها، وتصنيفها بوصفها مجموعات ضغط، أو أحزابًا واضحةً المشروع والأهداف.
- تسهيل الإجراءات القانونية لتشكيل أحزاب جديدة -ضمن قانون أحزاب جديد حسب ما ذكر في الفقرة السابقة-، وتشجيع الشباب على خلق بدائل تناسبهم إن كانت الأحزاب الموجودة لا ترضيهم.
- خفض سن الاقتراع والترشح، وتخفيض الكلفة المالية للترشح، بما يسهّل انخراط الشباب في الانتخابات البلدية والنيابية.
- إعادة العمل بخدمة العَلم الإلزامية، على أن تكون اختياريًا -إما مدنية أو عسكرية-، لكونها تساعد على التلاقي بين الشباب من مختلف المناطق والطوائف والخلفيات.
- تفعيل تطبيق مادة الخدمة المجتمعية التطوعية بوصفها مادةً إلزامية للصفوف الثانوية مع الجمعيات الأهلية، باعتبارها سبيلًا إلى انخراط الشباب في الشأن العام.

## ٧. مواضيع أخرى طرحها الشباب

حرصًا منّا على أن يكون هذا التقرير شاملاً، وعلى أن يعكس كامل الصورة لرأي الشباب في الأوضاع العامة؛ جرى إدراج هذا القسم ليشمل أي أفكار أو وجهات نظر إضافية، جرى التعبير عنها من قبل المشاركين الشباب في المنتديات أو شقلاها الاستطلاع، والتي لا تتناسب بالضرورة مع أي من الأقسام الأخرى.

## • أولوية الهاجس الاقتصادي الاجتماعي

ذكر عدد كبير من الشباب المشاركين في المنتديات، أن أولوياتهم الحالية هي إيجاد الوظيفة والاستقرار المالي، وليست المشاركة في الشؤون العامة، في حين قال آخرون: إنهم يعدّون تأمين الحد الأدنى من المعيشة، لا يمانعون المشاركة في السعي إلى التغيير؛ ما يدل على أن هاجس الشباب الاقتصادي والاجتماعي يكتسب أولوية مطلقة. أمّا الخلل في هذا المجال، فلا يدفع إلى الثورة، بل إلى وضع كل جهودهم لتأمين هذا الاستقرار في لبنان أو في الخارج.

**”منذ أن كنتُ صغيرًا، كنتُ أحلم بأن أصبح نائبًا لأمنح بلدي من أعماق قلبي. ومع ذلك، أريد أولاً أن أتعلّم وأعيش كل التجارب في الخارج“**  
(مشارك في أحد المنتديات)

أوصى بعضهم بأن يلعب المجتمع المدني دورًا أكثر تقدمًا، لكونه يمتلك القدرة على تقديم خريطة طريق ورسمها، لتلبية الاحتياجات المختلفة في سوق العمل، وخلق فرص عمل جديدة للشباب، باعتبارها طريقة إلى إبعادهم عن سيطرة السياسيين والأحزاب السياسية. اعتبر الشباب أنه في حالة حدوث ذلك، فإن مستوى النفوذ والسيطرة لدى هؤلاء الأفراد والأحزاب

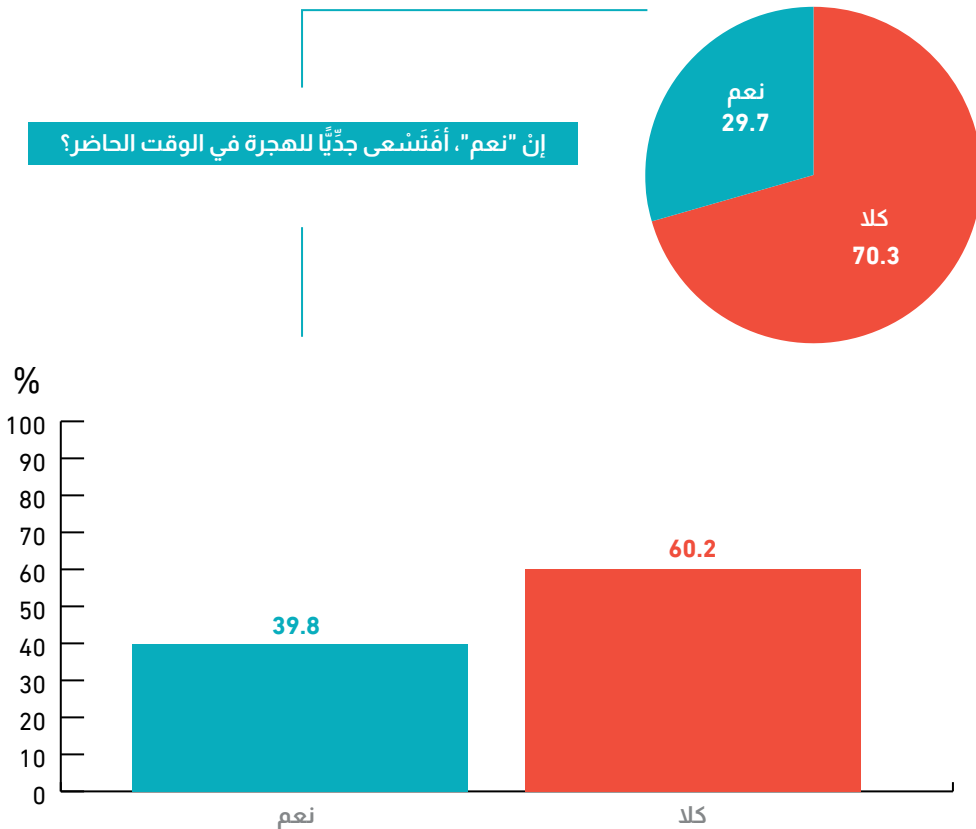
السياسية سينخفض؛ ما يؤدي في النهاية إلى تحرير الأشخاص، لاتخاذ خيارات سياسية أكثر استنارة واستقلالية، خاصة في وقت الانتخابات. قال مشاركون آخرون: إن الأزمة الاقتصادية أصبحت أكثر إلحاحًا الآن من أي وقت مضى؛ ما يجعل الناس -أو الناخبين- أكثر استعدادًا لقبول الرشوة لتأمين احتياجاتهم الأساسية، وتحقيق مصالحهم الفردية على حساب الصالح العام.

**”نحن الشباب نشأنا على فكرة الهجرة والطموح إليها، علمًا أن هذا ليس هو الحل. كل ما في الأمر أن الافتقار إلى المساعدة الاجتماعية وغياب الدولة الفعالة، حطّمًا طموحنا إلى مستقبل ناجح في لبنان“**  
(مشارك في أحد المنتديات)

صرّح بعض المشاركين برغبتهم في الهجرة إلى بلدان، يمكنهم العثور فيها على وظائف وتحقيق طموحاتهم الشخصية. لكنهم أكدوا أنهم سيكونون سعداء إن كان لا يزال في إمكانهم المشاركة في الحياة السياسية، وشدّدوا على أن يكونوا جزءًا من التغيير. وعبّرت أعداد قليلة عن فقدانها التام للأمل في حدوث أي تغيير في البلاد، وعن إرادتها وتصميمها على ترك كل شيء وراءها إلى الأبد.

في الاستطلاع، نرى أن نسبة الشباب المستطلعين الذين يفكرون في الهجرة ليست مرتفعة بقدر المتوقّع (حوالي الربع). ومن هؤلاء، يسعى الآن فعليًا أقل من نصفهم للهجرة، وهذا يبدو إيجابيًا إلى حدّ ما.

**رسم ١٨: هل فكرت جدّيًا في الهجرة من لبنان؟ إن "نعم"، أفْتَسَعِي عمليًا لذلك في الوقت الحاضر؟**



أما الفوارق بين المناطق، فتُظهر عاملاً وحيداً، هو أن أهل الريف الذين يسكنون فيه هم أقلُّ نَزعةً إلى الهجرة، وأهل الريف الذين نزحوا إلى المدن والساحل في بيروت وكسروان وطرابلس هم أكثر رغبة في الهجرة، وقد يكونون أوفر حظاً في تحقيق الهدف (جدول رقم ٤٣). في التوزيع الطائفي (جدول رقم ٤٤)، نرى اختلافات واضحة، إذ ترتفع النسبة عند كل الطوائف المسيحية إلى أكثر من الثلث، وكذلك لدى السنة، في حين تنخفض إلى أقل من الربع عند الغلوبيين والدروز، وإلى أدناها عند الشيعة. ويُبيّن تَوَزُع الإجابات وفقاً للجنس، أن المستطلعين الذكور قد فكّرُوا جَدِّياً في الهجرة بنسبة أعلى من الإناث (جدول رقم ٤١)، وأنهم يسعون عملياً للهجرة في الوقت الحاضر بنسبة فاقت تلك التي لدى الإناث (جدول رقم ٤٢). أما المشاركون في المظاهرات التي حصلت منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٩، فصرّحوا بتفكيرهم جَدِّياً في الهجرة من لبنان بنسبة أعلى من غير المشاركين (جدول رقم ٤٦)، وسعّوا عملياً لذلك بشكل أكبر (جدول رقم ٤٧). والجدير بالذكر أن من شاركوا في المظاهرات ومن لم يصرّحوا بطائفتهم، أعطوا أعلى نسبة رغبة في الهجرة.

جدول رقم ٤١: هل فكرت جَدِّياً في الهجرة من لبنان؟ -وفقاً للجنس-

المجموع	أنثى	ذكر	
29.7%	27.3%	32.2%	نعم
70.3%	72.7%	67.8%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٤٢: إن نعم، أفْتَسَعَى عملياً لذلك في الوقت الحاضر؟ -وفقاً للجنس-

المجموع	أنثى	ذكر	
39.8%	35.2%	43.6%	نعم
60.2%	64.8%	56.4%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٤٣: هل فكرت جَدِّياً في الهجرة من لبنان؟ -وفقاً للقضاء-

بيروت الأولى	بيروت الثانية	المتن	كسروان	جبل	بعيدا	عاليه	الشوف	البقاع الغربي	راشيا	زحلة	بعلبك	الهرمل	مدينة صيدا	
57.6%	45.8%	36.8%	58.7%	10.0%	31.3%	11.3%	18.4%	15.6%	29.2%	19.0%	22.2%	20.0%	43.3%	نعم
42.4%	54.2%	63.2%	41.3%	90.0%	68.8%	88.7%	81.6%	84.4%	70.8%	81.0%	77.8%	80.0%	56.7%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

الزهراني (قرى صيدا)	جزين	النبطية	صور	بنت جبيل	مرجعيون	حاصبيا	طرابلس	المنية والضيّة	الكورة	البترون	زغرتا	بشري	عكار	
18.5%	10.3%	1.4%	6.6%	12.5%	5.5%	13.0%	53.6%	36.2%	48.3%	27.6%	42.1%	45.8%	49.3%	نعم
81.5%	89.7%	98.6%	93.4%	87.5%	94.5%	87.0%	46.4%	63.8%	51.7%	72.4%	57.9%	54.2%	50.7%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٤٤: هل فكرت جدًّا في الهجرة من لبنان؟ -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
29.7%	46.7%	17.6%	16.7%	14.75%	38.1%	44.4%	34.0%	35.0%	42.0%	35.3%	نعم
70.3%	53.3%	82.4%	83.3%	85.3%	61.9%	55.6%	66.0%	65.0%	58.0%	64.7%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٤٥: إن "نعم"، أفتسعى عمليًا لذلك في الوقت الحاضر؟ -وفقًا للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
39.8%	14.3%	33.3%	41.2%	37.3%	37.8%	58.3%	68.8%	35.7%	46.0%	40.2%	نعم
60.2%	85.7%	66.7%	58.8%	62.7%	62.2%	41.7%	31.3%	64.3%	54.0%	59.8%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٤٦: هل فكرت جدًّا في الهجرة من لبنان؟ -وفقًا للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
29.7%	22.5%	39.5%	نعم
70.3%	77.5%	60.5%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

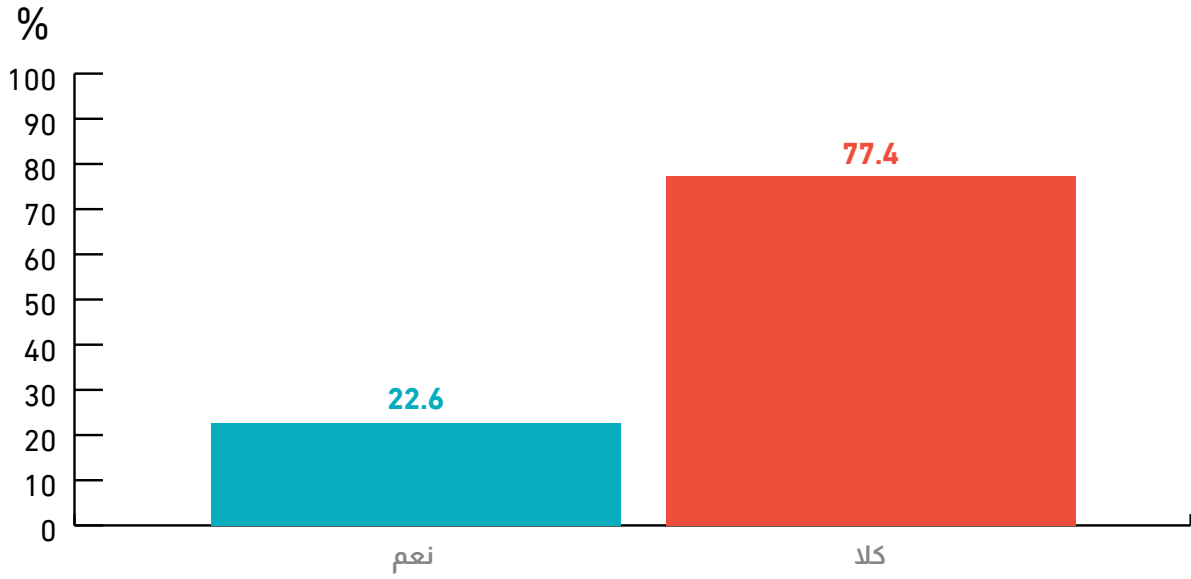
جدول رقم ٤٧: إن "نعم"، أفتسعى عمليًا لذلك في الوقت الحاضر؟ -وفقًا للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
39.8%	45.1%	35.8%	نعم
60.2%	54.9%	64.2%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

## • معرفة الدستور وقوانين الانتخابات

في تفصيل آخر، ورد ضمن الاستطلاع وبشكل يعكس إمكانية الشباب من قيادة التغيير، سؤالُ المستطلعين الشباب هل سبق أن اطلعوا على الدستور اللبناني، فأجاب حوالي ربع الشباب المستطلعين بالإيجاب. هذا الرقم - وإن كان يبدو صغيراً - هو مؤشر إيجابي جداً، يدل على رغبة الشباب في تثقيف أنفسهم، وفهمهم للنظام السياسي وحسناته وسيئاته، ومقارنته النص بالواقع.

### رسم ١٩: هل سبق أن اطلعت على الدستور اللبناني؟



سُجِّلت فوارق واضحة بين الجنسين فيما يتعلق بالاطّلاع على الدستور، إذ زادت نسبة الذكور الذين قالوا إنهم اطلعوا على الدستور، عن نسبة الإناث بحوالي ٨% (جدول ٤٨). وذكرت النسبة العليا من المستطلعين الأرثوذكس والعلويين أنها اطلعت على الدستور اللبناني، مقابل نصف النسبة تقريباً عند الشباب الشيعة والدروز (جدول ٤٩). أيضاً بيّنت نتائج الاستطلاع أن المشاركين في المظاهرات، ذكروا أنهم اطلعوا على الدستور اللبناني بنسبة تفوق تلك التي لغير المشاركين (جدول ٥٠).

### جدول رقم ٤٨: هل سبق أن اطلعت على الدستور اللبناني؟ - وفقاً للجنس -

	أنثى	ذكر	
22.6%	18.4%	26.7%	نعم
77.4%	81.6%	73.3%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٤٩: هل سبق أن اطلّعت على الدستور اللبناني؟ -وفقًا للطائفة-

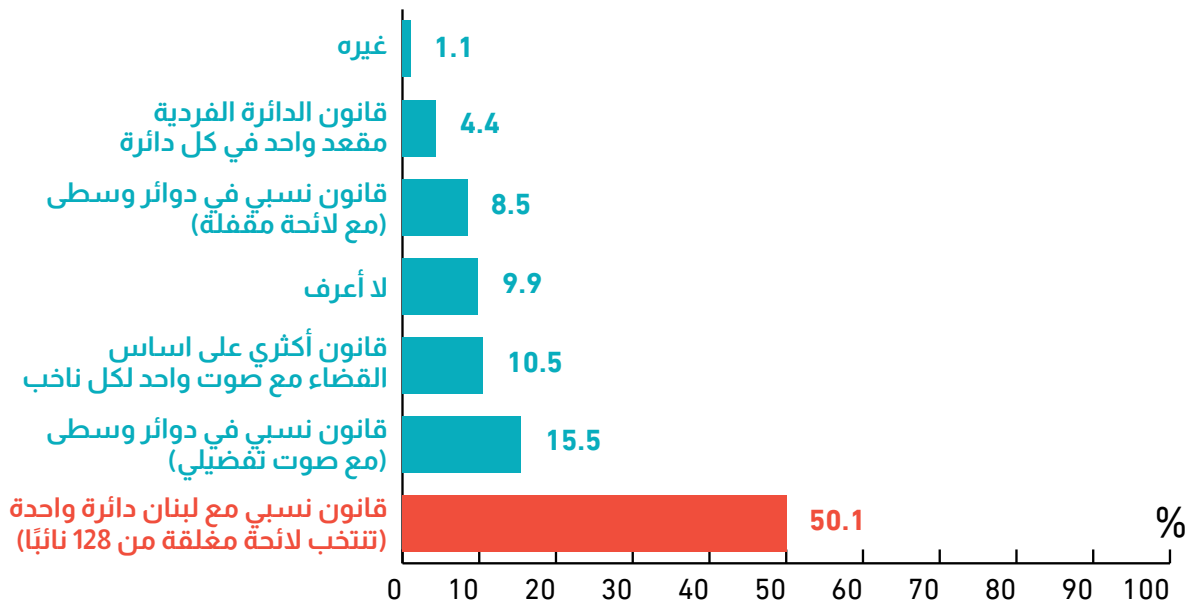
المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن / أرثوذكس / كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
22.6%	56.7%	35.3%	11.8%	17.6%	20.1%	37.0%	21.3%	18.8%	34.5%	28.9%	نعم
77.4%	43.3%	64.7%	88.2%	82.4%	79.9%	63.0%	78.7%	81.3%	65.5%	71.1%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٥٠: هل سبق أن اطلّعت على الدستور اللبناني؟ -وفقًا للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركين	مشاركون	
22.6%	20.1%	26.0%	نعم
77.4%	79.9%	74.0%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

عند سؤال المستطلعين الشباب عن القانون الانتخابي الذي يفضلونه، في حال وضع قانون انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي، أجاب حوالي نصف المستطلعين بأنهم يفضلون قانونًا نسبيًا مع لبنان دائرة واحدة. وانخفضت نسب الإجابات الأخرى بشكل ملحوظ، حيث حلّ في المرتبة الثانية "قانون نسبي في دوائر وسطى"، وبعده "قانون أكثرى على أساس القضاء مع صوت واحد لكل ناخب" (رسم ٢٠).

رسم ٢٠: في حال وضع قانون انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي، فأياً من القوانين الآتية تختار؟



لم تُسجّل أي فوارق تُذكر بين الذكور والإناث حول السؤال المطروح. ويُظهر توزيعُ الإجابات وفقاً لطائفة المستطلعين أن "القانون النسبي مع لبنان دائرة واحدة"، حلّ في المرتبة الأولى بين المستطلعين من مختلف الطوائف بنسب متفاوتة، بلغت أعلاها بفارق كبير جداً لدى الشيعة، وأدناها لدى الأرمن والأقليات والموارنة ثم السُنّة، في حين فضّلت النسبة الكبرى من المستطلعين العلويين قانوناً نسبياً في دوائر وسطى (جدول ٥١). وتباينت النسب بعض الشيء بين المشاركين في التظاهرات وغير المشاركين، إذ إن نسبة تأييد "قانون نسبي مع لبنان دائرة واحدة" و"قانون نسبي في دوائر وسطى مع صوت تفضيلي"، لدى من لم يشاركوا في المظاهرات، زادت أكثر من ٣٪ على من شاركوا فيها. في مقابل ذلك، زادت نسبة مؤيدي كل الاحتمالات الباقية لدى من شاركوا في التظاهرات (جدول ٥٢).

جدول رقم ٥١: في حال وضع قانون انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي، فأياً من القوانين الآتية تختار؟ - وفقاً للطائفة-

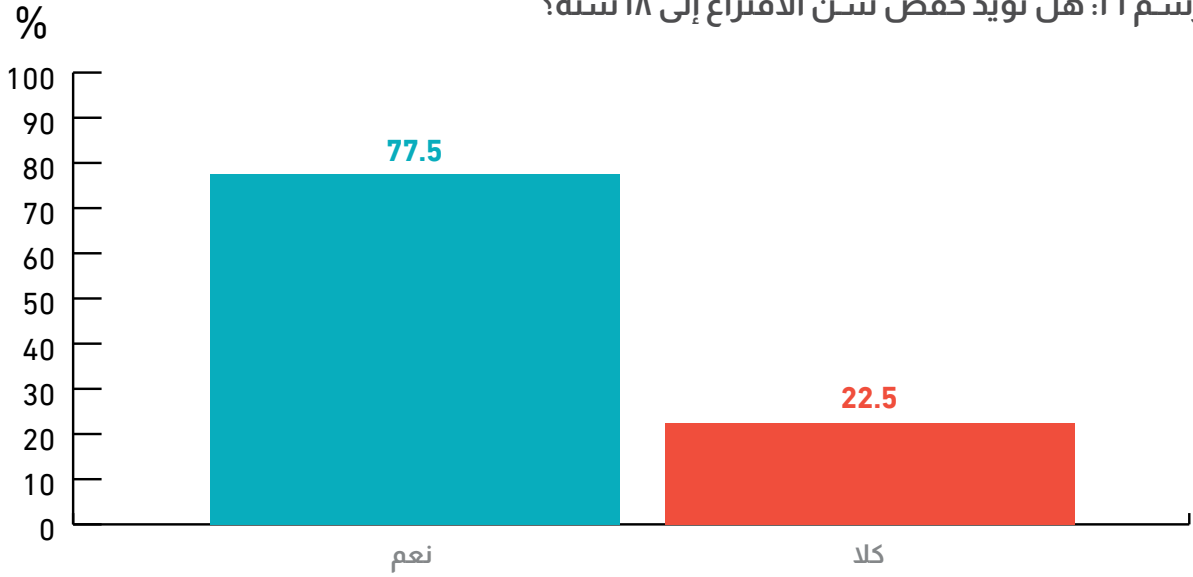
المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن / أرثودوكس / كاثوليك	كاثوليك	أرثودوكس	ماروني	
50.1%	53.3%	23.5%	59.8%	76.5%	37.7%	33.3%	31.9%	40.0%	42.0%	36.9%	قانون نسبي ولبنان دائرة واحدة (انتخاب لائحة مغلقة من 128 نائباً)
8.5%	10.0%	0.0%	8.8%	4.3%	9.9%	11.1%	21.3%	12.5%	5.0%	11.1%	قانون نسبي في دوائر وسطى (مع لائحة مغلقة)
15.5%	0.0%	41.2%	8.8%	8.6%	17.2%	14.8%	10.6%	26.3%	18.5%	22.2%	قانون نسبي في دوائر وسطى (مع صوت تفضيلي)
10.5%	6.7%	0.0%	13.7%	2.3%	15.2%	11.1%	10.6%	13.8%	11.8%	14.2%	قانون أكثر على أساس القضاء (مع صوت واحد لكل ناخب)
4.4%	3.3%	11.8%	5.9%	1.0%	5.5%	7.4%	10.6%	5.0%	8.4%	4.7%	قانون الدائرة الفردية (مقعد واحد في كل دائرة)
9.9%	26.7%	23.5%	2.9%	5.1%	14.6%	18.5%	12.8%	1.3%	13.4%	9.7%	لا أعرف
1.1%	0.0%	0.0%	0.0%	2.2%	0.0%	3.7%	2.1%	1.3%	0.8%	1.1%	غيره (أقل من 3%)
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول رقم ٥٢: في حال وضع قانون انتخابات خارج القيد الطائفي، أيّاً من القوانين الآتية تختار؟ - وفقاً للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	مشاركين غير مشاركون	مشاركين	
50.1%	51.4%	48.3%	قانون نسبي ولبنان دائرة واحدة (انتخاب لائحة مغلقة من 128 نائباً)
8.5%	8.0%	9.2%	قانون نسبي في دوائر وسطى (مع لائحة مغلقة)
15.5%	18.2%	11.8%	قانون نسبي في دوائر وسطى (مع صوت تفضيلي)
10.5%	9.3%	12.2%	قانون أكثر على أساس القضاء (مع صوت واحد لكل ناخب)
4.4%	3.5%	5.8%	قانون الدائرة الفردية (مقعد واحد في كل دائرة)
9.9%	8.3%	12.0%	لا أعرف
1.1%	1.3%	0.8%	غيره (أقل من 3%)
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

أيضاً نال "خفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة"، نسبةً تأييدٍ كبيرة، بلغت ثلاثة أرباع الشباب المستطلعين (رسم ٢١).

رسم ٢١: هل تؤيد خفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة؟



لم تُسجّل أي فوارق ذات وزن إحصائي، عند توزيع الإجابات وفقاً للجنس أو المشاركة في التظاهرات. وبرز المستطلعون الشيعة باعتبارهم أكثر المؤيدين لخفض سن الاقتراع، في حين سُجّلت نسبة التأييد الدنيا لدى الكاثوليك والدروز (جدول ٥٣).

جدول رقم ٥٣: هل تؤيد خفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة؟ - وفقاً للطائفة-

المجموع	لا جواب	علوي	درزي	شيعي	سني	أقليات مسيحية	أرمن أرثوذكس/ كاثوليك	كاثوليك	أرثوذكس	ماروني	
77.5%	96.7%	70.6%	68.6%	86.9%	76.3%	63.0%	72.3%	61.3%	78.2%	72.2%	نعم
22.5%	3.3%	29.4%	31.4%	13.1%	23.7%	37.0%	27.7%	38.8%	21.8%	27.8%	كلا
100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

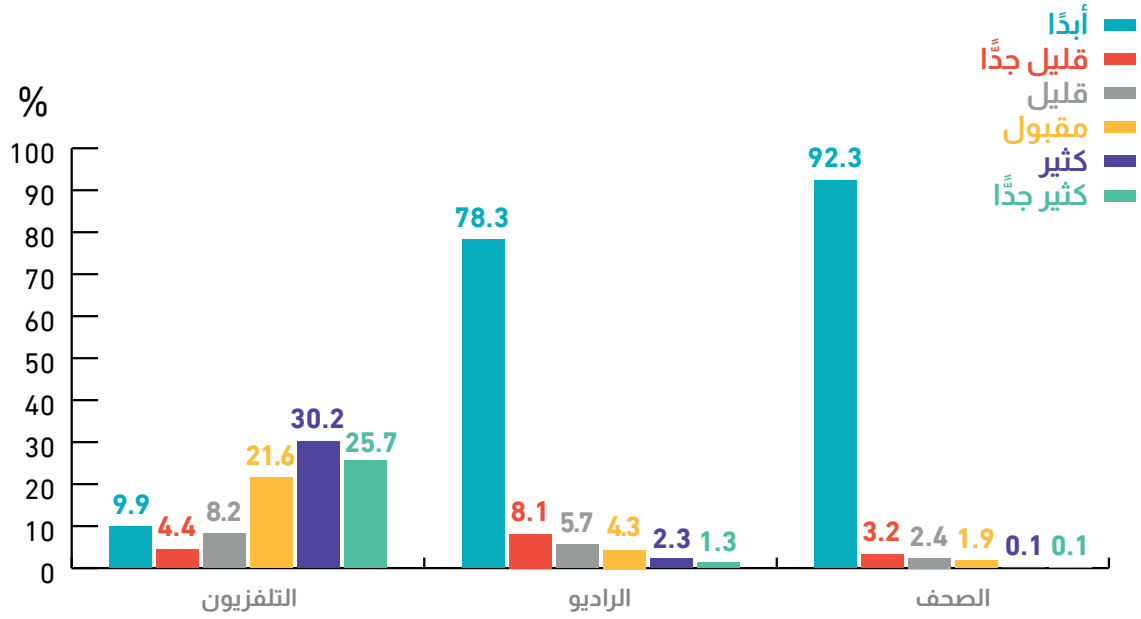
تناول بعض المشاركين في المنتديات قوانين الانتخابات، وأشاروا إلى الحاجة الكبيرة إلى خلق قانون انتخابي حديث يحترم التنوع ويعززه ويتناهى. قلة قليلة من الذين لديهم بعض المعرفة لقوانين الانتخابات، اقترحوا وجود قانون "دائرة واحدة" لكل لبنان بنظام التمثيل النسبي، ولكن حتى هذه الاقتراحات لم يجرّ قبولها بالكامل من قبل المشاركين. وأيضاً يُلحظ ثقل الآراء المقدّمة سلفاً في إجابات المستطلعين حول قانون الانتخاب، إذ تدعم أكثرية المستطلعين قانوناً انتخابياً على قاعدة النسبية مع اعتماد لبنان دائرة واحدة، في حين يتفق خبراء الأنظمة الانتخابية على أنّ نظاماً كهذا لا يمكنه تخفيف وطأة الطائفية السياسية، بل يزيد من المخاوف الوجودية التي تضاعف حدّة الهوية المذهبية في إشكالية التمثيل السياسي. والجدير بالذكر هنا تأثير غياب الثقافة السياسية ضمن الفئة الشبابية، التي مالت إلى هذه المفاهيم تحت الشحن الإعلامي الراهن (مرئياً كان أو إلكترونياً أو شبكات تواصل اجتماعية)، إذ تبين أنها الوسائل المفضّلة لمتابعة الأخبار عند الشباب، الذين تأثر كثير منهم بها عن غير قناة علمية أو مدروسة أو مؤاتية لآمالهم السياسية.



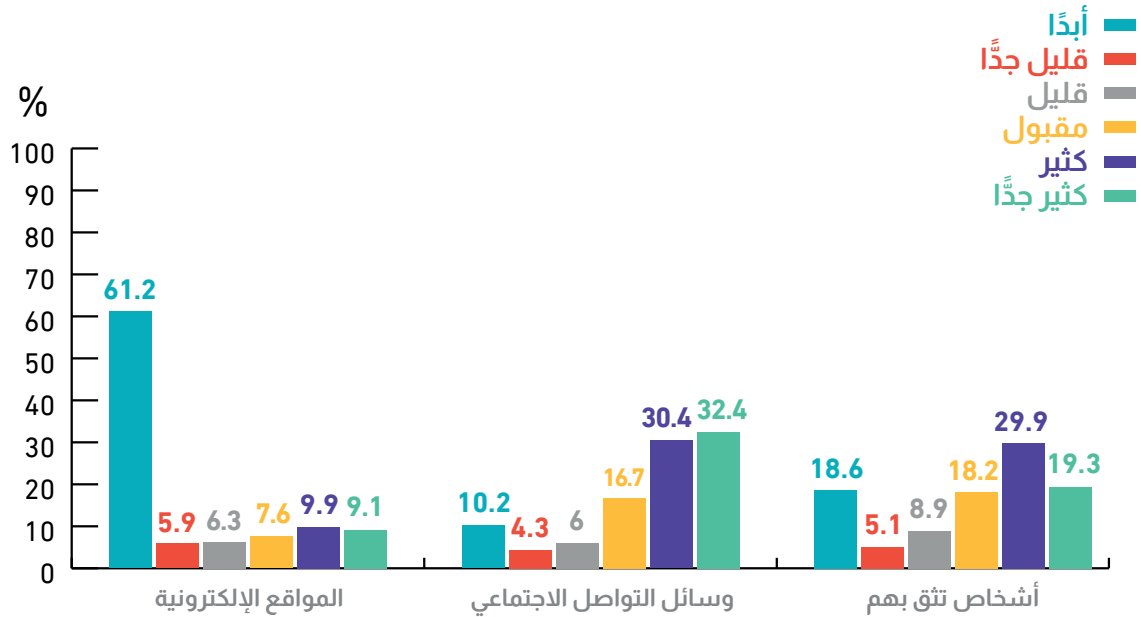
### • المصادر المستخدمة للحصول على المعلومات حول السياسة في لبنان

إحتلت وسائل التواصل الاجتماعي المرتبة الأولى في لائحة المصادر، التي يستخدمها الشباب للحصول على معلومات حول السياسة في لبنان، بنسبة تفوق ٦٠٪ من الشباب المستطلعين. وجاء التلفزيون في المرتبة الثانية، ويليه الأشخاص الموثوق بهم، ثم المواقع الإلكترونية، في حين انخفضت النسب بشكل ملحوظ في استخدام الراديو والصحف (رسم ٢٢ - ١).

رسم ٢٢ - ١: إلى أي مدى تُستخدم المصادر الآتية للحصول على معلومات حول السياسة في لبنان؟



رسم ٢٢ - ٢: إلى أي مدى تُستخدم المصادر الآتية للحصول على معلومات حول السياسة في لبنان؟



من اللافت للنظر أن المستطلعين الشباب الذين شاركوا في التظاهرات، صرّحوا باستخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل الحصول على معلومات حول السياسة، بنسبة مرتفعة جدًّا، وذلك بزيادة ٢٠٪ عن غير المشاركين (جدول ٥٤). وهذا يدل على أيّ مدى اعتمد الحراك الشعبي على الشباب وعلى التواصل الاجتماعي فيما بينهم، لتنظيم التظاهرات ونشر الرسائل والأفلام الداعية إلى الانتفاض والثورة.

جدول رقم ٥٤: إلى أيّ مدى تُستخدم "وسائل التواصل الاجتماعي" للحصول على معلومات؟ ووفقًا للمشاركة في التظاهرات-

المجموع	غير مشاركون	مشاركون	
10.2%	14.8%	4.1%	أبداً
4.3%	5.9%	2.1%	قليل جداً
6.0%	7.9%	3.4%	قليل
16.7%	18.2%	14.7%	مقبول
30.4%	28.4%	33.1%	كثير
32.4%	24.8%	42.7%	كثير جداً
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

#### • توصيات

- الوضع الاقتصادي والاجتماعي يبقى الأولوية، ويجب العمل مع الشباب على ألا يستسلموا لليأس والهجرة، بل على أن يحوّلوا غضبهم وخيبة أملهم إلى قوة ضغط وقوة تغيير، تدفع البلد نحو الأفضل.

- من الضروري جدًّا قراءة الدستور والنظام اللبناني على حقيقته، وفصله عن الممارسات السياسية، بهدف تحديد مكامن الخلل والقيام بالإصلاح والتغيير المناسبين، أفي الممارسة كان، أم في الأعراف، أم في الدستور نفسه.

- ينبغي تقدير أهمية التواصل الاجتماعي، وتأثيره في تكوين رأي الشباب وتحريكهم، ومن ثمّ تسخير تأثيره باتجاه التغيير المطلوب، مع الحرص على عدم الوقوع في فخ الثورة الافتراضية التي تبقى كذلك، ولا تُترجم على أرض الواقع.

- قانون الانتخاب يبقى حجر الزاوية في بناء هيكل الدولة. وعليه، يجب إعطاؤه الأهمية اللازمة ووضع القالب المناسب، بهدف الحصول على المنتج الذي نريد، والذي يلبي طموحات الشباب اللبناني. أيضًا ينبغي إيضاح الحسنة والسيئات لكل نظام انتخابي للعموم، والعمل على إقرار الإصلاحات التقنية؛ للإشراف وإدارة العملية الانتخابية التي لها أهمية النظام الانتخابي.

## القسم الثالث

## تحليل عام وتوصيات

## 1. قراءة لأبرز الاستنتاجات

• يظهر الهاجس الاقتصادي الاجتماعي بشكل كبير لدى الشباب. وقد زاد على الأرجح منذ إجراء الاستطلاع (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩)، والمنتديات (آذار/مارس - تموز/يوليو ٢٠٢٠)، لا سيما بعد انفجار بيروت في الرابع من آب/أغسطس ٢٠٢٠، وحدث التطورات السياسية الأخيرة. ويدفع هذا الهاجس بعض الشباب إلى الاستسلام كلياً وفقدان أي أمل في التغيير، ويدفع بعضهم الآخر إلى الهجرة. ولكن، تسعى نسبة لا بأس بها من الشباب للتغيير مع تمسكهم ببلدهم، ويبدون استعدادهم للتضحية للوصول إلى هذا التغيير.

• لا يزال الدين يشكل جزءاً من اهتمام الشباب، ومن نظرتهم إلى أنفسهم وإلى هويتهم. فاعتبر معظم الشباب المشاركين أنفسهم متدينين، غير أن الدين بالنسبة إلى الغالبية الكبرى منهم هو مسألة شخصية بينهم وبين الله، لا يؤثر في مواقفهم وعلاقاتهم بالآخرين، ولا يؤثر في الطريقة التي يتصرفون بها في حياتهم اليومية أو في قناعاتهم الخاصة. وكذلك انتماءهم الطائفي لا يؤثر في توجهاتهم السياسية. هم يرغبون في حرية تعبير مطلقة، لكنهم يرفضون إهانة الرموز الدينية؛ ما يظهر تمسكهم بالحرية والمبادئ الحقوقية، وأيضاً بالقيم والضوابط الاجتماعية. يريدون فصل الدين عن الدولة كلياً، ولكنهم لا يريدون إلغاء المظاهر الدينية من المساحات العامة. ويطالبون بقوانين مدنية للأحوال الشخصية، مع تمسك الأغلبية بانتمائهم الديني. يريدون لامركزية تعطي المناطق حرية في إدارة شؤونها، ولكنهم يرفضون أي فرز أو تصنيف للمناطق على أسس طائفية. تُظهر هذه المفارقات في المواقف تركيبة المجتمع اللبناني المعقدة، وحاجة الشباب إلى تطوير فهمهم لعلاقة الانتماء الديني بالشأن العام.

• يجذب الشباب فكرة الاختلاط الاجتماعي من ناحية التشارك الثقافي والأعياد والتقاليد، ويعتبرون أن هذا هو ميزة لبنان التي لطالما تغنوا بها. قد يذهبون بعيداً في تأييد -أو "عدم ممانعة" - الزواج المختلط، وقبول الزواج المدني الاختياري، والقانون المدني الاختياري. وهم يشجعون أيضاً على إدخال برامج تربية عن الأديان المختلفة؛ ما يزيد -برأيهم- من فكرة التعرف إلى الآخر وقبول التنوع. أيضاً يرفضون فكرة "الطابع الطائفي" لكل منطقة. بشكل عام، هم يريدون الحفاظ على التعددية في مجال التربية كما في مجال القانون، في حين يفضلون إلغاء التعددية في التمثيل السياسي وفي السياسات العامة. باختصار، يحلم الشباب ببلد متنوع ومتقدم وموحد، يحفظ حق الفرد وخصوصيات الطوائف ضمن الوطن الأكبر، وفي إطار المصلحة العامة.

• يلقي الشباب مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في لبنان بشكل أساسي، على عاتق "النظام الطائفي" وكل تبعاته، ويعتبرونه المسؤول الأول عن المحاصصة والزبائنية وقلّة المحاسبة. فهم -حسب ما ذكر سابقاً- يريدون إلغاء التحاوص الطائفي في السياسة والإدارة العامة، تحت راية فصل الدين عن الدولة. إذاً هم يريدون التغيير والخروج من الطائفية السياسية بوصفها نظاماً وتحاصصاً، ولكنهم ليسوا متحمّقين من البدائل المطروحة، كالدولة العلمانية الشاملة أو غيرها من الأنظمة، خوفاً من تأثير ذلك في هويتهم، ومن التعارض مع الدين الذي يتمسكون به. إنهم يريدون من أي نظام بديل: إلغاء المحاصصة الطائفية للمناصب السياسية والإدارية في لبنان، والسماح بحرية التعبير من دون قيود، والفصل الكامل للدين عن الدولة، وتجريم التعرض للمقامات والرموز الدينية، وإقرار قانون يمنع الأحزاب الطائفية ويلزمها نسبة معينة من المنتسبين من طائفة أخرى، وانتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي، وإقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية في لبنان.

• أقلُّ من نصف الشباب يؤيدون جهة سياسية معيّنة مع فوارق كبيرة بين الطوائف، في حين ينتسب رسمياً نسبةً صغيرة جداً منهم إلى الأحزاب. وتُظهر خيبة أمل واضحة لدى الشباب في الأحزاب السياسية، عبّروا عنها بوضوح في المنتديات، وبمشاركة نصفهم تقريباً في المظاهرات الشعبية خلال العام المنصرم. فطالبوا بأحزاب "جديدة" ديمقراطية غير طائفية تحمل مشروعاً واضحاً؛ إذ إنهم لا يثقون بالأحزاب القائمة، حتى أنهم لا يريدون تغيير هذه الأحزاب عبر الدخول فيها. ومن أهم المطالب التي دفعت بهم إلى المشاركة في الاعتصامات استرجاع الأموال المنهوبة، يليها إجراء انتخابات نيابية مبكرة، ثم تشكيل حكومة من غير سياسيين، وتغيير الطبقة السياسية، إضافة إلى إقامة دولة مدنية. أيضاً طالب معظمهم بتغيير قانون الانتخاب، وبتخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة، وتخفيف التكاليف الإلزامية بوصفها مفاتيح أساسية لدخولهم مُعتَرَك السياسة، رغم صعوبة "مواجهة الأحزاب" أو مواجهة التوريث السياسي والتقاليد العائلية. أما ما يخص خيارهم لقانون انتخابي بديل، فقد أيّدوا بشكل كبير إقرار قانون خارج القيد الطائفي، وقانون نسبي في دائرة واحدة، أو -بدرجة أقل- قانون نسبي في دوائر وسطى مع صوت تفضيلي. لكن ما كان بارزاً هو قلّة معرفتهم خصائص قوانين الانتخاب، وعجزهم في معظم الأحيان عن تبرير مواقفهم، وهذا يدلّ بشكل واضح على مدى تأثرهم بما يُحكى في الاعلام أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

• لم يُبدِ الشباب ثقة كبيرة بجمعيات المجتمع المدني، لتقود التغيير أو تكون البديل عن الأحزاب، وإن كانوا يعتبرونها أقلّ فساداً وأكثر مهنية من الأحزاب، وذلك بدليل انتساب نسبة قليلة جداً منهم إلى جمعيات أو منظمات غير حكومية. لكنهم اعتبروا أن دور جمعيات المجتمع المدني ومنظماتهم مهم جداً، في التوعية والضغط وتقديم الحلول والبدايل التقنية لتحسين الوضع، وكانوا يأملون مساندة هذه الجمعيات للشباب في مواجعتهم للأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

• عبّرت نسبة قليلة جداً من المستطلعين الشباب عن رغبتها وتأييدها الترشح لمنصب عام (نيابة، بلدية، اختيارية...)، ودخول عالم الشأن العام والسياسة يوماً ما. وكان أكثر الشباب من الذكور الذين شاركوا في التظاهرات، ومن الذين لم يذكروا طائفته، إلا أن النسبة القليلة دلّت على عدم قناعة الشباب بقدرتهم على خلق الفارق والقيام بالتغيير. واعتبر الكثيرون أن الضغوط التي سيتعرضون لها -إذا ما واجهوا المنظومة والأحزاب الكبرى- ستكون أكبر من قدرتهم على التحمل، أو أكثر من التغيير المحدود الذي سيتمكنون من تحقيقه داخل الأحزاب أو خارجها. والغريب أن أحداً من الشباب لم يقترح أو يرغب في تأسيس حزب جديد، يُعبّر عن تطلعاتهم أو مشروعهم السياسي البديل.

• أظهرت الإجابات بعض الاختلافات الجديّة بين الشباب من الطوائف المختلفة، التي يجب أخذها بعين الاعتبار، لأنها تدلّ على أن الهوية الطائفية لا تزال عاملاً مكوّناً للوعي الجماعي/المشترك، ولا تزال عاملاً مؤثراً في نظرة الشباب إلى أنفسهم وإلى الشأن العام.

• أظهرت أرقام الاستطلاع والنقاش في المنتديات التبايناً كبيراً في المفاهيم عند الشباب، وعدم وضوح فيما يقصدون/يفهمون من تعابير: "العلمنة"، و"فصل الدين عن الدولة"، و"اللامركزية"، و"الفدرالية"، و"الطائفية"، و"الطائفية السياسية". وأيضاً كشفت أنهم غير مطلّعين كفاية على الدستور، وعلى حسنات النظم الانتخابية المختلفة وسيئاتها، وعلى دور مختلف الأطراف ومسؤولياتها. وقد تبين من خلال مشاركات الشباب أن طرح الدولة المدنية قويّ المفهوم، ولكن فارغ المحتوى، حيث يصعب على الشباب التوافق على مكوناته بوصفه

بديلاً مقبولاً وطنياً. ولا إجماع على كفيّة "الإلغاء" -حسب العبارة الواردة في اتفاقية الطائف- أو "إعادة تنظيم" التعددية سياسياً، في ظلّ مجلس شيوخ -يمثّل مصلحة الطوائف في الحقل السياسي-، بعد انتخاب مجلس نواب من خارج القيد الطائفي. أيضاً أظهر الاستطلاع لدى الشباب نوعاً من "الأُمّيّة الانتخابية"، يجب أن تُعالج بشكلٍ طارئٍ إن أردنا النجاح في بناء نظام ديمقراطي حديث.

• تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي في المرتبة الأولى بين المصادر، التي يستخدمها الشباب للحصول على معلومات حول السياسة في لبنان، يليها التلفزيون، ثم الأشخاص الموثوق بهم. وهذا عاملٌ ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار من قبل كل الفاعلين في الشأن العام أو الراغبين في التغيير، وهو يُظهر سرعة تأثر الشباب بأي معلومة تتداولها وسائل التواصل، دون التحقق من صحتها أو من قيمتها في الشأن العام.

## II. توصيات على المستوى السياسي العام

في الخلاصة النهائية، أكّدت الدراسة الميدانية بما لا يقبل الشك، مجموعة مفاهيم وتوجّهات تُشكّل مجتوعةً خريطة طريق واضحة المعالم، لبُنان الغد الذي يحلم به الشباب. خريطة الطريق هذه تضم النقاط الآتية:

- وجوب السير نحو دولةٍ أكثرَ مدنيّةً، وباتّجاهٍ فضّل كامل وواضح للمؤسسات الدينية عن الدولة، وصياغةٍ للمقوّمات الأساسية للدولة المدنية التي يتطلّع الشباب إليها، حفاظاً على "لبنان الرسالة" (رسالة التنوع والعيش معاً)، والتي تعيد إلى الوجود ممارسات دولة القانون والحريات والديمقراطية.

- إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية.

- إعداد ورشة إصلاح للقوانين، لمواءمتها مع المعاهدات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما لنادية إلغاء كلّ تمييز بين المواطنين، وخاصة كل أشكال التمييز ضد المرأة.

- إلغاء المُحاصصة في الوظائف والمناصب، واعتماد الكفاءة حصراً بوصفها معياراً للتوظيف.

- الإقرار والتطبيق لرزمة قوانين إصلاحية، تساهم في تعزيز الشفافية والمحاسبة والحوكمة الصالحة، مثل: قانون استقلالية القضاء، وقانون رفع السرية المصرفية عن العاملين في الشأن العام، وقانون الشراء العام... إلخ.

- الإقرار والتطبيق للامركزية الإدارية الموسّعة؛ ما يسهّل إدارة البلد بحسب المناطق، ويقلّل من تأثير البيروقراطية والخلافات السياسية في إقرار المشاريع الإنمائية وتنفيذها ومراقبتها.

- تطوير قانون الانتخاب لتأمين صحّة التمثيل والمساواة بين المواطنين، والفصل بين تمثيل الطوائف في مجلس الشيوخ وتمثيل المواطنين في مجلس النواب، عبر أحزاب غير طائفية، وتضمين القانون الجديد الإصلاحات التقنيّة الضرورية، وخفض سن الاقتراع والترشح.

- تطوير الضمانات الدستورية للطوائف، بشكل يضمن الحرية الدينية الكاملة والتعددية الدينية والثقافية، دون أن يجعل الطائفة أو الزعيم وسيطًا بين المواطن ودولته.

- العمل على تطوير المناهج التربوية، لا سيما مواد التربية والدين والتاريخ، بشكل يؤسس لتربية وطنية لاطائفية، تبني الانتماء الوطني المشترك، وتُعرّف بالآخر ودينه وخصوصيته وتاريخه، وتركّز على أهمية المواطنة الحاضرة للتنوع التي تحفظ مكان الجميع، وتحترم الاختلاف، وتحفل بالتنوع بوصفه غنى.

- خلق المساحات المشتركة والعامة في الزمان والمكان وتوسيعها، بشكل يلتقي فيه الشباب من مختلف الفئات على القواسم والهوام المشترك، ويعملون معًا لتطوير حياتهم ومجتمعهم.

- تعاون المرجعيات الدينية معًا، على التطوير والنشر للتفسيرات والشروحات الدينية التي تتبنى هذه المقاربة، والسعي لإدخال هذه المبادئ في المؤسسة الدينية والتربوية ومراكز تنشئة رجال الدين.

- العمل على توضيح المفاهيم المغلوطة ومقاربتها بشكل علمي، وترشيد استخدامها في المجال العام والنقاشات السياسية.

- العمل على المصالحة الوطنية ومعالجة إرث الحرب، عبر برنامج وطني يساهم في استخلاص العبر وتحصين السلام المجتمعي المستدام.

- إعادة العمل بخدمة العلم الإلزامية، على أن تكون اختياريًا - إما مدنية أو عسكرية-، لكونها تساعد على التلاقي بين الشباب من مختلف المناطق والطوائف والخلفيات.

- تفعيل تطبيق مادة الخدمة المجتمعية التطوعية بوصفها مادةً إلزامية للصفوف الثانوية مع الجمعيات الأهلية، باعتبارها سبيلًا إلى انخراط الشباب في الشأن العام.

يبدو الشباب غير متفائلين بإمكانية التغيير، وغير متحمسين للقيام به بأنفسهم، ولا يبدو أن الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني تؤمن الأطر اللازمة لتحقيق هذا التغيير، وإن اختلفت نسب الثقة بها. ولتحويل وضوح الرؤية والرغبة في التغيير لدى الشباب إلى قوة تغيير فعلية، يحتاج الشباب إلى الثقة بأنفسهم، وبناء قدراتهم، والثورة على واقعهم، والتلاقي فيما بينهم على مشروع تغيير. هذه العوامل كلها بدأت تتبلور في واقعنا اللبناني، وليس انخراط الشباب منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في السعي للتغيير، إلا دلالة على وجود فرصة استثنائية لتحقيق دولة لبنان الجديد.



Kingdom of the Netherlands

بدعم من سفارة مملكة هولندا في لبنان